AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

53 عاماً على الانطلاقة

رؤية نقدية للحركة الوطنية الفلسطينية

كتاب الهدف السادس (ملف)

بوابة ومجلة الهدف

كل الحقيقة للجماهير

www.hadfnews.ps

AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينيـة عربيـة ديمقراطيـة بهويـة يساريـة

المحتويات

الافتتاحية: الانطلاقة والانتفاضة: تجديدٌ للعهد ورؤيةٌ للمستقبل 5
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (53) **عامًا على الانطلاقة: رؤية نقدية للحركة الوطنية الفلسطينية** . 7
الحركة الوطنية الفلسطينية في مفترق طرق 8
الحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ بين الاشتباك مع الواقع والارتباك أمامَ الوقائع 13
قراءةٌ سياسيّةٌ لواقعٍ فلسطينيٍّ مأزومٍ ومُربِكٍ! 16
النظامُ السياسي الفلسطيني.. وآفاقُ الانتقال من إدارة الأزمة إلى تجاوزها! 20
العلاقةُ مع منظمة التحرير: رؤية جديدة تتطلبها مرحلة جديدة 23
نهايةُ أيديولوجيا المرحلية: ما بعد "المشروع الوطني" الفلسطيني 26
أشكالُ النضالِ في حربِ الوجود الفلسطيني: مراجعةٌ نقديّة 30
قراءة مقارنة بين نهج المقاومة ونهج أوسلو التصفوي 34
الممرّاتُ الاجباريّةُ لمقاومةٍ فلسطينيّةٍ فاعلةٍ ضد المشروع الصهيوني 40
الانتفاضةُ الكبرى: دعوةٌ لإعادةِ القراءةِ والاعتبار 44
الثورةُ الفلسطينيّةُ ليست فقط ثورةَ تحرّرٍ وطني 46
المقاومةُ والمنظمةُ بين الوحدةِ والانقسام.. ما العمل؟ 48
المقاومةُ في بيئةٍ استراتيجيّةٍ متغيّرة 51
حربُ تحريرٍ شعبيّة: من المقاومةِ الوطنيّةِ إلى المقاومة القوميّة 57
القضيّةُ الفلسطينيّةُ في واقعٍ عربيٍّ متغيّر.. من الانتفاضات الشعبيّة إلى الاتّفاقات الإبراهيميّة 61
بين خرافاتِ الأنظمة وحقائقِ الشعوب 64
كيف ستواجه القوى الوطنيّةُ المغربيّةُ التطبيعَ مع العدوّ الصهيوني؟ 67
رؤيتُنا لمقاومة الصهيونيّة وسبل مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني 70
القوميّةُ العربيّةُ طريقُ الخلاص: نحو مشروعٍ عربيٍّ مقاوم (ج 1) 73
القوميّةُ العربيّةُ طريقُ الخلاص: نحو مشروعٍ عربيٍّ مقاوم (ج 2) 75
الأمّةُ العربيّةُ أمامَ إشكاليات وجودها (*) 78
الجبهةُ العربيّةُ التقدميّةُ وتحديات اللحظة الراهنة 83
للجبهةِ في يومها: لكِ ينظرُ الشعبُ لا تتردّدي! 89
رسالةٌ إلى الرفاق والأصدقاء بمناسبة مرور 53 عامًا على انطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين 93
لا وقتَ للتهاني أو التعازي! 98
في ذكرى الانطلاقة 100

أسسها الأديب الشهيد
غسان كنفاني عام ١٩٦٩

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

تصميم وإخراج الكتاب
نضال أبو مايلة

يسمح النقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

يصدر عن
دائرة الإعلام المركزي

في ذكرى انطلاقتِها الـ (53): الجبهةُ الشعبيّةُ لتحرير فلسطين رافعةٌ كفاحيّةٌ في النضال على الصعيدين الوطني والقومي 101
تحيّةً للجبهة الشعبيّة في ذكري انطلاقتها وملاحظات على مسيرتها وكيف تعود لدورها الطليعي والمميز 103
قراءةٌ في الواقع الفلسطيني: في ذكرى انطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين 111
الانطلاقةُ وشهرزادُ الفلسطينيّةُ: بين تحدي أم سعدٍ وتمرّد غسان 114
في تطويعِ الوعي.. من "اعرف عدوك" إلى "لسنا نحن العدو"!.....117
كتابٌ وحكاية: مذكّراتُ صهيونيّ .. يوميّاتُ إيغون ريدليخ في معسكر تيريزين.....121
تأسيسُ الجبهةِ الشعبيّة لتحرير فلسطين: جدليّةُ النضال الوطني والقومي والأممي 126
عن اليسارِ والجبهة الشعبيّة 127
في ذكرى انطلاقةِ الجبهةِ الشعبيّة لتحرير فلسطين: ما العمل؟.....130
الإرادةُ في مواجهةِ أيّة أزمة 132

الافتتاحية

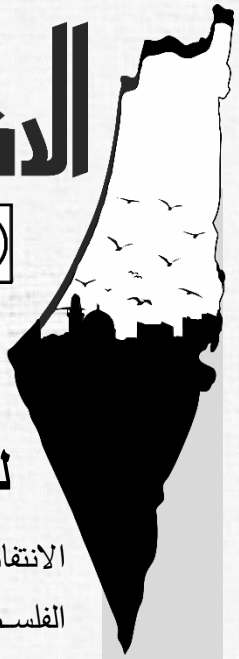

الانطلاقة والانتفاضة: تجديدُ للعهد ورؤيةُ للمستقبل

لم يكن ذلك التجاور الزمني الكانوني بين انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تسبق الانتفاضة الشعبية الكبرى بعشرين عامًا، سوى التعبير الأبرز عن السيرورة الكفاحية الممتدة للشعب الفلسطيني منذ عشرينيات القرن المنصرم، من انتفاضات وثورات؛ من يافا 1921 إلى البراق 1929 إلى عز الدين القسام 1935 إلى ثورة 1936 – 1939، وصولًا إلى الثورة الفلسطينية المعاصرة منتصف الستينيات، إلى انتفاضات 1987– 2000 – 2015 وإلى لحظتنا الراهنة، بحيث نجد أنفسنا أمام تاريخ وطني حافل، من نافل القول، أنه لا يَسمح لأحد؛ فردًا أو تنظيمًا ومهما حاول؛ أن يخضعه لمقاييس ذاتية شخصية أو لمعايير حزبية ضيقة.

وعلى قاعدة البعد الوطني هذا، فإن إحيائنا لذكرى الانطلاقة والانتفاضة، بقدر ما فيه تجديد للعهد مع جماهير شعبنا وشهدائها وأسراها وجرحاها ولاجئيها وفقرائها، على أن تبقى راية النضال ودرب الحرية والاستقلال والعودة؛ بوصلتنا نحو فلسطين، فإنه يرسم الدور التاريخي للجبهة في المستقبل؛ ربطًا بالدور الوطني والاجتماعي المطلوب وشروط تأديته وفي الحالين معًا؛ التجربة التاريخية، أو الدور المستقبلي، بما يحفظ لشعبنا ضميره الجمعيّ وذاكرته التاريخيّة وتضحياته المستمرة وتجربته الغنيّة وحقوقه الوطنيّة. وهذا بدوره بمقدار ما يستدعي إعادة فحص وتفكير ومراجعة للماضي، فإنه يفرض مهام وقبل ذلك استراتيجية تستجيب لمعطيات الواقع ودروس التجربة التي هي أثمن من أن تضيع.

لقد كثف الأمين العام المؤسس الحكيم، في استخلاص مهم يطال تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي قلبها الجبهة الشعبية، في أحد جوانبها الأبرز، عندما قال في كلمة له: إننا في المرحلة الماضية استخدمنا سواعدنا أكثر من استخدامنا لأدمغتنا؛ مرحلة كان فيها الحماس والعضلات هما المتحكمان في فعلنا وحركتنا، ولكن التجربة الطويلة والمعقدة مع العدو الصهيوني أكدت أنهما غير كافيين إذا لم يستندا إلى أساس علمي وعقلي. داعيًا: إلى ضرورة اعتماد العقل والعلم والفكر في قيادة المرحلة القادمة. لم يختلف الأمر كثيرًا منذ أن ألقى "الحكيم" كلماته السابقة عن ما جاء بعدها من "ممارسة"، أكدت أن الارتجال والتخبط والعشوائية، وإهدار المقدرات والإمكانيات والحقوق والطاقات هي التي استمرت، وباتت مشهدًا معممًا، لهذا لا يستطيع أحد أن يعفي نفسه من المسؤولية أو يحمي نفسه من النتائج المحققة في الواقع أو أن يضع نفسه خارجها، و من نافل القول، أن تنظيمًا بوزن الجبهة لن يستطيع إعفاء نفسه من المسؤولية، والتي لا تمتد نحو الماضي فقط، بل والمُستقبل أيضًا، وهذا هو المعيار الذي يليق بتنظيم

كل الحقيقة للجماهير

وطني؛ دورًا وهدفًا ومسؤوليةً وخُلقًا، بما يؤسس لرؤية وطنية على مستوى عدم السماح باستمرار خسارة المعركة مع العدو من جانب، ومن جانب آخر، عدم استمرار خسارة مقدرات وطاقات شعبنا، بما يجعل من عملية استثمارها وتوظيفها على نحو أفضل من حيث النتائج المحققة مهمة وأولوية وطنية. وبهذا فإن الجبهة تعي أن مترتبات الفشل على صعيد الصراع الوطني والاجتماعي، باتت تعادل الوجود ذاته، وعليه فالمسألة تتركز في كيفية إدارة الصراع من خلال نظرية أصيلة للصراع ببعده التاريخي وشموليته وموضوعيته؛ الأساس فيها الرؤية التي تحفظ العهود كما الحقوق، وتُحسن تفعيل واستثمار الطاقات الشعبية الكامنة والمتاحة، على طريق تحقيق الانتصار على العدو.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

(53) عاماً على الانطلاقة:

رؤيـة نقديـة للحركـة الوطنية الفلسطينية

الحركة الوطنية الفلسطينية في مفترق طرق

د. حسن نافعة

أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة القاهرة/ مصر

واجهتِ الحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ تحدياتٍ هائلةً في مراحلَ مختلفةٍ من مسيرتها النضاليّة الطويلة، لكنّها استطاعت أنْ تتغلّبَ عليها، وأن تُبقيَ على قضية شعبها حيّةً في القلوب والعقول؛ غير أنّ التحديات التي تواجهها في المرحلة الراهنة تبدو غيرَ مسبوقة، وتهدّد بتصفية القضيّة الفلسطينيّة ذاتها، ثم إنّها تمثّل تهديدًا وجوديًّا بالنسبة لها؛ وذلك لأسبابٍ عديدةٍ تتعلّق – ليس فقط بالأوضاع الفلسطينيّة المحليّة، لكن – بالأوضاع الإقليميّة والعالميّة على وجه الخصوص.

فعلى الصعيد الفلسطيني: أصيبت الحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّة بجرحٍ عميقٍ يبدو أنه لم يعد قابلًا للالتئام؛ وذلك بسبب الانقسام الحادث بين حركتي فتح وحماس. فمن ناحيةٍ، اختُزلت حركة فتح في "سلطةٍ" تقيم في رام الله، وتربطها بالاحتلال الإسرائيلي اتفاقيةٌ فرضت عليها إلقاءَ السلاح، والتخلّي عن المقاومة المسلّحة، ورغم أنها تدّعي تمثيلَ الشعب الفلسطيني، وتتحدّث باسمه في المحافل الدوليّة، إلا أنها لا تسيطر فعليًّا، إلا على مساحةٍ محدودةٍ جدًّا من أراضي الضفّة الغربيّة، بل أصبحت فاقدةً لشرعيّة التفويض الشعبي لها بعد انتهاء ولاية الرئيس محمود عباس، وعدم تمكّن الشعب الفلسطيني من تجديد ثقته بالقيادة عبرَ انتخاباتٍ حرّةٍ ونزيهة. ومن ناحيةٍ أخرى، اختُزلت حركة حماس في "سلطة أمر واقع" تكتفي بإدارة قطاع غزة المحاصر، ورغم أنها تدّعي هي الأخرى أنها تمثل الشعب الفلسطيني في مجمله، بحكم حصولها على الأغلبية في آخر انتخاباتٍ تشريعيّةٍ جرت في الضفّة والقطاع، إلا أنها أصبحت – بدورها – فاقدةً للشرعية التمثيليّة؛ بسبب انتهاء ولايتها التشريعيّة، وعدم تمكّن الشعب الفلسطيني من تجديد ثقته بها عبرَ انتخاباتٍ حرّةٍ جديدة. وبينما تحاول حركة فتح تبريرَ استمرار هيمنتها المنفردة على مؤسسات السلطة "الوطنية"، بما تقوم به من دورٍ في مفاوضات التسوية السياسيّة الجارية منذ التوقيع على اتفاقيّة "أوسلو"؛ تحاول حركةُ حماس هي الأخرى تبريرَ شرعيّة انفرادها بالسلطة على قطاع غزة؛ بالحرص على حماية حقوق الشعب الفلسطيني من الضياع في مفاوضاتٍ تصفها بالعبثيّة، ومواصلة النضال وقيادة الكفاح المسلّح باعتباره الوسيلةَ الوحيدةَ لتمكين الشعب الفلسطيني من استخلاص حقوقه المشروعة. غير أنّ الواقع القائم يفضح بؤس الخطابين في الوقت نفسه – أي خطاب السلطة وخطاب الحركة معًا – فالمفاوضات التي تدّعي السلطة أنها تخوضها وتحرص على استمرارها تحوّلت إلى أداةٍ لإسرائيل لكسب الوقت، وشرعنة التوسّع الاستيطاني، بل إنّ "السلطة الوطنيّة" نفسَها تحوّلت عبرَ آلية التنسيق الأمني إلى أداةٍ في يد الاحتلال الإسرائيلي، وليس إلى أداةٍ في خدمة النضال الفلسطيني، يمكن أن تقود إلى استخلاص الحقوق المغتصبة. والكفاح المسلّح الذي تدّعي حركة حماس أنها تقوده لم يعد موجودًا على أرض الواقع؛ بسبب الحصار المضروب على قطاع غزة من النواحي كافةً، ولأنّ كلا الفصيلين في فتح وحماس بات منشغلًا بالمحافظة على ذاته الفصائليّة، وعلى سلطته وامتيازاته الطبقيّة أكثر من انشغاله بالنضال السياسي أو بالكفاح المسلّح، فلقد كان من الطبيعي أن يصلا معًا، ومعهما القضيّة الفلسطينيّة برمتها، إلى مأزقٍ تجسّده الحالة الفلسطينيّة الراهنة، خاصّةً بعد رفضهما معًا لصفقة ترامب التي يطلق عليها إعلاميًّا "صفقة القرن".

وعلى الصعيد العربي: أصيب النظام الإقليمي العربي بحالةٍ من الشلل والانهيار التام؛ بسبب تراكم الهزائم التي مني بها، خاصةً في 67، والانقسامات التي أصابته؛ بسبب القرارات المنفردة والكارثيّة لبعض الزعماء العرب، خاصةً قرار السادات زيارة القدس عام 77، والذي أفضى إلى خروج مصر من المعادلة العسكريّة للصراع العربي الإسرائيلي، وقرار صدام غزو الكويت واحتلاله عام 1990، الذي أفضى إلى تدمير العراق واحتلاله عام 2003، ورغم تجدّد الأمل في إحياء النظام العربي واستنهاضه من كبوته، خاصّةً عقب اندلاع ثورات "الربيع العربي" في العديد من الدول العربيّة نهاية 2010 وبداية 2011، إلا أن فشل هذه الثورات، وعودة الاستبداد العربي في أبشع صوره؛ ألحق بالنظام العربي أكبر انتكاسةٍ أو هزيمةٍ في تاريخه، ولأن العالم العربي يعيش حاليًّا أقسى مراحل انحطاطه التاريخي، خاصّةً بعد اندلاع الحروب الأهليّة والطائفيّة والعرقيّة داخل وبين العديد من دوله، فقد كان من الطبيعي أن تنشغل الحكومات والشعوب العربيّة بأوضاعها الداخليّة المتردّية، وأن تتراجع القضيّة الفلسطينيّة على جدول أعمال النظام العربي، بل يمكن القول دون مبالغةٍ: إنّ النظام العربي تحوّل الآن إلى عبءٍ ثقيلٍ على النضال الفلسطيني وعلى القضيّة الفلسطينيّة، خاصّةً بعد تسارع معدلات التطبيع مع إسرائيل، والذي يعني تخلّيه عن مبادرة قمّة بيروت لعام 2002، التي ربطت هذا التطبيع بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربيّة المحتلّة عام 67 كافةً، وقيام دولةٍ فلسطينيّةٍ مستقلّةٍ، وعودة اللاجئين الفلسطينيّين. بعبارةٍ أخرى، يمكن القول: إنّ انهيار النظام العربي أدى عمليًّا إلى ترك الشعب الفلسطيني وحيدًا في مواجهة المشروع الصهيوني.

وعلى الصعيد العالمي: يمرّ النظامُ العالمي منذ فترةٍ ليست بالقصيرة، خاصّةً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وفشل مشروع الهيمنة الأمريكية المنفردة؛ بمرحلةِ سيولةٍ تتّسم بغياب الرؤية والقيادة، وصعود قوًى دوليّةٍ جديدةٍ لم تتمكّن بعدُ من تثبيت مواقعها على قمّة هرم النظام الدولي، وتراجع هيبة القانون الدولي والأمم المتحدة ومكانهما. وفي سياق الارتباك الناجم عن هذه المرحلة، شهدت بلدان عدّة موجاتٍ من المدّ اليميني، كان أبرزها تلك التي أفرزها النظامُ السياسي الأمريكي، وأسفر عن فوز ترامب في الانتخابات الرئاسيّة التي جرت في نوفمبر عام 2016. وقد تمكّن ترامب، في ظلّ مرحلة السيولة هذه، من اتخاذ العديد من القرارات الصادمة التي كان لها تأثيراتٌ سلبيّةٌ خطيرةٌ على المشكلات الدوليّة، يهمنا منها ما يتعلّق بالصراع العربي الإسرائيلي، بصفةٍ عامة، وبالقضيّة الفلسطينيّة، بصفةٍ خاصّة. فمنذ اللحظة الأولى لوصوله إلى البيت الأبيض، شرع ترامب في إعداد خطةِ تسويةٍ نهائيّةٍ للصراع، أطلق عليها إعلاميًّا "صفقة القرن" وكلّف صهره جاريد كوشنر بالإشراف على إعدادها واتّخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها. وبالتدريج؛ تبيّن أن ما يجري الإعداد له هو أقرب ما يكون إلى خطةٍ لتصفيّة القضيّة الفلسطينيّة نهائيًّا منها إلى خطةٍ لتسوية الصراع، وعندما أدرك ترامب أنّ السلطة الفلسطينيّة، على ضعفها، لن تتجاوب مع هذه الخطّة، ولن تستطيع قَبولها؛ شرع على الفور في اتّخاذ إجراءاتٍ عقابيّة، وأغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينيّة في واشنطن، وقرّر عدم الوفاء بحصّة الولايات المتّحدة في ميزانيّة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيّين، وعندما لم تفلح هذه الضغوط في تليين الموقف الفلسطيني، لم يعبأ به، واتّخذ خطواتٍ أحاديةً كان في مقدمتها: النقلُ الفعلي للسفارة الأمريكية للقدس، التي اعترف بها عاصمةً موحدةً لإسرائيل، وحين شرع لاحقًا في توضيح خطّته والإعلان رسميًّا عن أهمّ معالمها، تبيّن أنّها ترتكز على إقامة مشروعاتٍ اقتصاديّة، تستهدف في المقام الأول توطينَ اللاجئين الفلسطينيّين، مقابل الاعتراف لإسرائيل بالحقّ في ضمّ الكتل الاستيطانيّة اليهوديّة

في الضفّة الغربيّة، خاصّةً في منطقة القدس، وكذلك غور نهر الأردن، ثم لم يترك للفلسطينيّين سوى أجزاءٍ محدودةٍ من أراضٍ غيرِ متصلةٍ في الضفّة الغربيّة، لا يمكن أن تصلح مطلقًا لإقامة دولةٍ فلسطينيّةٍ عليها، حتى لو تم وصلها بقطاع غزة؛ عبرَ طريقٍ بريٍّ أو نفقٍ تحت الأرض. الأدهى أنه راح بعد ذلك يضغط بكلّ قواه على الدول العربيّة لكي تشرع على الفور في تطبيع علاقتها بإسرائيل دون انتظارٍ لقيام دولةٍ فلسطينيّة، من منطلق أن إيران أصبحت تشكّل تهديدًا رئيسيًّا لكلّ دول المنطقة، لا يمكن مواجهته إلا بتعاونٍ أو بتحالفٍ عربيٍّ إسرائيليٍّ مشترك.

في سياقٍ كهذا، يبدو واضحًا أن الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ دخلت منعطفًا جديدًا، لا شكّ أنه الأخطر في تاريخها، ما يفرض على الشعب الفلسطيني أن يعيد حساباته، وأن يسعى بكلّ همّةٍ لتأسيس حركةٍ وطنيّةٍ فلسطينيّةٍ جديدة، تتضمّن إعادة تشكيلٍ لمؤسساته السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعيّة كافةً، بما يتناسب والتحدياتِ الجسامَ التي تنتظره في المرحلة القادمة. وفي تقديري: أن الخطوة الأولى على هذا الطريق يجب أن تبدأ بالعمل على صياغة رؤيةٍ استراتيجيّةٍ مختلفة، تحدد مسارًا جديدًا للنضال الفلسطينيّ، بما يتناسب مع معطيات المرحلة الراهنة؛ شريطةَ أن تبنى هذه الرؤية على استخلاص الدروس المستفادة من التجارِب السابقة للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في مختلِف مراحل تطورها، وأن تتضمّن الضمانات اللازمة كافةً؛ للحيلولة دون تَكرارِ الأخطاء السابقة.

وتأسيسًا على ما تقدّم، فإنّ على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تتخلّص من مجموعةٍ من الأوهام، يبدو أن البعض ما زال يعتقد بصحتها:

أولُّها: وهمُ الاعتقاد بأنّ إسرائيل أصبحت جاهزةً لحل وسط تاريخي يؤدي إلى الاعتراف بالحد الأدنى بالحقوق الفلسطينيّة المشروعة، التي تتطلّب تقديم ما يكفي من الضمانات لقيام دولةٍ فلسطينيّةٍ مستقلّةٍ كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 67 كافةً، بما فيها القدس الشرقيّة؛ فالواقع أنّ الحركة الصهيونيّة كانت – وما تزال – ترى في صراعها مع الشعب الفلسطيني مباراةً صفريّة، لا يمكن كسبها، إلا بالتصفيّة الكاملة لقضيته، والإعلان عن انتصارها النهائي عليه. لذا ينبغي على الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة أن تدرك يقينًا أن إسرائيل لن تكون جاهزةً لتسويةٍ تستجيب للحد الأدنى من حقوقها الوطنيّة المشروعة، إلا إذا أُجبرت على ذلك؛ الأمر الذي يتطلّب منها أن تعمل – أولًا – على تصحيح الخلل القائم في موازين القوّة قبل أن تشرع في التفاوض حولَ سبل تحقيق السلام. وفي تقديري: أن أكبر الأخطاء التاريخيّة التي ارتكبتها منظمة التحرير الفلسطينيّة في الماضي يكمن في إقدامها على توقيع اتفاقيّةٍ لا تُلزم إسرائيلَ صراحةً بالوقف الكامل والتام للاستيطان، على الأقل خلال مراحل التفاوض على الحلّ النهائي، وأقصد هنا: اتفاقيّة أوسلو عام 1993. ولأنّ البكاء على اللبن المسكوب لم يعد يفيد أو يساعد على استعادة ما ضاع، فإن أوّل ما ينبغي على السلطة الفلسطينيّة أن تقوم به – أوّلًا قبلَ أيّة خطوةٍ أخرى – هو إلغاء اتفاقيّة أوسلو، والتحلّل من كلّ الالتزامات المترتّبة عليها، خاصّةً ما يتعلّق منها بالتنسيق الأمني. ويمكن تبرير هذه الخطوة من الناحيتين القانونيّة والسياسيّة، بأنّ إسرائيل كانت أوّل من خرقها، وأن الاتفاقيّات ينبغي أن تكون مُلزمةً لجميع الأطراف ولا يمكن احترامها من جانبٍ واحدٍ فقط.

الثاني: وهمُ الاعتقاد بأن الولايات المتحدة، أيًّا كان شكلُ الإدارة التي تتولّى مسؤوليّة الحكم فيها؛ هي الدولة الوحيدة في العالم المهيأة لتأدية دور الوسيط الذي يمتلك ما يكفي من الأدوات إلى تسويةٍ عادلةٍ لجميع

الأطراف. فقد أثبتت تجربة "العمليّة السياسيّة" الجارية في الواقع منذ نهاية حرب 1973، أن الولايات المتّحدة ربّما تكون أكثر الأطراف الدوليّة تأهيلًا وقدرةً على إقناع إسرائيل، أو الضغط عليها للتوصّل إلى تسويةٍ عادلة، لكنها لم تكن أبدًا راغبةً في ذلك. وقد اتّضح – الآن – بما لا يدع مجالًا لأيّ شكّ أنّ الولايات المتّحدة كانت – وما تزال وستظلّ – منحازةً لإسرائيلَ وللحركة الصهيونيّة. لذا، فهي ليست مؤهّلةً في حقيقة الأمر للقيام بدور الوسيط النزيه والمحايد؛ لذا يتعيّن على الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة أن تتخلّى تمامًا ونهائيًّا عن فكرة استخدام الولايات المتّحدة وسيطًا وحيدًا، أو تمكينها من الانفراد بعمليّة التسوية، مع العمل في الوقت نفسه على عدم استعدائها، والاحتفاظ معها بعلاقةٍ صحيّةٍ وقويّةٍ قدرَ الإمكان، باعتبارها قوّةً عظمى مؤثّرة. بعبارةٍ أخرى، يتعيّن على الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة الجديدة اعتماد المظلّة الأمميّة والشرعيّة الدوليّة وحدهما غطاءً وحيدًا ضامنًا لعمليّة التسوية.

الثالث: وهمُ التواكل والاعتماد المبالغ فيه على التضامن العربي والإسلامي، كبديلٍ، أو حتى كرديفٍ للنضال الفلسطيني؛ فالقضيّة الفلسطينيّة – أوّلًا وأخيرًا – مسؤولية الشعب الفلسطيني. صحيح أن الشعوب العربيّة والإسلاميّة كانت – وما تزال – على استعدادٍ تامٍّ لدعم هذه القضيّة، رغم انكفائها المتزايد على مشكلاتها وهمومها الداخليّة، لكن درجة هذا الدعم ومستواه متوقّفان دومًا على مدى سلامة جبهة النضال الفلسطيني، نفسِها، ومتانتها؛ لذا يمكن القول: إنّ الانقسام الحادث بين فصيلي، فتح وحماس، أساء إلى القضيّة الفلسطينيّة، وإلى النضال الفلسطيني أيّما إساءةٍ، وأتاح فرصةً ذهبيّةً أمامَ العديد من القوى العربيّة والإسلاميّة الموالية للغرب؛ للتملّص من مسؤوليّاتها القوميّة والدينيّة. لذا، يتعيّن على الشعب الفلسطيني أن يعتمد – أوّلًا وأخيرًا – على قواه الذاتيّة، وطاقاته، وموارده، وهي كبيرةٌ وهائلةٌ إذا ما أُحسن استخدامُها وتوظيفُها، وأن يدرك أنه كلّما تمكّن من حشد هذه القوى والطاقات وتعبئتهما إلى حدودها القصوى؛ زادت فرص نجاحه في حشد الصفوف والطاقات العربيّة والإسلاميّة وتعبئتهما، بل والإنسانيّة خلفه. كما ينبغي أن ينصب تركيزه في المرحلة القادمة على إعادة بناء حركته الوطنيّة، ومؤسساته الرسميّة والشعبيّة، واستراتيجيّته النضاليّة، بما يسمح بحشد الطاقات وتعبئتها وتوحيدها كافةً، التي تمتلكها مكوناته الثلاث: فلسطينيو الأرض المحتلّة قبل 48، فلسطينيو الضفّة والقطاع أو الأرض المحتلّة بعد 67، وفلسطينيو الشتات والمهجر، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف كلّ مكوّنٍ وخصوصيته، والعمل على تسخير هذه الطاقات للدفاع عن قضيّته بكلّ الوسائل المتاحة.

لا شكّ أن التحدّيات الضخمة التي تواجه الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في المرحلة الراهنة تفرض على جميع فصائلها ضرورة الارتفاع إلى مستوى تلك التحدّيات، والعمل بكلّ الإخلاص والتجرّد على إعادة توحيد صفوف الشعب الفلسطيني، وتعبئة طاقاته لمقاومة مشروع الاستيطان الصهيوني؛ غيرَ أنّنا لا نقصد هنا إعادة اجترار فكرة "المصالحة" التقليديّة بين فتح وحماس، التي لم تسفر الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل التوصل إليها عن أي نتيجةٍ حتى الآن، وإنما نقصد أن على جميع الفصائل الفلسطينيّة أن تقوم بمراجعةٍ شاملةٍ لأطروحاتها السابقة، والاتفاق على رؤيةٍ موحّدةٍ لاستراتيجيّةِ نضالٍ بديلةٍ تتضمّن في الوقت نفسه تشكيلَ مؤسساتٍ فلسطينيّةٍ موحّدةٍ قادرةٍ على وضع السياسات، والبرامج الداخليّة والخارجيّة اللازمة لتنفيذها.

إن مطالبة الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة بصياغة رؤيةٍ موحّدةٍ لاستراتيجيّة نضالٍ جديدةٍ لا ينبغي أن يفهم على أننا نطالب بقيام مؤسساتٍ فلسطينيّة مركزيّة أو جامدة؛ فالظروف التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلّة عام 48 تختلف عن تلك التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني في الضفّة الغربيّة أو في قطاع غزة، وتلك تختلف بدروها عن الظروف التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني في بلاد الشتات والمهجر؛ لذا ينبغي تشكيل هياكلَ تنظيميّةٍ فلسطينيّةٍ تتّسم بالمرونة، وتأخذ في اعتبارها ضرورةَ العمل على إيجاد هياكلَ تنظيميّةٍ فرعيّةٍ يتولّى كلٌّ منها إدارةَ الشؤون اليوميّة والحياتيّة للفلسطينيّين المقيمين في هذه المكوّنات الثلاث. بعبارةٍ أخرى، ينبغي أن يكون هناك مجلسٌ مسؤولٌ عن إدارة شؤون الفلسطينّيين داخل الأرض المحتلّة عام 48، وآخرُ مسؤولٌ عن إدارة شؤون الشعب الفلسطيني في الضفة الغربيّة، وثالثٌ مسؤولٌ عن إدارة شؤون الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة، ورابعٌ يتولّى الإشراف على شؤون الفلسطينيين في المهجر، على أن يكون هناك مجلسٌ وطنيٌّ عامٌّ وجامعٌ يضمّ أعضاءَ هذه المجالس الفرعيّة، ويتولّى وضعَ السياسات والبرامج المختلفة والإشراف على تنفيذها. وما قلناه حولَ قضيّة المؤسسات ينطبق في الوقت نفسه على قضيّة المقاومة؛ فحين نتحدّث عن المقاومة الفلسطينيّة للمشروع الاستيطاني الصهيوني، فإنّنا لا نقصد فقط المقاومة المسلحة بمعناها التقليدي، وإنما نقصد المقاومة الشاملة بمختلِف الوسائل والأشكال المتاحة، التي تشمل إلى جانب المقاومة المسلحة؛ العمل السياسي والدبلوماسي، وأنشطة المجتمع المدني، ورعاية شؤون الأسرى والمعتقلين ... إلخ، على أن تتضافر كلّ أشكال المقاومة لتصبّ في النهاية لصالح الخلاص الفلسطيني وتمكين الشعب الفلسطيني من استخلاص حقوقه المشروعة.

بقي أن أختتم هذا الطرح المُركّز بالإشارة إلى أن شعار "حل الدولتين"، وهو شعارٌ يختزل هدفَ النضال الفلسطيني في إقامة دولةٍ فلسطينيّةٍ مستقلّةٍ على الأراضي المحتلّة عام 67، لم يعد يلائم النضال الفلسطيني في المرحلة الحاليّة، فقد أسقطته إسرائيل نهائيًّا، وبدعمٍ كاملٍ من الولايات المتّحدة، حل الدولتين وَفقًا للفهم الفلسطيني لهذا الحل، وأصبح المطروح إسرائيليًّا وأمريكيًّا مجرّد سلسلةٍ من الكانتونات المتفرّقة، تعيش في كنف دولة إسرائيل الكبرى وحمايتها، ولا تتمتّع بأيّ استقلالٍ حقيقي، وتقوم بوظيفةٍ وحيدةٍ ومحدّدةٍ لصالح الكيان الصهيوني، ألا وهي ضمان فصل العنصر العربي، بشقّيه: المسيحي والمسلم، عن "شعب الله المختار" الذي تعتقد الحركة الصهيونيّة أن من حقه وحده أن يعيش مستقلًّا في دولةٍ يهوديّةٍ خالصة؛ لذا، أعتقد أنّ الشعار الفلسطيني الأنسب للمرحلة المقبلة هو شعار "الدولة الفلسطينيّة التاريخيّة الموحّدة" التي يتعايش فيها الجميع ويتمتّعون بحقوقٍ متساويةٍ يكفلها القانون. وحول هذا الشعار الموحّد يجب أن تلتئم صفوف الفصائل الفلسطينيّة كافةً. هذا لا يعني أن شعار "الدولة الموحّدة" لديه فرص أفضل من شعار "حل الدولتين"، ولكنه شعار أكثر قدرةً على حشد الطاقات الفلسطينيّة وتعبئتها على طريق النضال إلى أن تصل موازين القوّة إلى النقطة التي تقتنع فيها إسرائيل بأن من مصلحتها أن تتجه بجديّةٍ، نحو: "حل الدولتين" أي نحو الحلّ الذي يؤدي بالفعل إلى وجود دولتين متجاورتين يعيشان جنبًا إلى جنبٍ ويتمتّعان بالحقوق السياديّة نفسها.

الحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ بين الاشتباك مع الواقع والارتباك أمامَ الوقائع

د. عابد الزريعي

مدير مركز دراسات أرض فلسطين للتنميّة والانتماء/ تونس

مدخل:

يمثّل مجيءُ الذكرى الثالثة والخمسين لانطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين على بُعد أسابيعَ قليلةٍ عن مجيء الذكرى السادسة والخمسين لانطلاقة الثورة الفلسطينيّة المعاصرة، التي وسمتها حركة فتح باسمها؛ مناسبةً مهمّةً للتوقّف المُدقّق أمامَ تجرِبة الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة بكلّ فصائلها، لا سيّما وأن احتفاء القوى السياسيّة بأعياد ميلادها يفرض – بالضرورة – تنقّل البصر والفكر بين لحظتين؛ لحظة الميلاد، ولحظة الاحتفاء والاحتفال. ولأنّ المسافة الفاصلة بين اللحظتين تتجاوز نصفَ قرنٍ من الزمان، فمن الطبيعي والمنطقي أن تتدفق في النهر ما بينهما مياه كثيرة وغزيرة، تكاد تنفي التشابه ما بين لحظة الميلاد ولحظة الاحتفاء. ولأنّ المصير يتعلّق بوهج لحظة الميلاد التي باتت بعيدة في الزمان، فإن استعادة تلك اللحظة بمتغيراتها باتت خيارًا لا بد منه. وسنحاول معالجة هذه الفكرة في العناوين الخمسة الآتية:

أوّلًا: الاشتباك القديم مع الواقع:

مثل الاشتباك مع الواقع وتحدياته؛ العنوان الجامع لكلّ البرامج التي صاغتها فصائل حركة التحرر الوطني الفلسطينيّة المعاصرة، وعلى أرضيّة هذا الاشتباك كان الاتفاق على تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني أمرًا مفروغًا منه، والاستناد إلى الجماهير المعبّأة والمنظّمة، والبندقيّة المستندة إلى الفكر الثوري، والمعاداة المطلقة للإمبرياليّة والصهيونيّة والقوى الرجعيّة؛ أمرًا مفروغًا منه أيضًا، باستثناءاتٍ محدودةٍ فيما يخصّ حديّة المواجهة مع قوى الرجعيّة والامبرياليّة. أمّا إسرائيل فلا مجال لذكرها دون تطهير اللسان بعد التلفّظ، وليس لها من مجالٍ للبقاء أو الوجود، وبهذه الروحيّة كان الاشتباك مع نتائج هزيمة حزيران عام 1967، يشكّل امتدادًا للاشتباك مع كلّ ما خلفته النكبة، من آثارٍ سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ على الشعب الفلسطيني، وبهذه الرؤية والروحيّة تقدّمت الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة واحتلّت موقعها دون منازع، كطليعةٍ متقدّمةٍ لحركة التحرّر العربيّة، كونها تخوض بالسلاح معركةَ تحرير الأرض، وهي المعركة التي تدور على الجبهة الأهمّ في ثالوث أهداف حركة التحرّر العربيّة، التي يترتّب عليها تحقيقُ الهدفين الآخرين، وهما الخروج من التبعيّة للمركز الإمبريالي وتحقيق الوحدة العربيّة. وبهذه الرؤية والروحيّة أيضًا كانت الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ تحتلّ موقعها في صدارة حركات التحرّر العالميّة التي كانت تدرك نوعيّة المعركة الفلسطينيّة وطبيعتها وأعبائها، وفي الوقت ذاته، تمثّل أداة الكسر لركب الوحش الإمبريالي، فكانت بذلك محجّةً لكلّ ثوّار العالم من كلّ أنحاء الكرة الأرضيّة.

ثانيًا: الارتباك الجديد أمام الوقائع:

الآن... وبعد أكثر من نصفِ قرنٍ تقف الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وقد تبدّدت من بين أصابعها أغلب تلك الرؤى والأهداف، لتجد نفسها أمام وقائعَ جديدةٍ ومتعدّدة؛ بات الارتباك أمامها وفوضى الخيارات عنوانًا جامعًا أيضًا، حيث تسلّل الخلاف والاختلاف، ليس فقط إلى البِنية التنظيميّة، بل طال هدف تحرير كامل التراب الوطني، الذي بات لدى بعض القوى؛ تحجّرًا وجمودًا وتخلّفًا عن رؤية الواقع، وطال الكفاح المسلّح الذي بات لدى بعض

القوى تأديةً بالنفس إلى التهلكة، وباتت البندقيّة عنوانًا آثمًا يستحقّ العقاب، بعد الاستعاضة عنها بالمقاومة الشعبيّة الناعمة، ولم يعد الفكر الثوري حاضرًا، ليس نتيجة لانكسار المنبع السوفييتي، ولكن لتحجّرٍ في الذهن، وتكيّفٍ مع قيم الواقع الجديد التي تعدّ الفكرَ بضاعةً فاسدة، والتفكيرَ مهنةَ من لا مهنةَ له. كما لم يعد الثالوث المعادي؛ الصهيوني الإمبريالي الرجعي عدوًّا بالمعنى الذي كان لحظة الاشتباك الأولى، وبات كلّ برنامجٍ للحلّ يقابله برنامجٌ وخطواتٌ للتعقيد والتقعيد عن المعالجة، ورغم هذه الصورة القاتمة، تجد هناك من يكابر ويدّعي أننا نمضي على طريقٍ معبّدٍ نحو تحقيق الأهداف، ولكن أية أهداف..؟

ثالثًا: أوهام الغطّاس وأرقام الماء:

كانت أكثر اللحظات بؤسًا في تاريخ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة عندما خرج حسين الشيخ ليهنئ الشعب الفلسطيني بالانتصار، بعد عودة التنسيق الأمني، وبَدْءِ استلام أموال المقاصّة التي قص الاحتلال منها مخصّصات الأسرى وعائلات الشهداء؛ معبّرًا بذلك عن وهمٍ تمّ تجرّعه. واستمرّت محاولاتُ تجريعه للشعب الفلسطيني، بأنّ اتفاق أوسلو قد عبّد الطريقَ نحو تحقيق الهدف المرسوم، هذا في الوقت الذي يتحدّد فيه مستوى التراجع في مسيرة الحركة الوطنيّة، ليس بالتقدير أو بالتحليل، وإنّما بالأرقام التي تكذّب الغطّاس؛ فببساطةٍ يمكن متابعة النمو العددي للمستوطنين والمستوطنات حتى نقيس مستوى التراجع؛ ناهيك عن حلم سنغافورة الشرق الذي بات كابوسًا تتواصل فصوله يومًا بعد يوم.

رابعًا: طريقُ الخلاص المبتور:

وجهٌ آخرُ للمسألة... أن وهمًا آخرَ بات يتراكم في الساحة الفلسطينيّة، يتبدّى في محاولة تجريع الشعب الفلسطيني فكرة إمكانيّة الخروج من مأزق الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة برضى ومباركة من يسبّح بحمد اتّفاق أوسلو وإفرازاته على أرض الواقع؛ الأمر الذي ترتّب عليه حواراتٌ ولقاءاتٌ كثيرةٌ ومتعدّدة، قد يقال إنها المحاولة المشروعة، وهو قولٌ لا ينتبه إلى أن المدى الزمني الذي استغرقته المحاولة المشروعة – دون جدوى – مدى متغيّر في مضامينه، يترتّب عليه الإغراق في الوهم من ناحية، وتراكم العقبات من ناحيةٍ ثانية، إلى حد تعقيد الأمل على أية إمكانيّة للخروج من المأزق.

فمن الواضح أن المترتّب على مرور الزمن في الحالة الفلسطينيّة، يختلف عن حالة الاستعصاء التاريخيّة التي تواكب كلَّ عمليّة تغيير. ويتمّ التعبير عنها بتلك المعادلة: "القديم يرفض أن يموت، والجديد لم يولد بعد"، ويتّخذ صيغة: "فريق أوسلو لا يريد الخروج من الاتّفاق.. والمعارضةُ غيرُ قادرةٍ على طرح بدائلَ حقيقيّةٍ وثوريّة"؛ للخروج من المأزقين. وجوهرُ حالةِ الاستعصاء القائمة يكمن في الزاوية التي يتمّ النظر عبرَها إلى اتّفاق أوسلو وكيفيّة نقضه من داخله أم من خارجه؟ وهنا لا بد من القول: إنّ قراءةً معمّقةً لاتّفاق أوسلو، وكونه في عمقه رؤيةً أيديولوجيّةً أكثر من كونه اتفاقًا سياسيًّا، تؤكّد أنّ إلغاء مثل هذا الاتفاق – وبالنتيجة مترتّباته – لا يمكن أن تتمّ إلا من خارجه، بما يعنيه ذلك من شقّ عصا الطاعة على كلّ البُنى المتولّدة عنه، بينما الاعتقاد بأن ذلك يمكن أن يتمّ من داخله، ستكون نتيجته كمن يدخل رأسه عنوةً في إطارٍ أضيقَ منها ليستعصي عليه إخراج رأسه مرّةً أخرى؛ إلا بتهشيم واحدٍ من الاثنين، وفي الحالتين لن تكون النتيجة على ما يرام. فالعنوانان الأبرز في المعالجات المطروحة هما: إنهاء الانقسام، ووقف التنسيق الأمني، وإجراء الانتخابات في الضفّة والقطاع والقدس ـ بموافقة

الاحتلال ـ وفي هذا السياق يتمّ طرح فكرة إصلاح منظمة التحرير.. بديهي لا أحد يرغب، ويريد استمرار حالة الانقسام القائمة، ولا رؤية أجهزة أمن فلسطينيّة، تؤدّي خدماتٍ أمنيّةً لصالح الاحتلال، ولا منظمة التحرير العتيدة مهلّهلة ومتداعيّة، ولكن كل أحد يمتلك مشروعيّة السؤال: ألا يعني كلّ ذلك وفي السياق الذي تتم به محاولات المعالجة، خروجًا من باب أوسلو للدخول من نافذته، سواءً تم الأمر بحكمة الأمناء العامين أو نتيجة حواراتٍ في أي عاصمةٍ كانت؟

خامسًا: الاشتباكُ من جديد:

الحقيقة التي غالبًا ما يتمّ الالتفاف حولها أن جدارة حركة التحرّر الوطنيّة الفلسطينيّة، ترتبط بشكلٍ قطعيٍّ بالاستمرار في تمسّكها وإدارتها للمنطلقات، التي خاضت على أساسها اشتباكها الأوّل، وهي مسألةٌ باتت ترتبط بحقيقتين دامغتين؛ تتعلّق الأولى بطبيعة مشروع العدو الذي تواجهه، بينما تتعلّق الثانية بما استطاع هذا العدو إنجازه؛ من تمدّد وتموضع عميقين جديدين في الساحة العربيّة، أي في المواقع الخلفيّة لها؛ هاتان الحقيقتان تجعلان من كلّ محاولةٍ للخروج من المأزق الذي أنتجه اتفاقُ أوسلو، بالبحث عن صيغةٍ للتوافق مع الفريق الذي قاد إليه والمتمسك به، فتحًا للباب أمام مزيد من تراكم الخسائر، بما يجعل من إمكانيّة المعالجة والتعويض مع مرور الزمن مسألةً متفاقمةً ومتراكمة، بحيث تصعب معالجتها، لذلك ليس أمام الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة لكي تستعيد جدارتها؛ إلا أن تشقّ مسارًا بديلًا للمسار السياسي الذي أسّس لاتفاق أوسلو المستمرّ على مدى سبعةٍ وعشرين عامًا في مراكمة الخسائر بشكلٍ مضطرد، بما يفرضه ذلك من حتميّة إعادة بناء الحركة الوطنيّة، وتجديد المشروع الوطني الفلسطيني، كمدخلٍ إجباريٍّ لتجديد التمسّك بالأهداف الوطنيّة التاريخيّة، وتطوير النضال والمقاومة ضدّ الاحتلال، وإعادة الدور الذي أدّاه الميثاقُ الوطنيّ في توحيد الشعب وبلورة هويته، وتأكيد رؤيته لدوره في التاريخ. وبمعنى أدق: الاشتباك من جديدٍ مع الواقع، بالعناوين ذاتها التي تم بها الاشتباك الأوّل، يضاف إليها مضامينُ جديدةٌ على ضوء المتغيّرات التي طالت الواقع وما أفرزته من تحدّياتٍ غيرِ مسبوقة.

خاتمة: هل نريد؟ هل نستطيع؟ هل نجرؤ؟

قراءةٌ سياسيّةٌ لواقعٍ فلسطينيٍّ مأزومٍ ومُربِك!

محمد العبد الله

كاتبٌ سياسيٌّ فلسطيني/ سوريا

مدخل:

إنّ محوَ الاستعمار؛ إنّما هو نزالٌ بين قوتين متعارضتين أساسًا، قوتين تستمد كلٌّ منهما صفتها الخاصة من ذلك التكوين الذي يفرزه الظرفُ الاستعماري ويغذيه".

المناضلُ الأممي الطبيب " فرانز فانون " – كتاب " معذبو الأرض".

ليس جديدًا في مسيرة الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، ظهور الأزمات الداخليّة وارتباطها بالعوامل الذاتيّة أو الموضوعيّة، منذ أن واجه الشعب الفلسطيني موجات المستعمرين الأوائل في العقود الأولى من القرن العشرين، خاصةً، مع ظهور التباينات بين الإطارات السياسيّة – الأحزاب والوجهاء "ممثلو الإقطاع" وقوى ثوريّة تعتمد على الكتلة الشعبيّة الريفيّة – لتحديد العلاقة مع المُستعمر البريطاني، ومن ثمّ كيفيّة مواجهة الغزو المنظّم للحركة الصهيونيّة الذي تمّ تحت مظلّة حكومة الانتداب، وصولًا لنكبة عام 1948 بكلّ ما نتج عنها.

إصرار البعض على وضع العربة أمام الحصان!!

تضمّنت البياناتُ الصادرةُ عن القوى المشاركة في جولات الحوار المتكرّرة، كما تصريحات قياداته، متلازمات لغوية تحمل في مضامينها تشديدًا على أهمّية الحفاظ على "النظام السياسي الفلسطيني ورفض "الانقسام" والعمل على تحقيق "الوحدة الوطنيّة".

عند الحديث عن مكوّنات هذا النظام، خاصّة ما يرتبط بمنظمة التحرير ومؤسّساتها، نجد واقعًا موضوعيًّا؛ يؤكّد أن تلك المؤسّسات قد استنفذت شرعيتها حسب أنظمتها الداخليّة، ناهيك عن تكلسّها وجمودها منذ سنوات طويلة، لأنّ "هذا النظام بكلّ مكوّناته، وبغض النظر عن فروقاتٍ محدودة، يعيش منذ سنوات، حالة شيخوخة"[1]. أمّا الكلام المكرّر عن "حالة الانقسام" والاكتفاء برفضه وشجبه فقط، دون التوقّف على أسبابه؛ السياسيّة، الكفاحيّة، التنظيميّة والإداريّة، خاصّةً، الموقف من اتّفاق إعلان المبادئ "اتّفاق أوسلو" الذي أصاب النضال التحرّري لشعبنا في مقتل؛ فإنّه سيؤدي إلى الإبقاء الدائم على حالة "إدارة الانقسام"، وليس معالجته وإنهائه على قاعدة البرنامج الذي يجب أن تنطلق منه الإجابة على السؤال المركزي: هل نحن في مرحلة التحرّر الوطني؟ أم بناء السلطة / الدولة؟

يكتب " مجد كيال" واصفًا الاتّفاق بـ" كارثة دمويّة "؛ مضيفًا "لم تكن أوسلو خدعةً ولا خطأً، بل كانت تتويجًا لتدهورٍ ظهرت بذوره الأولى في النقاط العشر (1974)" [2].

إنّ جوهرة النضال التحرّري لشعبنا ولكلّ الشعوب التي تُقاوم الغزو والاستعمار، تتلخّص في بناء الأداة الكفاحيّة الموحّدة؛ "السياسيّة والعسكريّة والجماهيريّة" التي تقود المعركة الوطنيّة الكبرى لتحرير الأرض والإنسان. وقد علمتنا تجربتنا، كما تاريخ الحركات الثوريّة، أن النوايا الحسنة لا تكفي لقيام الجبهة الوطنيّة المتّحدة، كما أنّ "التجميع العددي" لا يعني تشكيل الإطار الوحدوي. إنّ الاتّفاق على تشخيص المرحلة التي نخوضها "مرحلة التحرّر الوطني" وصياغة الرؤية السياسيّة الاستراتيجيّة، وبرنامج النضال المرحلي، هو الكفيل ببناء الأسس التي

تقوم عليها منظمةُ تحريرٍ حقيقيّةٌ؛ تناضل من أجل تحقيق أهدافها التي تشكّلت على أساسها؛ "وحدةٌ وطنيّةٌ؛ تعبئة قومي؛ تحرير"، مُجَدّدةً التزامها ببنود الميثاق القومي/الوطني.

انقلابٌ أم انكشافُ المستور؟

إعلان سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود يوم 17 تشرين الثاني / نوفمبر 2020 عن "إعادة مسار العلاقة مع إسرائيل"، كما كان عليه الحال قبل 2020/5/19"، كما جاء في تصريحات "حسين الشيخ" عضو اللجنة المركزيّة لفتح؛ رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنيّة الفلسطينيّة/برتبة وزير؛ أعاد فتح "المعارك الإعلاميّة" والسجالات السياسيّة داخل المشهد السياسي، فما بين النقد الجذري لمضمون ذلك الموقف وانعكاساته الداخليّة والإقليميّة، والإدانة اللفظيّة التي شجبت تلك التصريحات ودعت للعودة عنها، لكن، بالحفاظ على الالتزام بمخرجات المهرجان الخطابي/ اللقاء الذي جمع على الهواء من بيروت ورام الله الفصائل والحركات يوم 3 / 9 /2020؛ تراوحت مواقفُ القوى، لكن اللافت فيما تسرّب من لقاءات الفصائل التي تداعت لسلسلةِ لقاءاتٍ ثنائيّةٍ وخماسيّةٍ في دمشقَ على إثر "حركة انقلاب السلطة على التفاهمات"؛ أنّ ممثّل أحد الفصائل كرّر لأكثر من مرّةٍ "النقد والإدانة ضروريّة، لكن وقف حوارات المصالحة؛ بسبب العودة المعلنة للتنسيق الأمني، لا مبرر له، طالما أننا دخلنا على مدى سنوات الحوارات مع السلطة وفتح، الممتدة على أكثر من عقد ونيّف، وهم ملتزمون بذلك التنسيق... فما مُبررُ وقفِ الحوار معهم الآن؟ وقد جاء حوار "صالح العاروري" نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، ومسؤول ملف الحوار مع فتح، على قناة الحوار يوم 11/25/ 2020، خاصّةً ردُّهُ على سؤالٍ عن احتمال وقف الاتّصالات والحوار مع فتح/السلطة، ليصبّ الماء في ذات المجرى: "نحن سنستمر في التواصل مع فتح ومع كل الفصائل للخروج من هذا الخلاف، والعودة إلى مسار استعادة الوحدة الوطنيّة – إن شاء الله –"؛ مستبعدًا في جوابه على سؤال المحاور عن إمكانيّة قيام تحالفٍ فلسطينيٍّ في هذه المرحلة بعيدًا عن فتح/ السلطة". لسنا في وارد إنشاء جبهاتٍ ضدَّ جبهاتٍ، ولا فائدة من هذا... أنا أقول: زمن الجبهات المتقابلة؛ فصائل عشرة، مقابل الفصائل العشرة لا فائدة من هذا. نحن نتواصل كلَّ يومٍ ولم تنقطع الاتّصالات بيننا". لكنّ القراءةَ المُعمّقةَ للمقال الذي كتبه مديرُ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات الدكتور "محسن صالح" القيادي في "حماس" والمنشور يوم 2020/12/4؛ تُشير إلى بروز وجهة نظرٍ أُخرى داخل الحركة الإسلاميّة، يُعبّر عنها الكاتب بقوله: "أثبتت التّجربة أنّ الحديثَ عن "شراكةٍ استراتيجيّة" لقوى المقاومة مع قيادة فتح الحاليّة هو مجردُ حديثٍ رغائبي؛ وأنه ما لم يتمَّ الوصولُ أوّلًا إلى برنامجٍ سياسيٍّ محافظٍ على الثوابت، والخروج من اتّفاقات أوسلو وما تبِعها، وفتح أطر منظّمة التحرير التشريعيّة والتنفيذيّة لشراكةٍ فلسطينيّةٍ حقيقيّةٍ جادّةٍ تعكس أوزانَ القوى الفلسطينيّة... ما لم يحدث ذلك، فإنّ الحديثَ عن شراكةٍ كهذهِ مجرّدُ "عبثٍ"، وعدمِ احترامٍ لعقول شعبنا الفلسطيني" [3].

لذا، فإنّ ما شهدته اللقاءاتُ الفلسطينيّةُ الأخيرةُ بدمشق – كما نقلت قياداتٌ فلسطينيّةٌ عدّةٌ لكاتب هذهِ السطور، إضافةً إلى ما تحدّث به القيادي "العاروري" لفضائيّة الحوار–؛ تأخذ المتابعَ للشأن الداخلي الفلسطيني لاستنتاجٍ واضح: سنعود للحوارات، لا بدائل. بمعنى: ليس هناك تفكيرٌ جديٌّ لفصيلٍ أو اثنين للدعوة لطاولة حوارٍ فلسطينيّة، تضمّ ممثّلين عن الفصائل، وعددًا من المثقّفين والنُّشطاء من فلسطين المحتلّة، والقطاع، ومخيّمات

الشتات، وبلدان اللجوء؛ من أجل بناء إطارٍ أو هيئةٍ للعمل على بلورة موقفٍ سياسيٍّ وكفاحي؛ يُعبّر عن رؤيةٍ سياسيّة، مقابلَ مسارٍ آخرَ مُناقضٍ يعمل عليه فريقُ السلطة في رام الله.

عودةً لمقال الدكتور "محسن صالح"؛ تُبرز لنا في فقرةٍ أخرى وجهةُ النظر المتعارضةُ مع ما تحدّث به "العاروري" للقناة الفضائيّة، حول بناء الأطر والتحالفات؛ يكتب الدكتور "صالح" "... في الوقت نفسه، يمكن لقوى المقاومة السير في خطٍّ موازٍ من خلال إنشاء أطرٍ وتحالفاتٍ وجبهاتِ عملٍ وطنيّة، وعدم انتظار قيادة السلطة وفتح، للحفاظ على الثوابت، وتطوير أداء المقاومة بكلّ صورها وعلى رأسها المقاومة المسلّحة... وتشكيل حالةٍ فلسطينيّةٍ شعبيّةٍ واسعةٍ، وضاغطةٍ لدفع قيادة السلطة وفتح للتماهي مع الإرادة الشعبيّة الفلسطينيّة في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، على أساس الاستيعاب الفعّال للكلّ الفلسطيني، وَفْقَ برنامجٍ وطنيٍّ للتحرير"[4].

من تخدم سياسة المراوحة بالمكان :

يبدو أنّ الفصيلينِ الأساسيّينِ في المشهد الفلسطيني اللذينِ يتحكّمان بالحركةِ السياسيّة، كُلًّا حسب رؤيته، قد أصابا القوى الأخرى التي تحوّلت في غالبيتها، صدًى لتلك الحركة. وإذا كانت السنوات الأخيرة – منذ ترسيم الانقسام – قد حملت للشعب الفلسطيني صدماتٍ عنيفة؛ من حيث مستوى الأداء السياسي والعلاقات الداخليّة والإقليميّة الذي ترافق مع انحسارٍ وضمورٍ في الوجود التنظيمي للقوى والفصائل، لكنها بالجانب الآخر؛ أضافت تراكماتٍ نضاليّةً بارزةً ظهرت في العمليّات الاستشهاديّة الفرديّة؛ سواءً بالسلاح الناري، أو الأبيض، أو الدهس بالسيارة، والانتصار الكبير في القدس المحتلّة "معركة البوّابات الإلكترونيّة"، والمسيرات الشعبيّة من الصامد تجاهَ الجزء المحتلّ من الوطن، وإطلاق مئات البالونات الحارقة والمتفجرة، نحو المستعمرات المحاذية للقطاع، وفي الرد الصاروخي المنطلق من غزّة أثناءَ الاعتداءات الوحشيّة المتكرّرة لجيش الاحتلال الذي ضرب المستعمرات "المدن والمراكز" اليهوديّة / الصهيونيّة في العمق المُحتلّ منذ عام 1948.

استنتاج:

الواضح أنّ الكمون الرافض لكلّ المظاهر السلبيّة، العاجزة والمُتكلسة في البُنى السياسيّة الراهنة، قد بدأ يُعَبّر عن حركته من جديدٍ بظواهرَ وأشكالٍ لافتين، يمكن مقاربتها مع أشكال الرفض الشعبي فور إعلان اتّفاق أوسلو؛ حينها، بدأت في مناطق التجمّعات الفلسطينيّة على امتداد المعمورة "حركة اللاجئين" ردًّا على إسقاط قضيتهم من اتّفاق أوسلو الكارثي، هذه الحركة التي تحتاج لقراءةٍ نقديّةٍ لتجرِبتها وواقعها اليوم من أجل إعادة تجميعها وإطلاقها بشكلٍ يخدم القضيّة، ويُخرجها –عدد منها– من بازار المنافسة والمحاصصة، لكن اللافت منذ سنوات؛ بروزُ أشكالٍ جديدةٍ من التحرّكات داخل فلسطين وخارجها، منها: الحراك الشبابي؛ الهيئات النقابيّة المستقلّة؛ التجمّعات المهتمّة بحريّة التعبير، وأخيرًا المؤتمر المقترح للمسار البديل؛ لهذا، فإنّ البيئة الحاضنة لثقافة المقاومة؛ الرافضة لكلّ أشكال التنازلات، والمتمسّكة بالثوابت التي التفّ حولَها الشعبُ الفلسطيني، كما جاءت في الميثاق؛ ما زالت هي الخزان الذي يرفد ساحات المواجهة السياسيّة والثقافيّة والميدانيّة في مواجهة نهج التفريط؛ المُراهن بشكلٍ عبثي على إدارة أمريكيّة جديدة – هي امتدادٌ لنهج أوباما، ولسياسة الحزب الديمقراطي المنحازة لكيان العدو – يمكن لها أن تعيد للمفاوضات "الحياة"!

خاتمة :

ليس هناك أبلغُ من قول الشهيدين اللذين قَدَّما حياتهما "ثلاثة عقود ونيّف"، بدمائهما وأجسادهما التي مزقتها نيران العدو، بالتفجير أو الاشتباك المباشر؛ من أجل تحرّر الوطن من الغزاة بالدعوة لنهج الكفاح المسلّح، لأنّه أقصر وأنجع الطرق لمواجهة المستعمرين وطردهم.

"إذا كنّا مدافعين فاشلين عن القضيّة... فالأجدر بنا أن نُغيّر المدافعين... لا أن نُغيّر القضية"

الشهيد المثقف والقائد السياسي غسان كنفاني

"كل ثمن تدفعُه في المقاومة إذا لم تحصده في حياتك، فستحصل عليه لاحقًا، المقاومة جدوى مستمرّة"

الشهيد المثقف المشتبك باسل الأعرج

هوامش:

1. **عن النظام السياسي الفلسطيني ... وحديث المأزق / صادق الشافعي – جريدة الأيام**
https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=103cd66dy272422509Y
2. **يتامى أوسلو "غلطة وندمان عليها "** https://metras.co/
3. **ماذا بعد أن أدارت السلطة الفلسطينية ظهرها لقوى المقاومة؟** https://qudsn.net/post/180870
4. **مصدر سابق.**

النظامُ السياسي الفلسطيني.. وآفاقُ الانتقال من إدارة الأزمة إلى تجاوزها!

محمد صوان

كاتبٌ سياسيٌّ فلسطيني/ سوريا

تتمثّل الأزمة المستحكمة التي يمر بها النظام السياسي الفلسطيني الراهن في ثلاثة أبعاد: الانقسام، الانكشاف، التدمير الذاتي.. فالنظام السلطوي الرسمي في الضفة والقطاع، في ظل الشتات الثاني – نتائج أوسلو – يئنّ تحت وطأة ديناميّات التفكّك الناجمة عن الانقسام الوطني والجغرافي، وعن تراجع فكرة الولاء للوطن لصالح تجاذباتٍ إقليميّةٍ وانتماءاتٍ فصائليّةٍ وفئويّةٍ وعشائريّةٍ، وعن بروز ظواهرَ اجتماعيّةٍ مريضةٍ تنخر في عضد المجتمع.. وعن التبعيّة الأمنيّة والاقتصاديّة للاحتلال على نحوٍ غيرِ مسبوق، لذا، فمنظمة التحرير الفلسطينيّة، بالرغم من المطالبات بتفعيل مؤسساتها وإعادة بنائها وتجديدها؛ فهي لا زالت ضحيّةً معلّقةً بين اختطاف صلاحياتها من جهة، وبين تهميشها بالكامل من جهةٍ أخرى.

لقد أصبحت "م. ت. ف " موضوعًا آخرَ للانقسام الفلسطيني، وليست إطارًا وطنيًّا جامعًا يختلف الفلسطينيون تحت خيمته – وليس عليه – بدورها تعاني السلطة الفلسطينيّة من أزمةٍ نابعةٍ من ضعف إمكانيّة تحوّلها إلى "دولةٍ قابلةٍ للحياة" وإثقالها بأحمالٍ وأوزانٍ لا تقوى موضوعيًّا عليها؛ إذ تعيش حركة "فتح" حالةَ ترنّحٍ ناجمةً عن فقدان هيبتها ومكانتها، وانشغالها بالصراع مع حركة "حماس" على أرضيّة الرغبة باستعادة النفوذ والسيطرة، دون أن تسعى إلى تجديد بِنيتها التنظيميّة وخطابها السياسي والكفاحي ضدّ الاحتلال، وتصويب تحالفاتها الوطنيّة مع الفصائل الأخرى، كذلك وقعت حركة "حماس" في فخٍّ ناجمٍ عن التناقض الكبير بين أيديولوجيتها ونهجها السياسي الذي أوصلها إلى السلطة في غزّة، وبين إدارة سلطةٍ محاصرةٍ ومقيّدةٍ موضوعيًّا.. ناهيك بفقر خطابها معرفيًّا وضعف الخبرة حول تحديد الأولويات والاتجاه المركزي للعمل الوطني.. وتداخل الأجندة الأيديولوجيّة لحركة "حماس" مع أجندة السلطة، وإخفاقها بالانتقال السلس من عقليّة التنظيم الحركي إلى عقليّة التنظيم الدولاني، وهو ما قادها في نهاية المطاف للانقسام، وتكريس الفصل بين الضفّة وغزّة والشتات وداخل الداخل، ثمّ التكيّف مع المستجدّات السياسيّة الجديدة المرتبطة به.

أما فصائلُ اليسار الفلسطيني التي لا تشكو فقر الخطاب السياسي والمعرفي، ولا تعيش فراغًا ناجمًا عن فقدان الهيمنة والسلطة، لكنها لم تنجُ من الوقوع في أزمةٍ من نوعٍ مختلِف؛ فتكمن في انحسار دورها وتراجع مستوى تأثيرها وفعلها اليومي، وفي عدم نجاحها على صعيد تشكيل تحالفٍ فيما بين فصائلها، أو في امتلاكها منبرًا خاصًّا بها متمايزًا عن الممارسات والخطابات السائدة.. ويبدو أن مسيرة الكفاح وتعقيداتها الشائكة لم تعفها من الوقوع في أزمةٍ تتمثّل في الإنهاك الشديد لقواها، وانسداد الأفق أمام بنيتها؛ الأمر الذي أوصلها إلى فكّ الارتباط بينها وبين برنامج العمل الوطني والديمقراطي الذي تطمح لتحقيقه.

من الواضح أن البحث عن الذات – هُويّة وطنيّة وكيانيّة سياسيّة – ومحاولات تأكيدها وإنجازها لا زالت تتعثّر، وأنّ الأزمة التي تعصف بمجمل النظام السياسي الفلسطيني؛ توشك على إجهاض فرص تحقق الذات الوطنية الفلسطينية وتكريسها، حيث أن الأولوية القصوى تتمثّل في الحفاظ على وحدة الشعب والقضيّة والمصير والأرض ومواصلة مسيرة التحرّر الوطني والديمقراطي، وأن التناقض الأساس ما يزال مع الاحتلال الصهيوني،

دون إغفال ضرورات البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والحفاظ على التجرِبة الديمقراطية وتعميق مساراتها، والتصدي للاحتلال بالأشكال المتاحة كافة.. وتذليل المشكلات الاجتماعيّة والمعيشيّة، بما يكفل حياة كريمة وآمنة للشعب الفلسطيني، ويؤمّن مشاركة الشتات في العمليّة السياسيّة، ويضمن الحقوق المدنية ورعاية الشؤون الحياتية والمعيشية لمخيمات اللجوء.

إعادة بناء "م. ت. ف" كمدخلٍ لحلّ الأزمة :

من الواضح أنّ ثمّة مقارباتٍ عديدةً للتعامل مع هذه الأزمات، ولا يمكن الزعم بأن مقاربة بعينها يمكن أن تنهي هذه الإشكاليات؛ الأمر الذي يقتضي ضرورة الاهتداء لنهج استيعاب الأزمة، والبحث عن حلول لها، والإمساك بالحلقة المركزية على قاعدة البدء الفوري بإحياء وتفعيل الدوائر والمؤسسات الخاصة بـ "م. ت. ف" التشريعية والسياسية والنقابية وإعادة بنائها، بوصفها الحلقة المركزية التي يمكن أن تساهم – إن تحققت – بإنجاز التطوير والإصلاح، ويتطلب ذلك توفير عنصرين أساسيين:

الأول: تجديد بناء "م. ت. ف" على أرضية وحدة وطنية حقيقية؛ تجسّر الفجوة بين قوى وفصائل العمل الوطني من منطلق اعتبار المنظمة إطارًا سياسيًّا جامعًا للكلّ الفلسطيني.. وهذا يقتضي:

1. تمكين جميع القوى والفعاليات السياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة والنقابيّة والمهنيّة من حقّ التمثيل والمشاركة، بما يتناسبُ وحجمَ تمثيلِها في المجتمع، أي ضمان تحقيق الشراكة الوطنيّة والمجتمعيّة للكلّ الفلسطيني في الوطن والشتات.
2. أن تكفّ حركة " فتح" عن محاولات إعادة إنتاج هيمنتها وتفرّدها في قيادة النظام السياسي – سلطة ومنظمة – بما في ذلك مغادرة سياسة التناغم مع حالة الانقسام الذي جلب تقسيم المجتمع والوطن والنظام.
3. أن تعيد حركة "حماس" النظر في مواقفها تجاه السلطة والمنظمة معًا، وأن تتراجع عن محاولات تكريس كيان مقلّص في قطاع غزة، وتقلع عن وهم مصادرة التمثيل الوطني.. عبرَ خطواتٍ محسوبة النتائج تعيد للمشروع الوطني مكانته والتفاف كل الفلسطينيين حوله.
4. إجراء مراجعةٍ نقديّةٍ شاملة؛ تتوخّى تصحيح مظاهر الضعف والعلّة في الخطاب السياسي لـ "م. ت. ف"، ومن جملة المسائل التي تستحق المراجعة: هشاشة مكانة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المشروع الوطني، وارتباك العلاقة بالمحيط العربي والإقليمي، والرؤية السياسية والمنهج المفضي إلى تحقيقها.

الثاني: إصلاح تنظيمي يستهدف: عدم احتكار القرار، وتهميش المؤسسات، وإدارة العمل بعقلية بيروقراطية أوامرية ونظام الكوتا، وتجديد البنية التنظيمية على أساس إعادة الاعتبار للقيم الديمقراطية المؤسسية في الحياة الداخلية للمنظمة، وتكريس قيم الرقابة والمحاسبة والشفافية في إدارة مؤسساتها، واعتماد مبدأ التمثيل النسبي عبر صناديق الاقتراع المباشر حيثما أمكن.. إضافة إلى الكف عن اختزال الوحدة الوطنية بين الثنائي "فتح وحماس" – على أهميتها المحورية – فهذا الاختزال يتجاهل حقيقة أن خريطة المجتمع الفلسطيني أوسع من خريطة الفصائل، وأن إعادة بناء "م. ت .ف" يستوجب فتح أبوابها وتوسيع عضويتها لتشمل ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع

الخاص والفاعليات الاجتماعية والنقابية والثقافية النشيطة، على قاعدة الشراكة وحق التمثيل المنفتح على مختلف ألوان الطيف الوطني والطبقي الفلسطيني.

المنظمة هي العنوان الوطني الجامع:

إن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وحتى تفعيلها تظل عملية معقدة؛ تقف في طريقها مجموعة عوائق داخلية وخارجية، ومنها: أن النظام العربي الرسمي لن يرحب بعودة "م. ت. ف" إلى ساحة الفعل والنضال، وكذلك "إسرائيل" التي تحرص على بقائها مجرد بنديرة توظف للمراسم والبروتوكولات التفاوضية، بينما يركز المجتمع الدولي جل اهتمامه على السلطة الفلسطينية.. هذا بالإضافة إلى عوائق بنيوية داخلية تتصل بطبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي لا يعرف سوى "التعدد الشكلي" وهيمنة الفصيل الأكبر، مع تفاوت واضح في طروحات آلية التفعيل بين فصائل العمل الوطني وعدم القدرة على التوصل إلى صيغة توافقية، ما يعني حرص بعض الفصائل على بقاء حال المنظمة، ومجمل النظام السياسي على ما هو من انقسام وضعف وهشاشة؛ غير أن العملية – في حال توفر الإرادة والوعي التاريخي المسؤول – ليست مستحيلة، خصوصًا أن إعادة البناء والتفعيل بإقرار الكل الفلسطيني؛ أضحت ضرورة وطنية ورافعة استنهاض في ظل التيه الفلسطيني الثاني.. علاوةً على أن المنظمة لا زالت رسميًّا، وباعتراف العالم، هي العنوان السياسي والممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لذا فلن يجرؤ أحد على منع الشعب من ترميم بيته وإصلاحه وتصويب عمل الأطر القيادية، دون المساس بالثوابت، ودون استحداث إطار جديد لا يقر العالم بشرعيته. ويمكن أن تكون البداية عبر طاولة حوار وطني شامل، دون شروط مسبقة لمعالجة معضلة المنظمة، باعتبار أن عملية الإحياء والترميم الداخلية عنصر قوة للشعب الفلسطيني وتزيد هامش مناورة المفاوض باسمه، وتقطع الطريق على محاولات تقليص بدائله وخياراته، وهي دعوة للمجتمع الدولي كي يتصدى لمسؤولياته الأخلاقية والقانونية والسياسية تجاه ما يجري من إجحاف بفرص الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، ومنع "إسرائيل" من فرض وقائع جديدة على الأرض تحت غطاء "صفقة العصر" الترامبية.

إن إعادة بناء المنظمة يستهدف في المقام الأول؛ جعلها المؤسسة الأولى في النظام السياسي الفلسطيني، تشرف على الفلسطينيين وتدير شؤونهم في الداخل عن طريق قيادة وطنية موحدة، وحكومة واحدة. أما في الشتات، فيجري ذلك عبر دوائرها السياسية ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية، بعد أن تُعاد لها الحياة وتضخ في شرايينها دماءٌ شابة، تضطلع بمهمّة التجديد التنظيمي والقيادي والإداري.. وقد توفّر مشاركة حركتي "حماس والجهاد" في مؤسّسات المنظّمة، بعد أن تمارس حركتا "حماس وفتح" النقد الذاتي والتراجع عما صنعوه من كوارث في الضفة وغزة والشتات، باعتبار ذلك مدخلًا لإعادة بناء حركة التحرر الوطني والديمقراطي الفلسطيني، وتكريس الشراكة والتعددية السياسية، وتمكين الشعب في مختلف أماكن وجوده من ممارسة دوره في الحياة السياسية والمهام الكفاحية.

العلاقةُ مع منظمة التحرير: رؤية جديدة تتطلبها مرحلة جديدة

وسام رفيدي

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة بيت لحم/ فلسطين

في تاريخ العلاقة مع اليمين الفلسطيني داخل منظمة التحرير؛ حدّد اليسار الفلسطيني، بممثله الأبرز الجبهة الشعبية، طابعَ هذه العلاقة وَفْقَ معادلة: تحالف– نقد– تحالف. كانت المعادلة تلك محكومةً بظرفٍ تاريخيٍّ محدّدٍ طبعت ملامحةً حقيقةً ساطعة: الكل يحمل السلاح ويقاتل، ولذلك وجب تدعيم وحدة المقاتلين في المنظمة على قاعدة حرية النقد واستقلالية الموقف الفصائلي، التي تجسدت، كاستقلالية، في لحظاتٍ كثيرةٍ مفصليّةٍ، أهمُّها بتقديري: عام 1974 بإقرار برنامج (السلطة الوطنية) وعام 1985 بتوقيع اتّفاق عمان بين المنظمة والحكومة الأردنيّة، وفي المرحلتين ارتفع صوت النقد اليساري في المعادلة المذكورة، وتجسّد بإجراءاتٍ كان أبرزها: تأسيس جبهة الرفض والانسحاب من اللجنة التنفيذية. ومع ذلك، استمر الطرف الآخر في المعادلة؛ التحالف، يفعل فعله وفق مقولة صحيحة تمامًا، قوامُها: تجميع عوامل القوة في مواجهة العدو الصهيوني.

مرحلة تاريخية ما اقتضت معادلة ما ضابطة للعلاقة مع اليمين الفلسطيني، ولكن ماذا عن المرحلة الجديدة التي انطلقت بتوقيع اتفاقات أوسلو في العام 1993؟ ألا يستدعي ذلك صياغة معادلة بديلة مثلًا؟ لا نقول ذلك على سبيل الشطط، بل بالاستناد لحقيقة التغيّرات الجوهرية في مواقع القوى ودورها؛ تغيّرات تجسدت على الأرض عبر اتفاقات أوسلو. لنذكّر بما غدا بديهيًّا، ولكن على ما يبدو أن التذكير بات ملحًّا للبعض.

عبر أوسلو انتقل الفريق اليميني المهيمن من خندق المقاومة لخندق التفاوض، كخيارٍ وحيدٍ له، فأوصلنا لكارثةٍ وطنيةٍ بكلّ ما في الكلمة من معنى الكارثة، ومن خندق المواجهة لخندق التعاون والتبعية، حتى على المستوى الأمني. إن أوسلو في جوهره الأمني هو اتفاقٌ وظيفيٌّ يتعهّد فيه الطرف الفلسطيني بحماية أمن المحتلين ومستوطنيه، وهذا هو بالذات حقيقة التنسيق الأمني الذي هو في واقع الأمر تعاون أمني مع العدو.

عبر أوسلو تنازل الفريق اليميني عن فلسطين؛ الوطن التاريخي واعترف لا بدولة إسرائيل فحسب، بل وبشرعيتها أي بشرعية المشروع الصهيوني (ألا يعني هذا موافقة اليمين على تصريح بلفور؟) عبر شطب الميثاق الوطني الفلسطيني، ما يعني تاليًا التنازل رسميًّا وقانونيًّا عن 72% من فلسطين، وكذا تمثيل فلسطينيي العام 48.

عبر أوسلو ومؤسساته واتّفاقاته الاقتصاديّة؛ تشكّلت نخبة طبقيّة فلسطينيّة. فمن جهة، ومن خلال تسلم الرموز والمناضلين السابقين للمؤسسات والوزارات والهيئات والمواقع التنظيميّة؛ تشكّلت نخبة بيروقراطية جديدة؛ اندغمت مع بيروقراطية المنظمة المتشكلة منذ أواسط السبعينات، ومن جهةٍ ثانيةٍ من خلال اتّفاقيّات باريس والوكالات التجاريّة والعمولات؛ تشكّلت نخبة من وكلاء الشركات، يرون مصلحتهم الاقتصاديّة مع العدو.

وكنتاجٍ لأوسلو استبدلت مؤسسة السلطة؛ مؤسسة المنظمة، والأخيرة لم تعمل أصلًا كمؤسسة حتى في عز النصال الوطني، في ظلّ هيمنة وتفرّد اليمين، فيما تم استبدال مؤسسة السلطة بفريق، لنكون فعليًّا أمام استبدال الفريق بشخص (القائد الرمز) الذي يحوز ستة ألقاب!!! لذلك مَنْ يشير لشطب مؤسسات المنظمة، مؤكدًا أن مؤسسة السلطة ابتلعتها ليراجع حساباته: فمؤسسة السلطة ذاتها مبلوعة.

أما مَنْ يبرر بقاء العلاقة مع اليمين بدعوى موقفه ضد صفقة القرن، ولاحقًا التطبيع، فيمكن القول بتأكيد لا يعوزه الدلائل؛ من أن هذا الموقف ضجيج إعلامي أكثر منه جدية، تتطلب تجسيدها بحركة مجابهة لصفقة القرن والتطبيع. فكل القرارات التي اتخذت لمواجهة صفقة القرن تم دفنها بعد لحظة من إعلانها: هل تتذكرون الإعلان عن القيادة الموحدة للانتفاضة والبيان رقم واحد؟ هل تتذكرون الحديث عن انتخابات وانهاء انقسام واجتماع أمناء عامّين؟ هل تتذكرون تصعيد المقاومة الشعبية، رغم كل الالتباس في هذا المصطلح؟ ثم ما معنى إعادة السفيرين للإمارات والبحرين، والصمت المريب على التطبيع المغربي، وعلى التنسيق السعودي الصهيوني العلني؟!

كل ما قيل أعلاه يعني ببساطة أن اليمين الفلسطيني سجل بتوقيعه اتفاقيات أوسلو وسياساته اللاحقة وبنية مؤسساته بداية مرحلة جديدة، ومع ذلك نعتقد أن سياسات اليسار، ونعني الجبهة الشعبية بشكل خاص، لم تتعامل مع هذا التحول التاريخي، بما يليق بأهميته الجوهرية وخطورته، ولا بدورها كقائد لليسار تاريخيًّا. صحيح أن الجبهة الشعبية لم تتحول لشاهد زور في (مؤسسات) المنظمة لتبصم كما يبصم غيرها؛ فسجلت انسحابها من المجلس الوطني والمركزي في اجتماعتهما الأخيرة، وكذا من اللجنة التنفيذية، ودفعت مقابل ذلك الكثير من التشهير ووقف مخصصاتها من الصندوق القومي كحق من حقوقها كفصيل. وصحيح أن الجبهة الشعبية لم توقف مقاومتها في غزة والضفة، ولم ترهن موقفها (للقائد الرمز) وسياساته مثل العديد العديد من الفصائل والقوى، ودفعت وتدفع ثمن ذلك؛ شهداء ومعتقلين وهجمات استخبارية وتعذيب بربري، كل ذلك صحيح وهو ما زال يميز الجبهة الشعبية عن باقي قوى اليسار، ولكن، مع ذلك، يبقى موقفها ومطالبها بخصوص منظمة التحرير والعلاقة مع اليمين موضع إدانة في أشد المواقف، وعدم تفهم في أقلها.

حين نتحدث عن المواقف والمطالب، فإننا نعني حصرًا: الدعوة لإعادة بناء المنظمة على أسس ديموقراطية، والرهان على اجتماعات الأمناء العامين وصيغ سياسية (للوحدة الوطنية)؛ تتكرر منذ سنين وسنين.

لنسارع بالقول خشية النية السيئة في الفهم: التمسك بمنظمة التحرير كممثل شرعي كان ولا يزال مطلبًا وطنيًّا صحيحًا على قاعدة التفريق بين المنظمة، ككيانية وطنية، وبين الفريق اليميني المتسلط عليها. ولتقوم بدورها، ككيانية وطنية وكقائدة للنضال، ينبغي بناؤها على أسس سياسية، أولُّها: دون أدنى تردد؛ العودة للميثاق الوطني، فدونه تفقد المنظمة شرعيتها وكيانيتها؛ فالكيانية هوية والميثاق تجسيد للرؤية/الهوية.

وبالتأكيد يجب بناء المنظمة على أسس ديموقراطية، بضم كل القوى إليها وبتشكيل مؤسساتها على قاعدة الانتخاب الديموقراطي حيثما أمكن، وبالتوافق وفق أسس متفق عليها حيث لا يمكن. فهناك قوى أساسية وجدية فاعلة، وذات وزن لا زالت خارج المنظمة مثل حماس والجهاد، وهناك قوى ممثلة في المنظمة وهي غير موجودة بكل ما في الكلمة من معنى حقيقي لا مجازي، مثل جبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة العربية الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي وغيرهم؛ بات الأمر أشبه بمهزلة حينما يتم استعراض أسماء التنظيمات في المنظمة وبعضها لا يملك غير حفنة مرافقين للأمين العام، وجل نضاله مسيرةٌ حول دوار المنارة.

أما أن يتم الحديث عن إعادة بناء المنظمة على أسس ديموقراطية دون التطرّق للرؤية السياسية الوطنية لبنائها، فذلك أقل مساومة مع كل نهج أوسلو. لا معنى للمنظمة ككيانية وشرعية تمثيلية، سواء تشكلت بانتخابات أم لا، دون الرؤية السياسية الوطنية لتلك الكيانية وتلك الشرعية وهي حصرًا؛ الميثاق الوطني الفلسطيني الذي

شُطب إكرامًا لبيرس ورابين وكلينتون. أما استمرار الحديث عن الحل المرحلي دون ربطه صراحة بتحرير فلسطين، كل فلسطين، على المدى الاستراتيجي، فهذا مغازلة، وإن غير واعية، مع الشعار البائس (دولتان لشعبين). أما ثالثة الأثافي للرؤية السياسية الوطنية، فهو التأكيد على خيار المقاومة بكافة أشكالها، وهذا وللحق، لم تتنازل عنه الجبهة الشعبية، لا كموقف ولا كممارسة، فيما آخرون، ليس فقط يهاجمونه ويسخرون منه، بل يعتقلون مَنْ يتبناه ويمارسه وينسقون مع المحتل لضرب ممارسيه.

لذلك وجب الكف عن الحديث عن إعادة بناء المنظمة وفق الكليشيهات التاريخية، دون توضيح أن إعادة البناء إن لم تتم على أسس سياسية وطنية (الميثاق/تحرير فلسطين/ المقاومة)؛ فلا قيمة لتلك العملية حتى لو تمت بعملية ديموقراطية. ومع ذلك حتى تلك؛ فاليمين لا نية له للإقدام عليها. إن المطلوب هو **تحرير منظمة التحرير** لإعادتها، كمؤسسة وكيانية، لجادة المشروع الوطني التاريخي بتحرير فلسطين.

كل سياسة اليمين الفلسطيني خلال السنة الأخيرة قائمة على قاعدتين: سقوط نتياهو لصالح بايدن، وسقوط نتنياهو لصالح غانتس.. لكم أن تتخيلوا طبيعة تلك القيادة التي ترهن مستقبل ونضال شعبها لا بإرادة شعبها للمقاومة، وهي حقيقية، بل بمتغيرات سياسية انتخابية في معقل الامبريالية والمشروع الصهيوني. لذلك علا صوت اليمين؛ صوت لا أكثر، داعيًا للمصالحة وإنهاء الانقسام والوحدة الوطنية وووو، فاندفع الجميع مهرولين لملاقاته، في حفلة من إشاعة الأوهام. لم تطل الحفلة كثيرًا: بمجرد بدأت (تباشير) نجاح (المناضل) بايدن حتى سحبت ماكينة اليمين الخطابية والإعلامية كل مفرداتها، فلا حديث لا عن مصالحة ولا إنهاء انقسام ولا وحدة ولا قيادة موحدة للانتفاضة، فلم يعد هناك داع لإرسال رسائل للأمريكان والإسرائيليين عنوانها: أعطونا بعضًا مما عندكم، ولو فتات، وإلا سنتوجه للوحدة مع الفصائل!

لكل ما قيل أعلاه، يجب إعادة النظر في العديد من الصيغ الخطابية والشعاراتية لاستبدالها بشعارات تتناسب والمتغيرات؛ فالمطلوب ليس صيغةً ملتبسةً للوحدة الوطنية مع اليمين، بل وطنية الوحدة مع المقاومين؛ ميدانية تقفز فوق الفصائلية، ورسمية مع فصائل المقاومة.

المطلوب تحرير منظمة التحرير من قيادتها وإعادتها لموقعها الطبيعي الذي تشكلت لأجله: تحرير فلسطين وفق رؤية الميثاق الوطني الفلسطيني.

نهايةُ أيديولوجيا المرحلية: ما بعد "المشروع الوطني" الفلسطيني

د. حيدر عيد

أكاديميٌّ وكاتبٌ/ فلسطين

أصبح من الواضح الآن بعد إعلان منظمة التحرير الفلسطينيّة أنّها في "حلٍّ من الاتفاقيّات الموقّعة" مع كلٍّ من دولة الاستعمار الاستيطاني، والولايات المتّحدة الأمريكيّة، ثم تراجعها، وبعد 46 عامًا من تبني ما اتفق على تسميته بالبرنامج المرحلي للمنظمة الذي تخلى ضمنيًّا عن برنامج "تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني" (المشروع الوطني الأصلي)، وبعد32 عامًا على إعلان الاستقلال الشهير الذي وافق على إقامة دولة على 22% من أرض فلسطين التاريخية، و بعد 27 عامًا من توقيع اتّفاقيّات أوسلو التي أثمرت عن تأسيس السلطة الوطنية، أن ما اصطُلح على تسميته بالمشروع الوطني الفلسطيني قد وصل إلى نهاياته، دون أن يقوم من صاغه و دافع عنه، أو الذي تبناه حديثًا، بطرح بديل ديمقراطي تحرّري.

المشروع الوطني المقصود والمتعارف عليه هنا هو ذلك الذي أُعيدت صياغته عام 1974 في الدورة الـ12 للمجلس الوطني التي تُبني خلالها ما سمي بالنقاط العشرة، أو البرنامج المرحلي، ودعا لإقامة دولةٍ فلسطينيّةٍ مستقلّةٍ عاصمتُها القدس، مع ضمان حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيّين، و باسم هذا المشروع تمّ توقيع اتفاقيّات أوسلو والبَدء بالمفاوضات، لم يبدُ منذ بدايتها أن لها نهاية، ممّا أعطى الوقت الكافي للعدو الإسرائيلي لتدمير الأسس التي قام عليها هذا المشروع. ويكمن التناقض البنيوي في هذا المشروع في الجمع بين إقامة الدولة على 22% من أرض فلسطين التاريخيّة، وفي الوقت نفسه، المطالبة بالعودة إلى دولةٍ تعرف نفسها بأنّها ليست دولة مواطنيها، وهذا التناقض أدّى بالضرورة إلى تهميش جوهر القضيّة؛ ألا وهو حقّ العودة، ولكن هذا العجز البنيوي يتجسّد أيضًا في تجنّب ذكر المكون الثالث من الشعب الفلسطيني؛ ذلك المكون الذي حافظ ولا زال، على العلاقة الوطيدة مع ما كان وطنًا واحدًا تحوّل معظمه إلى "وطنٍ" لفئاتٍ استعماريّةٍ استيطانيّة. وهنا يكمن جوهر فشل المشروع الوطني الفلسطيني من حيث: عدم تعامله مع المشروع الصهيوني على هذا الأساس، بل على نحو صغّره، أي المشروع الصهيوني، إلى احتلال عسكري لجزء من الوطن، كأي احتلال أجنبي تقوم به دولةٌ لدولةٍ أخرى، لذا، فإن التخلّص من هذا الاحتلال يؤدي إلى الحريّة المنشودة!

والسؤال المركزي في هذا السياق...إن كان ما اصطُلح على تسميته بالمشروع الوطني الفلسطيني هو في جوهره تحرريّ، بمعنى أنه يعبّر عن تطلعات المكونات الثلاث للشعب الفلسطيني بالانعتاق من مشروعٍ استعماريٍّ استيطانيٍّ كالمشروع الصهيوني؟ أم أصبح يعبّر عن إمّا مصالح طبقيّة ضيقة لطبقة غير أصيلة استحوذت على تعريف هذا المشروع بشكلٍ يعبّر عن مصالحها الطبقيّة المباشرة، أو من ناحيةٍ أخرى، مصالح أيديولوجية ضيقة لا ترى الأبعاد التحررية للمكونات الثلاث بشكلٍ متكامل، وتتميّز بأجندةٍ طبقيّة–اجتماعية محدودة؟

إنّ الفشل الذريع هو ما يميز النخب السياسيّة الفلسطينيّة، إما من خلال قصر النفس النضالي، أو تغليب المصلحة الطبقية غير الأصيلة على الأهداف التحررية إنسانية الأبعاد، أو غياب رؤيةٍ استراتيجيّةٍ تحرريّةٍ بالمعنى الحرفي للكلمة، أو تشويش معنى المقاومة ليناسب مقاس عباءة أيديولوجيّة ضيّقة، أو حتى احتكارها، والتغنّي بها بشكلٍ موسمي، وتصوير هذا الفشل على أنه انتصار غير مسبوق، أو ادعاء التحرير، كما حصل في غزة، دون

ربط هذا "التحرير" برؤيةٍ استراتيجيّةٍ واضحة المعالم تأخذ في الحسبان الطبيعة الكولونيالية للمشروع الصهيوني برمته، والمكونات الثلاث للشعب الفلسطيني التي تضرّرت بأشكالٍ مختلفةٍ من وجود هذا المشروع. إن عدم التركيز بشكلٍ متكافئٍ على هذه الفئات الفلسطينية وعلى حقوقها الكاملة، والربط بين هذه الحقوق –من حريةٍ و عدالةٍ و مساواة – هو بالضبط ما يوضح فشل ما يُسمى بالمشروع الوطني الفلسطيني كما يعرف من قبل التيارات السائدة.

وعليه، فإنّ النظام السياسي الفلسطيني برمته يحتاج إلى مراجعةٍ نقديّةٍ جذريّةٍ تعمل على تخطيه، آخذةً بعين الاعتبار الوصول إلى بدائل للمشروع الوطني الذي أثبت فشله تاريخيًّا من حيث: عجزُهُ عن تحقيق الحد الأدنى مما طرحه، ولا يمكن فصل هذه البدائل عن الأدوات النضالية الخلاقة التي تأخذ جميع قوى الشعب بمكوناته الثلاث بعين الاعتبار في مواجهة مشروعٍ استيطانيٍّ استعماري، وليس فقط احتلالًا عسكريًّا. ودون تعريفٍ واضحٍ للطبيعة الاضطهاديّة المركّبة لهذا الاستعمار، من احتلالٍ واستيطانٍ تطهيري وأبارثهيد، والتعامل معها على أساس أنها تستهدف الشعب الفلسطيني برمته، فإن النجاح سيكون حليف الولايات المتحدة الأمريكية في مساعيها الأخيرة لمساعدة إسرائيل بإلحاق هزيمةٍ تاريخيّةٍ بالشعب الفلسطيني. لذا، آن الأوان للتفكير، بل العمل الجدي لما بعد "المشروع الوطني الفلسطيني" من خلال العمل الجدي على خلق بديلٍ وطنيٍّ ديمقراطيٍّ تتوفّر به بعض الشروط الأساسية:

- أن يكون وفيًّا لكل القيم الوطنية الأصيلة، وليس لجزءٍ منها.
- أن يكون جذريًّا في التصدّي للصهيونية بشكلٍ لا لبس به.
- محاربة كلّ أشكال التطبيع كما تمّ الإجماع على تعريفه.
- التخلّي عن خرافة "المرحليّة".
- الدفاع عن كل مكونات الشعب الفلسطيني، وعدم تفضيل مكوّنٍ على آخر.
- اتخاذ مواقفَ مبدئيّةٍ تقوم على أساس تبعيّة الفصيل للوطن، وليس العكس.
- التبنّي العملي الكامل لنداء مقاطعة إسرائيل.
- عدم التحالف مع الأنظمة الرجعيّة العربيّة على حساب قوى التحرّر.
- عدم التبعيّة لأنظمةٍ خارجيّةٍ على حساب المصلحة الوطنية.
- التمسّك بشكلٍ مبدئيٍّ بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني بمكوناته الثلاث.

التجرِبة الجنوب أفريقيّة

يبقى السؤال عن المقارنة بين التجرِبة الجنوب أفريقيّة ونظيرتها الفلسطينيّة محلّ اهتمام الغالبية الساحقة من المنخرطين/ات في النشاط السياسي، بالذات بعد فشل المفاوضات العبثيّة على مدار ربع قرنٍ من الزمان، بين طرفٍ استعماريٍّ ينطبق عليه تعريف الاستعمار الاستيطاني من ناحيةٍ، وطرف مستعمَر يعاني أشكالًا مركّبةً من الاضطهاد؛ صغر نضالاته للوصول إلى تحسين شروط القهر الاستعماري، ثم ثبات استحالة إقامة دولةٍ فلسطينيّةٍ مستقلّة، حتى كبانتوستان عرقي، على جزءٍ صغيرٍ من أرض فلسطين التاريخيّة. ثم ترسيخ حقيقة أن الكيان الموجود بين نهر الأردن و البحر المتوسط هو دولةٌ واحدةٌ خاضعةٌ بالكامل لسيطرةٍ استعماريّةٍ قهريّةٍ في معظمها، وإن كانت أحيانًا تجمّل نفسها من خلال استخدام خطابٍ يبدو في مظهره ليبراليًّا، يدعو للحوار بين طرفين متساويين

في القوّة، وأن القضيّة يمكن حلها من خلال كسر ما يسمى بالحاجز النفسي، بغض النظر عن سياسة الاحتلال والأبارثهيد والاستعمار الاستيطاني.

أي تحليل تاريخي نقدي للمستنقع الفلسطيني الحالي لا يمكن إلا أن يقود إلى العلاقة بين الصهيونية والأبارثهيد من ناحية، وسياسة الاستيطان الاستعماري من ناحيةٍ أخرى. إن أوجه الشبه بين نظامي الأبارثهيد في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة متعددة – قوانين المواطنة؛ الاعتقال الإداري؛ تقييد حرية الحركة؛ البناء والتملك؛ استهداف الناشطين.. الخ، وبالضبط كما كان نظام الأبارتهيد يمنح حق المواطنة للسكان البيض ويعزل السكان الأصليين في معازلَ عرقيّة، فإن الصهيونية اليوم تعطي كل اليهود حق المواطنة. بمعنى أن حق المواطنة بناءً على الهوية العرقية تم استبدالها بالهوية الدينية! وكما تم سن قوانين تمنع حرية حركة المواطنين السود، فإن إسرائيل لا تتوانى عن بناء نظام عسكري عنصري بغيض؛ يحد من حرية حركة السكان، وذلك من خلال شبكة معقدة من (المحاسيم)؛ طرق مخصصة للمستوطنين اليهود فقط؛ جدار فصل عنصري، ويتم كل ذلك بغطاء (قانوني) عجيب؛ يتحكّم بحياة الفلسطينيين اليوميّة وبطريقة معيشتهم. كلا النظامين تشكّلا عبر عملية استعمارٍ استيطانيٍّ أدّت الأيديولوجيا العرقية والإثنية والدينية؛ دورًا هائلًا في تبرير ما قام المجتمع الدولي لاحقًا، باعتباره ثاني أكبر جريمة ضدّ الإنسانية؛ ألا وهي الأبارثهيد، ولكن القانون الدولي له حدودٌ معيّنةٌ وقيودٌ لا يمكن تجاوزها، وهذا يتطلّب منا دراسةً موضوعيّةً متأنيّةً للحل الجنوب أفريقي الذي أدى إلى زوال نظام الأبارثهيد سياسيًّا، مع البقاء على التمييز الاقتصادي في مرحلة ما بعد الأبارثهيد وضرورة مواجهة الدولة العبرية ككيان أبارثهيد، والنظام الرأسمالي العنصري في الوقت نفسه، حيث إن جنوب أفريقيا – الآن – وبعد القضاء على الفصل العنصري منقسمةً ولا مساواة اجتماعية فيها؛ بسبب مواجهة العنصرية وإغفال مجابهة هياكل الرأسمالية، وهكذا تحولت العنصرية الرأسمالية إلى نيوليبرالية تشرعن غير المساواة والاضطهاد الطبقي العرقي، وعلى حركة التحرير الفلسطينية الاستفادة من دراسة نجاح النضال في جنوب أفريقيا، ولكن بوسعها أن تستفيد أكثر إذا فهمت حدوده وقيوده.

فعلى الرغم من أن السود في جنوب أفريقيا حصلوا على المساواة القانونية رسميًّا، فإنّ عدم التصدي لاقتصاديات الفصل العنصري؛ فرض قيودًا حقيقيّةً على عملية إنهاء الاستعمار. من المنطلق التحليلي نفسه نستطيع أن نجادل أن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي يعمل – الآن – من خلال الرأسمالية العنصرية النيوليبرالية التي حولت الفلسطينيين إلى مجموعات سكانية يمكن التخلص منها. علينا إذًا فهم الديناميات النيوليبرالية في النظام الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي من أجل تطوير استراتيجيات تتصدى للأبارثهيد الإسرائيلي، ليس فقط كنظام هيمنة عنصرية، بل – أيضًا – كنظام رأسمالي عنصري.

علينا، كما السود في جنوب أفريقيا في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم، الانخراط في حواراتٍ عاجلةٍ لمحاولة فهم نظام الفصل العنصري الذي نواجهه، ومثلما جادلت الكتلة الأقوى داخل الحركة المناهضة لنظام **الأبارثهيد** هناك، بالذات "المؤتمر الوطني الأفريقي"، بأن الفصل العنصري هو نظام هيمنةٍ عنصرية، وأن الكفاح ينبغي أن يتمحّور حول القضاء على السياسات العنصرية والمطالبة بالمساواة بموجب القانون، يميل التيار الوطني السائد في فلسطين من ناحيةٍ إلى التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الـ67 كاحتلال كلاسيكي من دولةٍ إلى دولةٍ أخرى، ومن ناحيةٍ أخرى اعتبار الكفاح في مناطق الـ48 نضالًا من أجل مساواة سياسية؛ إلا أنه

كان هناك أيضًا تيار من الراديكاليين السود الذين رفضوا التحليل المهيمن لحزب المؤتمر الوطني، وركّزوا على تحليل الفصل العنصري كنظام "رأسمالية عنصرية" ما يحتم تطوير البرنامج الكفاحي لمجابهة دولة الاستعمار الاستيطاني الأبيض والنظام الرأسمالي العنصري في الوقت نفسه، حيث تنبأوا بأن تظل جنوب أفريقيا بعد القضاء على الفصل العنصري منقسمةً ولا مساواة فيها، ما لم تواجَه العنصرية والرأسمالية معًا.

لقد تبنّى العديدُ من النشطاء والكتّاب الفلسطينيين حلَّ "الدولة الديمقراطيّة الواحدة على فلسطين التاريخيّة" منذ فترةٍ ليست بالقصيرة، وأثبتوا أنّ "حلّ الدولتيْن" قد مات منذ فترةٍ طويلة، والحقيقة أنّ هذا التصنيف هو تصنيفُ الواقع الذي تعيشه فلسطين بأكملها (مناطق 67 ومناطق 48)، أيْ إنّ فلسطين اليوم دولة واحدة فعلًا، وإنْ بنظاميْ حكمٍ قد يبدوان مختلفيْن:

- نظام احتلال عسكريّ مباشر، غير معترف به دوليًّا، في مناطق الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة؛
- ونظام حكم عنصريّ ينطبق عليه حرفيًّا التعريفُ القانونيُّ للأبارثهيد، ولكنّه (وهنا تكمن المفارقة) معترَفٌ به دوليًّا إلى درجة أنّ عدمَ القَبول به يستدعي اتّهاماتٍ بـ"معاداة الساميّة،" أيْ بالعنصريّة!

علينا ألا ننتظر "القوى الدوليّة" لفرض حلّ عنصريّ؛ طرحه في الأساس ما يسمّى "باليسار الصهيونيّ،" ولا القوى اليمينيّة التي تنمو في العديد من البلدان للبَدْء بالغزل مع نظام أبارثهيد جديد، قد يجد بعضُ المطبعين العرب أنّه الحلّ الأمثل. فما علينا إلّا إثبات أنّ الشعب الفلسطينيّ، بمكوّناته الثلاثة (48، 67، شتات)، يمتلك الأرضيّة الأخلاقيّة العليا في نضاله ضدّ استعمار استيطانيّ متعدّد الأوجه (احتلال، أبارثهيد، استيطان)، وأنّ الرؤية السياسيّة التي يتبنّاها لا يمكن؛ إلّا أن تكون إنسانيّة تحرّريّة بالمعنى الشامل للكلمة.

أشكالُ النضال في حربِ الوجود الفلسطيني: مراجعةُ نقديّة

د. وسام الفقعاوي

أكاديمي ورئيس تحرير "الهدف"/ فلسطين

تطالُ طبيعةُ المواجهةِ والصراع مع العدو الصهيوني، التي تكتسي طبيعةً شموليّةً _ تاريخيّة؛ الوجودَ الفلسطيني ذاته؛ من خلال عمليات التهجير والقسر والإلغاء والتصفية التي نفّذت سابقًا ولا زالت تنفّذ، حيث إن العدو الصهيوني يواجهنا بطاقة "مجتمعه" كاملةً، في إطار الدور الاستعماري والإمبريالي الذي يقوم به، وفي إطار علاقة التحالف والشراكة القائمة مع القوى الاستعمارية والإمبريالية عالميًّا وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يقتضي بالضرورة موضوعيًّا، أن تكون المواجهة من قبلنا شاملةً ومجتمعيّةً أيضًا، ولكن هل واقع الحال الفلسطيني يُزكّي ذلك؟

إن هذا الواقع يفرض أن نعيد النظر بمجمل الممارسة السياسيّة والاقتصاديّة والتنظيميّة والثقافيّة والكفاحيّة والمجتمعيّة، ووسائل وأدوات تلك الممارسة تجاه الجماهير الفلسطينيّة أوّلًا، خاصةً أنّ مجمل أحزاب الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة تعاني من حالة انفصال بينها وبين الجماهير، ويعود ذلك لحالة الإقصاء والإرهاق والتجويف والتغييب لهذه الجماهير، وما تولّد عن ذلك من مظاهر إحباطٍ ويأسٍ وفقدان ثقة، والبحث عن الذات والاغتراب وعدم الانشداد للقضايا الوطنيّة والمجتمعيّة، والميل نحو الاستسلام للواقع.

السؤال الذي يطرح ذاته هنا: كيف يمكن أن تتجاوز هذه الأحزاب هذا الحال، خاصةً من لا يزال يحمل رؤيةً ثوريّةً منها، بما يُؤمّن لطاقات الجماهير الفلسطينية/ المجتمع الفلسطيني أن توظّف وتستثمر إيجابًا في ميدان المواجهة مع العدو الصهيوني؟

لن يتحقق هذا دون أن تعود هذه الأحزاب للاندماج مع هذه الجماهير ضمن بُنًى وممارسةٍ وعقليّةٍ مرنةٍ وفعّالةٍ تضمن تقديم النموذج الكفاحي – الاجتماعي لها، والبرهنة بممارسة – حزبها الثوري – أنه المعبّر عن همومها ومصالحها وطموحاتها، وصولًا إلى أن تشعر بأنها مشاركٌ فعّالٌ في صياغة المواقف، ومشاركٌ نَشِطٌ في الكفاح والنضال بمختلف أشكاله. بمعنى أدق: أن تتوفر الشرعيّة الجماهيريّة للحزب/الحركة الذي يقنعها بجدارته، وهذا يتحقّق في حال اقتنعت الجماهير بالممارسة أنّ كلمتها مسموعة، وبوجود نظامٍ من المعايير والقيم والمؤسسات والبنى التنظيميّة الكفيلة بتحويل دورها إلى دورٍ ماديٍّ مباشر (إن القوة لا تصارعها إلا القوة المادية، والنظرية تصبح قوةً ماديّةً – كما يعتقد ماركس – على حين تتغلغل في قلوب الجماهير). انطلاقًا من هذه النقطة المنهاجيّة الأولى (أولويّة الجماهير)، أنتقل إلى نقطةٍ منهاجيّةٍ مرتبطةٍ ارتباطًا لصيقًا بالأولى.

النقطةُ المنهاجيّة الثانية: هو سؤال البحث عن الشرعيّة الجماهيريّة الذي يترتّب عليه بالضرورة سؤال كيف تُكّسب الجماهير؟ خاصةً وأن الجماهير هي عنصر الحسم، وحماية الحقوق، وانتزاع المكاسب والإنجازات والنصر، وعليه يجب الوعي بأن عملية كسب الجماهير عمليّةٌ نضاليّةٌ تراكميّة، نجاحها يعتمد على القدرة والفعاليّة والتماسك الداخلي، ووضوح البرامج والسياسات وترجماتها العمليّة والممارسة الديمقراطيّة والاستجابة الفاعلة لمصالح واحتياجات الجماهير.

يترتّب على ما سبق سؤال مفصلي، هل يمكن أن نصل للجماهير الفلسطينيّة على طريق كسبها (كل طبقة وفئة وشريحة)، واشتقاق برامج خاصة في كل منها، دون وجود الحزب الثوري الفاعل والطليعي، الواضح فكريًّا وسياسيًّا والمتماسك تنظيميًّا؟ أم أن واقع الحال واستمرار مفاعيل الأزمة الحزبيّة والوطنيّة سيبقينا في دوائر المراوحة ومن ثم التراجع والانحسار؟!

النقطةُ المنهاجية الثالثة: ومطلوب التوقّف أمامها بتدقيقٍ وعمقٍ كبيرين، وهي ضرورة إيجاد الترابط الفعَّال والعميق ما بين البرنامج السياسي التحرّري، والبرنامج الاجتماعي الديمقراطي، خاصةً أننا قديمًا وحديثًا أكّدنا على ترابط المهمتين، ولكن جاءت التجربة وواقع الحال ليقول بأننا لم نخلق توازنًا علميًّا وواقعيًّا وعمليًّا بينهما، حيث حضرت الرؤية الاجتماعيّة نظريًّا في وثائق وأدبيات وبرامج العديد من الأحزاب، وخاصةً اليسارية منها، وغابت إلى حدٍ كبيرٍ في الممارسة، وعليه اتّسعت الهوّة بينها وبين الجماهير، وهنا اقتبس نصًّا من وثيقة الكونفرنس الحزبي الأوّل للجبهة الشعبيّة المنعقد عام 1994، أي عمره الآن 27 عامًا وفيه نظرةٌ استشرافيّةٌ ثاقبة، وفيه أيضًا إبراز لحجم الكُلفة لغياب الممارسة الجدية المرتبطة بالرؤية النظرية: "إن ولادة هذه الإدارة – إدارة الحكم الذاتي – سيضيف إلى مهامنا وشعارنا الأساسي أي تحرير الأرض وإزالة الاحتلال، مهامًا ذات طبيعةٍ مطلبيّةٍ وديمقراطيّةٍ؛ ارتباطًا مع الوقائع القائمة على الأرض، وارتباطًا بسياستنا وخطّنا العام القائم على تجنّب الاقتتال الداخلي والحرب الأهلية، مع إدراكنا لاتجاه احتدام التناقضات داخل المجتمع الفلسطيني... إلخ". إن هذا النص كما محتوى وثيقة الكونفرنس بالإجمال، كانت تتطلب من الحزب الثوري، أن يعمل من أجل توفير شروط الرؤية الاجتماعية التي تبدأ بصياغة رؤية برنامجية متكاملة، موجهةً للمجتمع بكل مكوناته وفئاته وقطاعاته المختلفة، مقرونةً بممارسةٍ عمليةٍ تتكامل وتتناغم فيها منظمات وأطر الحزب الثوري المختلفة التي لو قامت بالمطلوب منها، وفق ما استشرفته الوثيقة، لجنبنا شعبنا وقضيتنا الكثير من المصائب والولايات القائمة والمستفحلة في الواقع.

النقطةُ المنهاجية الرابعة: وسائل وأدوات النضال ومستوياته (الأيديولوجية والثقافية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية...الخ)، هل هي في حالتنا الفلسطينية وفي إطار الصراع ذي الطبيعة الشمولية – التاريخية مع العدو مسألة ترف؟ أم مسألة جوهرية يتوقف على إجادة توظيفها واستخدامها وفق تطورات كل مرحلة من مراحل الصراع تقريب المسافة من تحقيق بعض الانجازات على طريق تحقيق النصر الكامل على العدو؟ وعليه، هل أساليب النضال وأدواته، مطلوب أن تبقى خاضعة للارتجال والعشوائية؟ أم أن هذه المسألة الجوهرية تحددها في كل مرحلة من مراحل النضال المختلفة طبيعة الظروف القائمة وتطوراتها، ومدى ملاءمتها واستجابة الجماهير لها؟

هنا أرى من المفيد أن نعيد إلى أذهاننا جميعًا ما ورد في الوثيقة السياسية للمؤتمر الوطني السادس للجبهة الشعبية المنعقد عام 2000، التي تقول: "تدلل هذه السياسة – الارتجال والعشوائية – من جانب على عدم امتلاك رؤية صحيحة للصراع وذلك ارتباطًا بشروطه وعناصره الموضوعية، وليس ارتباطًا بالأوهام القائمة على فهم الصراع كعملية شطارة لبعض الأفراد أو الزعماء. ومن جانبٍ آخر، على فهم العدو ومشاريعه السياسية على شكلٍ سليم، وهو الأمر الذي قاد إلى وضع حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني الوطنيّة والقوميّة تحت سقف الشروط التي صاغها الاحتلال".

كما تذهب الوثيقة إلى: "أن طبيعة الصراع تتخطّى السياسات القاصرة، وما يحكمها من ممارساتٍ سياسيّةٍ وفكريّةٍ باهتةٍ وارتجاليّةٍ إلى رؤيةٍ سياسيّةٍ شاملةٍ تقرأ لوحة الصراع جيّدًا وتدير العملية بصورةٍ واعيةٍ على أساس مبدأ التركيم والاستمرارية والتكامل وتفعيل كامل الطاقات الكامنة".

النقطةُ المنهاجية الخامسة: قراءة لوحة الصراع بشكلٍ جيّد تفتح الباب واسعًا أمام سؤال الوعي، فهل استطعنا أن نصل إلى درجةٍ كافيةٍ من وعي لوحة الصراع المبنية على وعي الآخر انطلاقًا من وعي الذات؟ فإذا كانت الإجابة بنعم، فلماذا هذه الهوة السحيقة بين ما قدم من تضحيات غزيرة وعزيزة وبين ما حُقق واقعًا؟ وإذا كانت الإجابة بلا، فما هو المطلوب لجسر هذه الهوة السحيقة؟

هذا يستدعي أن نعمل من أجل امتلاك الوعي بالتاريخ العربي والفلسطيني، الوعي بالواقع المعاش وتفاصيله (اقتصاديًّا – اجتماعيًّا – سياسيًّا – ثقافيًّا – تعليميًّا – صحيًّا....)، الذي على أساسه تصاغ الرؤى والخطط والبرامج والمواقف، والوعي بقدرات شعبنا وإمكاناته وطاقاته، والوعي بتاريخ العدو الذي نجابهه وإمكاناته، بمعنى: الوعي بالتاريخ والحاضر الذي يؤسس بدوره للمستقبل؛ دون ذلك سيعني استمرار النزف ومزيد من التراجع والانكسار وتَكرار الهزيمة.

وقد يكون مفيدًا هنا أن أسجّل ما قاله الحكيم في كلمته أمام مؤتمر الجبهة الشعبيّة الخامس، وكان التحضير لاتفاق أوسلو يجري على قدم وساق، حيث قال: "في مثل هذه اللحظات – ولا زالت مستمرة – تبرز أهمية النضال على الجبهة الثقافيّة، فقد نخسر الجبهة العسكريّة والسياسيّة، ولكن لا يجوز أن نخسر الجبهة الثقافية التي تتناول حقنا في الوجود والحريّة والحياة، والتي تتناول حضارتنا وتاريخنا وتراثنا ومستقبل أجيالنا".

النقطةُ المنهاجية السادسة والأخيرة: هل نحن في الوضع الفلسطيني القائم نملك حزبًا ثوريًّا طليعيًّا كما حلم مؤسسو الثورة الأوائل، وكانوا في معظمهم كذلك؟ هل هناك هذا الحزب الذي يعمل على استقطاب الجماهير، من بوابة رفع لواء حقوقها الوطنيّة والاجتماعيّة..؟

إنّ الحصيلة الإجمالية للنقاط المنهاجية السابقة، تقول غير ذلك؛ فواقع الحال يقول بالعجز واستشراء النواقص والثغرات والأخطاء وصولًا للأزمات، وبيئة طاردة للكفاءات، وضعف شديد في الحراك التنظيمي الداخلي الإيجابي في الأحزاب القائمة، وخاصّة أحزاب اليسار منها، بسبب تكلّس البُنى والهيئات والأفراد، ومن ثَمَّ افتقاد التجديد الفكري والتنظيمي والسياسي، وانتشار أمراض الشلليّة والاستزلام المبني على أسسٍ شخصيّة، وعدم احترام الهيئات، والالتواء على الحقيقة والثرثرة وضرب أصول النظام الداخلي وضوابطه. إن وصول أحزاب حركتنا الوطنيّة لهذه الحالة، غير أنها تبرز مشكلة اختلال التناغم والانسجام بين الرؤى السياسية – الاجتماعية، وما يترتب عليها من مهام وبرامج وطنية، والرؤية التنظيمية، التي من المفروض أن تؤمن للأولى أدواتها وحواملها التنظيمية، والبيئة المناسبة لعملية تطويرها باستمرار، تبرز أيضًا أهمية البعد التنظيمي وخصوصيته في عملنا وكفاحنا الوطني؛ "فبدون توفر الأداة التنظيمية الصلبة والنواة الكفاحية/الثورية، التي تتوفر فيها اشتراطات عالية المستوى، يصبح الحديث عن المواجهة الشاملة والمشروع الوطني التاريخي ضربًا من الكلام غير المستند على أسسٍ واقعية صلبة، وهنا سيواجهنا التحدي التاريخي الكبير، ويتحدد نتائج الكثير من المعارك والطموحات".

وأختم بالقول: إننا نعيش في مرحلةٍ حاسمةٍ من تاريخنا، مليئةٍ بالشدائد والصعاب المصيريّة/الوجوديّة، من العدو الصهيوني ومشروعه التوسعي التصفوي، بتحالفه وشراكته مع المشروع الأمريكي الإمبريالي واستراتيجيّته التفتيتيّة في المنطقة، والبيئة الرسميّة العربيّة المعاديّة في الجزء المقرّر فيها، ومن الأوضاع الداخليّة التي يتعمّق فيها الانقسام الداخلي – رغم كل أحاديث المصالحة الزائفة – مترافقًا ذلك مع مظاهر الخلل والفساد والفوضى والفقر والبطالة واليأس والاغتراب وغياب الأفكار الوطنيّة الجامعة... هنا يأتي الدور الوطني المطلوب راهنًا ومستقبلًا، من خلال استعادة زمام المبادرة فلسطينيًّا؛ فكريًّا وسياسيًّا، بما يعيد الاعتبار لمشروعنا الوطني التحرري دون أيّ تمويه، باسم "التكتيك"، وهذا بدوره يتطلّب إجادة وتوظيف كل أشكال النضال، وبما يحفز الحالة الشعبيّة الفلسطينيّة في مختلف أماكن وجودها، من خلال الاستثمار الجيّد بقدرات شعبنا ومقدراته وطاقاته على طريق تحقيق أهدافه وآماله وطموحاته في التغيير المطلوب، من أجل التحرّر من الاحتلال، وإقامة دولته الفلسطينيّة الديمقراطيّة على كامل ترابه الوطني.

قراءة مقارنة بين نهج المقاومة ونهج أوسلو التصفوي

المقاومة الفلسطينية الأداة الحاسمة في معادلة الصراع مع العدو الصهيوني

(الثورةُ الفلسطينيّةُ قامت لتحقيق المستحيل لا الممكن/إن النضال ضد المشروع الصهيوني قد يستمر 100 عام أو أكثر، فعلى قصيري النفس أن يتنحوا جانبًا"... حكيم الثورة د. جورج حبش)

عليان عليان

باحثٌ وكاتبٌ سياسي/ الأردن

شهدت الساحة الفلسطينية منذ توقيع اتفاقيات أوسلو طروحات تقلل من شأن المقاومة الفلسطينية، خاصةً أسلوب الكفاح المسلّح والانتفاضة الشعبية، في حسم الصراع مع العدو الصهيوني، أو في تحقيق إنجازاتٍ سياسيّةٍ في مختلف المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، أو منذ هزيمة عام 1967. ولم يكتف أصحاب هذه الإطروحات المحبطة والمضللة، بالتقليل بل والطعن بجدوى المقاومة المسلحة والفعل الانتفاضي، بل راحوا يحملون المقاومة مسؤولية زيادة رقعة الاستيطان في الضفة الغربية، ومسؤولية ازدياد عدد الشهداء وأعداد الأسرى في معتقلات الاحتلال، والدمار الاقتصادي في الداخل، وهم في التزامهم برفض المقاومة وبتبخيس دورها يستندون – أوّلًا – إلى البرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية القائم على اتفاقيّات أوسلو الذي ينطوي على بندينِ في غاية الخطورة، وهما: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ الإرهاب. إضافةً إلى أن أوسلو ومشتقاتها "واي ريفر، خارطة الطريق، أنابوليس "نصت على التنسيق الأمني بمفردات مختلفة، ومستندين – ثانيًا – إلى طروحات الرئيس الفلسطيني الذي أعلن على رؤوس الأشهاد أنه ضد اندلاع انتفاضة جديدة، وأن الحروب مع إسرائيل ونهج الكفاح المسلّح الفلسطيني لم يجدِ نفعًا لصالح القضيّة، وأن التنسيق الأمني مع الاحتلال مقدّس..!

فما طرحته وتطرحه قيادات النهج الأوسلوي وكتّاب التدخل السريع لهذا النهج، لا يمت بصلةٍ لأدبيّات التحرّر الوطني، ولا لتجارِب حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي تمكنت بفعل المقاومة من حسم الصراع مع القوى الاستعمارية أو مع القوى الرجعية المرتبطة بالاستعمار، والشواهد هنا لا حصر لها، من الجزائر إلى اليمن الجنوبي إلى فيتنام إلى كوبا وأنغولا وجنوب أفريقيا وناميبيا والقائمة تطول وتطول.

النهجُ الأوسلوي والمرجعيات الوطنية والأممية:

كما أن أصحاب هذا النهج أداروا ظهرهم كليًّا للاستراتيجية الفلسطينية الواردة، أوّلًا: في الميثاق القومي الفلسطيني أو في ميثاق المنظمة المعدل "الوطني" عام 1968، فالميثاق حدد الهدف ممثّلًا بتحرير فلسطين من الاغتصاب الصهيوني، وحدد أساليب العمل وعلى رأسها الكفاح المسلّح، وهم من شجّعوا لاحقًا على إلغاء جوهر الميثاق في دورة المجلس الوطني في غزة لعام 1996، يضاف إلى ذلك أنهم حولوا التكتيك إلى استراتيجية، عندما رفعوا شعار حل الدولتين كمخرج وحل للصراع مع العدو الصهيوني.

يضاف إلى ما تقدم، فإن أصحاب هذا النهج، عملوا ولا زالوا يعملون على "تخسير" القضيّة الفلسطينيّة مرجعيّة الأمم المتحدة وميثاقها الذي ينصّ على حقّ الشعوب الخاضع للاحتلال استخدام كلّ أشكال المقاومة، مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن أصحاب هذا النهج يتشدّقون بالمقاومة الشعبيّة، في حين أنهم في الممارسة يعادونها، وفي

الذاكرة مع فعلة مخابرات السلطة وأجهزتها الأمنية مع الهبة الشعبية في الضفة الغربية، التي انطلقت في تشرين أول 2015، حين راحت مخابرات السلطة الفلسطينية تتباهى بأنها أجهضت 200 عملية للمقاومة إبان هذه الهبة وباعتقال (100) مناضل فلسطيني، وموقف أبو مازن من استخدام سلاح السكاكين والدهس ضد المستوطنين، وفي الذاكرة – أيضًا – تصريح وزير الداخليّة الأسبق عبد الرزاق اليحي، الذي أدان فيه استخدام سلاح الحجارة ضد جنود الاحتلال والمستوطنين.

قراءة مقارنة بين نهجين :

وهنا، ومن خلال قراءة مقارنة مكثّفة بين نهج المقاومة وإنجازاته من جهة، وبين نهج التسويّة وإنجازاته، يمكن البرهنة بوضوحٍ على الدور الجذري للنهج المقاوم في خدمة القضيّة، وعلى الدور البائس للنهج الآخر الذي وضع قضيتنا على مذبح التصفيّة. أوّلًا: **نهج المقاومة بكل أشكالها:**

المقاومة المسلحة، ولو دققنا في إنجازات المقاومة المسلحة بعد عام 1967، لاكتشفنا بسهولةٍ مدى ما حققته على أكثر من صعيد:

1- فهذه المقاومة التي انطلقت بشكلٍ رئيسي من مخيمات اللجوء في الضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا والأردن، شكّلت الرد العملي على هزيمة 1967، وعلى القرار 242 الذي أخضع قضية اللاجئين للمساومة، وأعطى شرعية زائفة للكيان الصهيوني على 78% من فلسطين التاريخيّة، كما أنها أعادت الاعتبار للقضيّة الفلسطينيّة بوصفها قضية **حقوقٍ وطنية مشروعة للشعب الفلسطيني، ووضعت قضية اللاجئين في إطارها السياسي والقانوني الصحيح بوصفها جوهر الصراع الفلسطيني – الصهيوني ولب القضية الفلسطينية.**

2- وبفعل نهج المقاومة المسلحة، أصبح للقضية الفلسطينية حضورها الأممي، إذ صدرت ست قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة ما بين 1969–1973، تؤكد على حق اللاجئين في العودة، وتؤكد أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ناجمة عن إنكار حقهم في العودة وعن التنكر لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3- وبفعل المقاومة المسلحة والتضامن الأممي مع الشعب الفلسطيني، تم الإعلان الواضح والصريح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية وذلك في قرارها رقم 3379 (الدورة 30) بتاريخ 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 1975.

4- وبفعل نهج المقاومة المسلّحة أصبحت الثورة الفلسطينيّة حركة التحرر رقم (1) بعد انتصار الثورة الفيتنامية عام 1974، وأصبح لمنظمة التحرّر حاضنة شعبية عربية، وعمق تحالفي على مستوى القوى التقدمية في العالم أجمع، وبخاصة في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

5- وبفعل نهج المقاومة المسلحة اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في قرارات قمة الرباط عام 1974، ما مكنها من الحصول على العضوية الكاملة في مختلف المنظمات القارية والإقليمية: "منظمة مؤتمر عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي المؤتمرات

البرلمانية المختلفة، وحصلت على موقع عضو مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ما مكن أبو عمار من إلقاء خطابه الشهير في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين ثاني / نوفمبر 1974.

6- كما أنه بفعل المقاومة المسلحة، أعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية؛ بوصفها قضية شعب له حقوقه الوطنية المشروعة، وأن قضية اللاجئين جزء لا يتجزأ من هذه الحقوق غير القابلة للتصرف، حيث تجلى ذلك في قرار الأمم المتحدة الشهير رقم 2336 بتاريخ 22-11-1974، الذي أكد في البند (2) منه "على حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها والمطالبة بإعادتهم".

7- وبفعل المقاومة المسلحة صدرت قرارات أممية من مجلس الأمن تؤكد على عدم شرعية الاستيطان في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وتطالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة، والتوقف عن تخطيط المستوطنات وبنائها في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس وعلى عدم شرعية ضم القدس وبطلان الإجراءات الإسرائيلية لتغيير طابعها، وعدم رفض الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس، ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة، نذكر منها على سبيل المثال القرار 465/ 476/ 478 لعام 1980، كما صدرت قرارات عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ثمانينات القرن الماضي صبت في الاتجاه ذاته نذكر منها القرار 2253 والقرار 36/15. وتقتضي الموضوعية هنا ونحن نتحدث عن إنجازات المقاومة، بأن الخلاف الحاد بين "التيار الواقعي – المرحلي" وبين " تيار الرفض" بعد إقرار برنامج النقاط العشر في دورة المجلس الوطني رقم (12) لعام 1974، لم يحل دون تصعيد الكفاح المسلّح من قبل فصائل التيارين، حيث جرى تنفيذ عمليات فدائية خاصة ونوعية، نذكر منها على سبيل المثال: عملية الخالصة " كريات شمونة" في نيسان (أبريل) 1974، وعملية معالوت (ترشيحا) في أيار (مايو) 1974، وعملية (أم العقارب) في حزيران (يونيو) 1974، وعملية (سافوي) في قلب تل أبيب في آذار (مارس) (1975)، وعملية (الثلاجة) في القدس المحتلة في تموز/ يوليو 1975، التي كانت من أهم العمليات العسكرية للمقاومة. وتقتضي الموضوعيّة – أيضًا – أن نشير إلى أن الفصائل جميعها خاضت عام 1978 حرب الدفاع عن المقاومة في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي الأوّل، وخاضت التصدّي للعدوان الصهيوني على لبنان عام 1981، وخاضت بقوةٍ حرب الثلاثة شهور عام 1982 في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي وحصار بيروت.

انتفاضة الحجارة (1987- 1993) :

هذه الانتفاضة التي وحّدت الشعب حول نهجها وأهدافها، وانخرط فيها أبناء شعبنا من مختلِف طبقاته، وتميّزت بشموليتها الجغرافيّة والديمغرافيّة والطبقية، أنجزت الكثير، إن على صعيد تحطيمها لمعنويات جيش الاحتلال الذي تم جره من قبل أطفال الانتفاضة إلى حواري وأزقة المدن والقرى في معارك لا تتوقف بين كر وفر، وإن على صعيد التضامن الشعبي العربي والعالمي غير المسبوقين مع الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه الوطنية المشروعة، وإن على صعيد تحويل الكيان الصهيوني إلى كيانٍ معزولٍ دوليًّا.

وما يجب الإشارة إليه هنا، أن النهج التسووي الذي تبلّور بشكلٍ خطيرٍ في اتّفاق شباط 1985، وفي المبادرة السياسية الناجمة عن المجلس الوطني التاسع عشر عام 1988 التي جرى النزول دونها لاحقًا وصولًا لاتفاق أوسلو، هذا النهج خذل شعب الانتفاضة الذي قدم خلالها (1300) شهيد و(90) ألف جريح، و (60) ألف معتقل، وقبر الانتفاضة والنتائج الكبيرة التي كان يمكن الحصول عليها، التي سبق وأشار إليها الدكتور حبش: "بأنها نقلت الحقوق الوطنية الفلسطينية من دائرة الإمكانية التاريخية إلى حيز الإمكانية الواقعية".

انتفاضة الأقصى عام 2000:

لقد حقّقت إنجازات هائلة بجمعها بين الشكل الجماهيري للمقاومة والمقاومة المسلحة، مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن العدو الإسرائيلي هو من استخدم النار بشكلٍ مفرطٍ ضد الجماهير الفلسطينيّة، ما دفع المقاومة لاستخدام السلاح لحماية الجماهير المنتفضة... وأبرز إنجازاتها:

1- نجحت في خلق توازنٍ نسبي للردع، وجر العدو إلى ما جرى الاصطلاح عليه "بالتوتّر المنخفض"، حيث قتل خلال سنواتها الخمس ١٠٦٩ جنديًّا إسرائيليًّا ومستوطنًا وأصيب ٤٥٠٠ آخرين، في حين ارتقى خلالها ٤٤١٢ شهيدًا، وأصيب أكثر من ٥٠ ألف مواطنٍ فلسطيني.
2- نزوح هائل للمستوطنين من الضفة الغربيّة والقدس للمناطق الأكثر أمنًا في مدن الساحل.
3- هجرة مضادة لليهود من الكيان الصهيوني إلى الخارج، وتوقف الهجرة اليهودية بشكلٍ شبه كامل من الخارج إلى (إسرائيل).
4- طرحت على قيادات الكيان الصهيوني بمختلف مستوياته ووسائل إعلامه ولأوّل مرة "سؤال شرعية الوجود".

هذه الانتفاضة بإنجازاتها ومفاعلها جرى التآمر عليها وإجهاضها بخطة خارطة الطريق عام 2003 وفي ضوء تفاهمات ميتشيل – تينيت. لقد واصل الشعب الفلسطيني الفعل الانتفاضي، وفي الذكرى القريبة "هبة الدهس والسكاكين" عام 2015، وهبة القدس 2017 التي أجبرت العدو الصهيوني على التراجع عن إقامة البوابات الالكترونية في مداخل المسجد الأقصى، كما ابتكر نمط جديد في المقاومة الشعبية في قطاع غزة ممثّلًا بمسيرات العودة، التي أربكت العدو وأعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية، وشكّلت ردًّا شعبيًّا على صفقة القرن التصفوية. كما تقتضي الإشارة هنا إلى أن قطاع غزة الأشم تصدّى لثلاث حروب عدوانية إسرائيلية في الأعوام 2008 ، 2012، 2014، وحقق قوة ردع لا يستهان بها، بعد أن تمكنت فصائل المقاومة من خلق توازن غير مسبوق في الردع مع العدو الصهيوني، من خلال قصفها عمق الكيان الصهيوني بالصواريخ، كما أن العمليات الفدائية النوعية في الضفة الغربية تؤكد أن الشعب في الضفة الفلسطينية يختزن طاقة نضالية هائلة يجري كبحها من قبل السلطة الفلسطينية.

ثانياً: نهجُ أوسلو التفريطي

ويبقى السؤال: ماذا حقق نهج أوسلو التفريطي الذي لايزال كتّاب التدخل السريع يدافعون عنه، وهل كان له دور في معادلة الصراع وإدارة الصراع مع العدو الصهيوني؟

أعتقد أنه لا داع للتوسّع في الحديث، عن اتفاقات أوسلو وتوابعها، فقد أشبعت بحثًا على مدى أكثر من (27) عاماً، من زاوية أنها أدّت إلى انقسامٍ عمودي، وأفقي في الساحة الفلسطينيّة، وأنها انطوت على تفريطٍ بثوابت القضيّة الفلسطينيّة، وأنها وفرت الغطاء السياسي للعدو الصهيوني، في مصادرته للأرض والاستيطان، من خلال إشاعة الوهم، أمام المجتمع الدولي، بوجود إمكانيةٍ عبر المفاوضات التي تمت وتتم، لحل القضية الفلسطينية، بشكلٍ عادل، وبما يضمن الانسحاب من الأراضي المحتلة، مما سهل مهمة العدو الصهيوني في فرض الوقائع الجديدة على الأرض، من استيطان وجدار وتهويد للقدس، وتحويل الضفة الغربية، إلى مجرد كانتونات معزولة، بحيث أصبحت أشبه ما تكون بالجبنة السويسرية التي تملأها الثقوب. ووفقًا لمركز الإحصاء الفلسطيني، "بلغ عدد المستوطنات بالضفة الغربية والقدس حتى نهاية العام الماضي 503 مستوطنة منها 474 مستوطنة في الضفة الغربية، و29 مستوطنة في القدس المحتلة، يقطنها قرابة 653،620 مستوطنًا"، بعد أن كان عددها وفقًا لتقريرٍ لمركز أبحاث عرب 1948 (144) مستوطنة قبل توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993.

وبخصوص التنازلات والخطايا التي انطوت عليها **اتفاقات** أوسلو وتوابعها، يمكن الإشارة باختصار إلى ما يلي:

1- أنها عدّت الأراضي المحتلة أراضي متنازعًا عليها، وحصرت صلاحيات الحكم الذاتي في السيادة على الشعب دون الأرض، وجعلت من الاقتصاد الفلسطيني تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي، ورحلت قضايا القدس والاستيطان والحدود واللاجئين لمفاوضات الحل النهائي دون إسنادها بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وجعلت مرجعيتها المفاوضات وميزان القوى والمتغيرات التي جميعها تصب في مصلحة الكيان الصهيوني، ما سهل مهمة الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية في فرض سياسة الأمر الواقع في القضايا سالفة الذكر.

2- أن اتفاقات أوسلو 2 لم تتنازل فقط عن 75% من مساحة فلسطين التاريخيّة، بل أكثر من ذلك بكثير؛ حين قبلت بتقسيم مناطق الحكم الذاتي إلى (أ- ب – ج)، بحيث تكون ج التي تشكل مساحتها 60% من الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية.

3- أنها نصّت في بنودها ومفردات الاتفاقيّات اللاحقة (اتّفاق الخليل، واي ريفر، خارطة الطريق، أنابوليس) على توفير الجانب الأمني للكيان الصهيوني "التنسيق الأمني".

4- أن القيادة المتنفذة للمنظمة والسلطة الفلسطينية وضعت كل البيض في السلة الأمريكية ولم تأخذ بتوجّهات بقيّة الفصائل بنقل ملف القضيّة إلى الأمم المتحدة.

وهذه التنازلات في مجموعها، سهلت مهمة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ورئيس "وزراء العدو الصهيوني "بنيامين نتنياهو" في طرح صفقة القرن التصفوية.

نقاط على الحروف:

في ضوء هذا الاستعراض المقارن والمكثف بين نهج المقاومة ونهج التسوية الأوسلوي؛ نشير إلى ما يلي:

1- باختصار شديد فإن نهج أوسلو لا يندرج كعمل نضالي في إطار إدارة الصراع مع العدو الصهيوني، بل اندرج ويندرج في إطار أنه وضع القضية الفلسطينية على مذبح التصفية، سواء فيما يتعلق بالتنازل عن الثوابت الاستراتيجية، أو عَدِّ الأراضي المحتلة أراضي متنازعًا عليها، ناهيك أنه حول القضية الفلسطينية إلى قضيّةٍ أمنيّةٍ إسرائيلية، وجعل من السلطة الفلسطينية وكيلًا أمنيًّا للاحتلال، ناهيك أنه في التحليل النهائي أوقع القضية الفلسطينية في عزلةٍ دوليّةٍ ولم تعد عمليًّا على جدول أعمال المجتمع الدولي، في حين رفع العزلة عن الكيان الصهيوني ما مكنه من إقامة علاقات دبلوماسية مع عشرات الدول التي كانت ترفض إقامة علاقات معه، مبررة ذلك باعتراف منظمة التحرير (بإسرائيل) ورافعةً شعار: "لسنا ملكيين أكثر من الملك، ولسنا بكاثوليك أكثر من البابا".

2- أن نهج المقاومة بشقيه المسلح والشعبي وذروته الانتفاضة، وضع القضية الفلسطينية على قمة أعمال المجتمع الدولي، وحقق لها أكبر رصيد من التحالفات، ومكنها من تحقيق أكبر الإنجازات ووفّر لها العمق الشعبي العربي، وأعاد القضية الفلسطينية إلى مكانتها الطبيعية بأنها قضية قومية بامتياز.

3- أن لا قيمة عملية لأي عمل سياسي أو دبلوماسي أو أممي في الأمم المتحدة وغيرها إذا لم يستند إلى المقاومة ومخرجاتها على الأرض (أوّلًا) وإذا لم يستند (ثانيًا) إلى الوحدة الوطنية، كل ذلك في إطار برنامج إجماعٍ وطني.

4- إنّ دحر الاحتلال لن يتحقّق بتوسل العدو الصهيوني والمجتمع الدولي، بل يتحقّق برفع الكلفة البشرية والاقتصادية والسياسية للاحتلال.

في ضوء ما تقدم، فإن إدارة الصراع مع العدو الصهيوني وحلفائه التقليديين "أمريكا ودول الغرب الرأسمالي" والرجعيات العربية، وحلفائه الجدد في معسكر التطبيع والخيانة، تقتضي ما يلي:

- -إعادة الاعتبار لنهج المقاومة بكل أشكالها، وعدم حصرها في شكل واحد، مع إعطاء أهميّةٍ استثنائيّةٍ للكفاح المسلّح.
- إعادة الاعتبار للميثاق الفلسطيني على صعيد الخطّة والأهداف، بشرط مراعاة المتغيرات الكثيرة التي عصفت بالمنطقة والعالم منذ خروج مصر من معادلة الصراع مع العدو الصهيوني وفق اتفاقيات كامب ديفيد، وما آلت إليه الأمور في العراق بعد العدوان الثلاثيني عليه عام 1991 وعدوان 2003، وانهيار الاتحاد السوفياتي، والخريف العربي الذي عصف بالكثير من البلدان العربية، والمؤامرة المستمرة على سورية منذ عام 2011، وتشكّل محور المقاومة، واندلاق أطراف عديدة من النظام العربي الرسمي على التطبيع مع العدو الصهيوني.

الممرّاتُ الاجباريّةُ لمقاومةٍ فلسطينيّةٍ فاعلةٍ ضد المشروع الصهيوني

د. عابد الزريعي

مديرُ مركز دراسات أرض فلسطين للتنمية والانتماء / تونس

كان الراحلُ جورج حبش قد وصف اللحظة التي تمرّ بها الثورةُ الفلسطينيّةُ المعاصرةُ بـ "الهزيمة" التي قضى بقية عمره باحثًا عن إجابةٍ على سؤالها: " لماذا هزمنا.؟". ومنذ ذلك التاريخ وحتى اللحظة الراهنة، تفاقمت الأمور وتعدّدت محاولات الإجابة على السؤال ذاته. محاولات الخروج المتكرّرة لم تخرج عن اتجاهين، إما التصويب على الانقسام من خندقين مختلفين، وإما التصويب على اتفاق أوسلو من خندقٍ واحد. مع القفز بطبيعة الحال عن بديهةٍ مفادُها، أن الانقسام الحاصل هو نتاجٌ لاتفاق أوسلو، الذي هو نتاجٌ لمرحلةٍ سبقته، وهي مرحلةٌ طويلةٌ تمد بجذورها في تربة الثورة الفلسطينية القديمة والمعاصرة، مع اختلافٍ بين من تولّى تلك الجذور بالرعاية – حسب المرحلة – ودون الحفر في تلك التربة بفأسٍ حادةٍ وشرسة، سيكون الحديث عن إمكانية الخروج من المأزق، ناهيك عن اجتراح الشروط الموضوعية لمقاومةٍ ناجعة، يفتقد الى النجاعة. وارتباطًا بذلك ومن واقع تجربة اشتباك الشعب الفلسطيني مع المشروع الصهيوني لأكثر من قرن، يمكن القول: إن الشرط الموضوعي لمقاومةٍ فلسطينيّة ناجعة، يرتبط بثلاثية علاقة الوطني بالقومي، وبالموقف من القوى الإمبريالية الداعمة للكيان الصهيوني، وبالشكل الرئيس للنضال الوطني. وبالنتيجة بكل ما يترتب على هذه القضايا وما ينسل عنها من برامج تفصيلية. هذا المقال محاولة لتبيان الفكرة المطروحة، ضمن العناوين الاتية:

أولا: الرؤوس الثلاثة للحركة الصهيونيّة:

هناك ثلاثُ سماتٍ رئيسة وحاسمة، من بين سمات الحركة الصهيونية الكثيرة والمحفوظة عن ظهر قلب، أول هذه السمات: أنها بنت وقدّمت نفسها حركةً قوميّةً "للشعب اليهودي". بما يعنيه ذلك من أنها لابد أن تكون أداة تفكيك وتفتيت قومي، للمحيط الجغرافي العربي المحيط والمرتبط بفلسطين، بسمته القوميّة التي تجعل منه عقبةً في وجه المشروع الصهيوني. وثانيها: أنها أسندت رأسها وربطت صرتها بقوةٍ إمبريالية كشرط حياة، وهو أمرٌ يرتبط أيضًا بالمصالح الإمبريالية في المنطقة ذاتها، بما يعنيه ذلك من اعتماديةٍ ووظيفيةٍ على قاعدة ارتباط الأهداف الخاصة بالأهداف الإمبريالية العامة. وثالثها: الركون إلى القوة المسلحة كشرط مصير وبقاء في وسط محيط معادي. ومنذ بدايات المشروع الصهيوني وحتى اللحظة لم يغير الزمن شيئًا في هذه السمات بل زادها وضوحًا وبيانا. فالتطبيع الجاري ليس إلا وجهًا لتحقيق قوميّتها في المركز، وممارسة التفكيك والهيمنة على المحيط. والارتكان إلى الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الأمريكي، لم يتغيّر على مدى الزمن وآخر تجلياته ضمها إلى القيادة المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط، وعدوانها المتكرر في كل اتجاه، كما أن الإمعان في التسليح لم يتوقّف كتأكيدٍ لاعتمادها على السلاح كمصير.

ثانيًا: المتاهات الثلاثة للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة:

السمات الثلاثة للحركة الصهيونية، لم تترك لحركة التحرر الفلسطينية مجالًا، لرفاهية التفكير في البحث بين البدائل، فاذا أردت أن تواجه الوحش الصهيوني برؤوسه الثلاثة، فعليك أن تكون قوميًّا ومعاديًّا للإمبريالية، وسلاحك في يدك، وهذا حكم ضرورة وليس اختيار. فهل وعت الحركة الوطنية الفلسطينية ذلك؟ قد يكون السؤال مضحكًا،

ولكن البحث في الأوراق سيجعل الجوابَ مبكيًّا. فقد تسرّب إلى صفوف قيادة الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة ومنذ البداية وهمُ النضال القطري والسلمي بالاعتماد على العرائض والقصائد، وتحييد أو توسيط الإمبريالية البريطانية في الصراع. إلى حد الاعتقاد أن بريطانيا، يمكن أن تمنح الفلسطينيين دولة، مثلما أوجدت في شرق الأردن إمارة. ولم يتمَّ التحرر من هذا الوهم إلا إبان ثورة 1936، التي كانت تعبيرًا عن الموقف والممارسة النضالية الشعبية أكثر من القيادة الرسمية، التي ركبت الثورة دون أن توفر لها أية مرتكزات تنظيمية صلبة يمكن أن تستند إليها للاستمرار. وخلال مسار الثورة الفلسطينية المعاصرة كان الوهم يطل برأسه بين فينةٍ وأخرى، إلى أن تبدّى بشكلٍ جليّ مع تبني البرنامج المرحلي، في ظل ميزان قوى لا يسمح بإنجازه. الأمر الذي ترتب عليه خلال مسار طويل ثلاث نتائج خطيرة، تتمثّل في الميل التدريجي التراكمي تجاه إبراز الوطني، وبطريقةٍ انفعاليّةٍ في كثيرٍ من الأحيان، وتبهيت القومي. إلى أن عبّر الوطني عن نفسه في اتّفاق أوسلو أوّلًا. وتبهيت العلاقة بين المشروع الصهيوني والقوى الإمبريالية لينتهي الأمر باللجوء لهذه القوى من أجل تحقيق الحقوق الوطنية التي اختصرت في دولةٍ على حدود 1967 ثانيًا. وتغليب العمل السياسي على النضال الكفاحي خاصةً الكفاح المسلّح إلى أن تمّ الوصول إلى إنكار دوره واعتباره من منتجات زمن مضى ثالثًا.

ثالثًا: ثلاثةُ ممرّاتٍ إجباريةٍ لمقاومةٍ ناجعة:

بديهي القول إن بناء مقاومةٍ فلسطينيّةٍ ناجعةٍ وفاعلة، يستدعي بالضرورة المضي عبرَ الممرّات الثلاثة المحددة، في الارتباط القومي، ومعاداة الإمبريالية، والكفاح المسلح. لكن هذا التحديد العام لا يقود إلى أية نتيجةٍ ما لم يرتسم على حدودٍ واضحةٍ وتفصيليّةٍ على الأسس الأتية.

1- الارتباط القومي: تتبدّى أوّل الشروط الموضوعيّة لمقاومةٍ ناجعةٍ وشاملة، في الارتباط الحاسم مع المقاومة القوميّة للمشروع الصهيوني بالمعنى الاستراتيجي، وان كان الصراع يدور على المستوى القطري بالمعنى التكتيكي. خاصةً أن اللحظة هي لحظة المواجهة القومية لهذا لمشروع، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. وذلك على الرغم من واقع التمزّق والاختراق القائم على الصعيد القومي، الذي قد يعزّز ظاهريًّا وجهة النظر المدافعة عن فكرة الانغلاق القطري. ذلك أن التموضع الصهيوني المنجز في أكثر من بلد عربي، جعل من المعركة ضد التطبيع معركةً قائمةً بالنسبة لكل فصائل حركة التحرر العربية ضد المشروع ذاته، ويأخذ الأمر طابعًا مصيريًّا بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية، إذا وضعنا في الاعتبار أنه في حال تمكن العدو الصهيوني من استكمال عملية الالتفاف والتموضع في المحيط الاستراتيجي لفلسطين، فسيتم محاصرة الحركة الوطنية الفلسطينية وخنقها. قد يقال إن من طبع لم يسبق له وشارك في الصراع، لذا، فإن خروجه لن يؤثر ولن يغيّر شيئًا. مثل هذا الطرح تفنده حقائق التاريخ، فهؤلاء كانوا يومًا جزءًا من المقاطعة العربية لإسرائيل، التي منعتها من التمدد وحاصرتها داخل الجغرافيا الفلسطينية، خروج هؤلاء يعني تمدد الكيان، ومراكمة أوراق قوةٍ لصالحة، وبالنتيجة مزيد من الحصار للحركة الوطنية الفلسطينية. على ضوء ذلك فإن المسألة القومية باتت، وكما كانت في الأصل، مسألة مصير ماثل لا مجال للهروب منه. وذلك يستدعي الانتباه – أوّلًا – إلى أن الصمود وتصعيد المنسوب النضالي الفلسطيني، على قاعدة وضوح في الموقف والرؤية السياسيّة، يشكّل عامل إنهاض لكل فصائل حركة التحرر العربية في مواجهة قوى التطبيع. وثانيًا

إلى أن المعركة ضد التطبيع على الساحة العربية هي معركة مواجهة مع المشروع الصهيوني ومعركة فرز قوى، يترتب عليها عزل القوى الرجعية المنخرطة في التطبيع ومواجهتها، ولا يمكن للحركة الوطنية الفلسطينية إلا أن تكون جزءًا من هذه المعركة.

2 – أشكال النضال: اللافت للنظر أن الحركة الوطنية الفلسطينية باتت تمارس لعبة الاختباء خلف المصطلحات، كلّما طرحت مسألة أشكال النضال، فيقال المقاومة الشعبية أشكال النضال كافة... الخ. هناك من يحاجج ويقول: حتى أصحاب الكفاح المسلّح في غزة لا يمارسونه، ويخرجون من هدنة ليدخلوا في غيرها.. الخ. هذا صحيح، ولكن الصحيح أيضًا، أن هناك معادلة قوّة باتت غزة طرفًا فيها، وهي تشكّل قوة ردع فلسطينيّة وقاعدة محرّرة – شبيهة بتجارِب عديد حركات التحرّر– يجب عدم التفريط فيها أو تبديدها بل تنميتها. الكفاح المسلّح لحركة تحرّرٍ وطني ليست مشروطةً بمئات المسيرات في السماء وآلاف الصواريخ والمدفعية التي تطلق النار صباح مساء.. الخ، ولكن يمكن مواصلة القتال بوسائل ومستويات أخرى، وفي مواقعَ أخرى، وبأشكالٍ عديدةٍ ومتنوعة. وحتى نبسط الأمر أكثر؛ ماذا نسمي ما يقوم به المستوطنون من قلعٍ للأشجار وحرقٍ وعملياتِ تخريبٍ يومية؟ أليست شكلًا من أشكال العمل المسلّح؟ ألم تكن الممارسات النضالية لحركات التحرر في بداياتها بهذا الشكل؟ ألم تكن طلائع العمل المسلّح من غزة في الخمسينات بهذا الشكل؟ لذلك فإنّ ما يقوم به المستوطنون ليس هياجًا كما يوصف، وإنما هناك من يديره ويشرف عليه من مستوياتٍ عليا من دولة الكيان. لذلك فإن الاعتقاد بإمكانية مواجهة الكيان الصهيوني المسلح بالنضال الشعبي السلمي، ومن على منصات المؤسسات الدولية؛ ليس أكثر من وهم. إن حسم المسألة تجاه مواجهة العدو الصهيوني بالنسق ذاته يستدعي – أوّلًا – الحفاظ على قطاع غزة وحمايته كأرض فلسطينيّة محرّرة، بما يعنيه ذلك من الحفاظ على قدراتها العسكرية وتنميتها وعدم إهدارها، وتوفير الدعم الاقتصادي والحياتي الاجتماعي كأحد وسائل الحفاظ والحماية. وثانيًا، بناء مجموعات مسلّحة قادرة على مواجهة المستوطنين في الضفة الغربية، وقتالهم على المستوى ذاته، وبالنسق ذاته أيضًا، بما يمنع شعورهم بالراحة والاطمئنان. وثالثًا، بناء مجموعات حرب مدن صغيرة ومرنة، قادرة على إدارة الاشتباك المسلح داخل الكيان الصهيوني، ويمكن الاستفادة من تجربة أمريكيا اللاتينية في حرب المدن في هذا المضمار. ورابعًا، الاستمرار في المقاومة الشعبية وتطويرها، وفي هذا السياق إعادة مسيرات العودة مع الاستفادة من دروس التجرِبة السابقة.

3 ـ الموقف من أمريكيا: أمريكيا بوصفها الداعم الإمبريالي الرئيس للكيان الصهيوني، هل هي عدو أم صديق أم وسيط، لابد من الخروج من هذه المتاهة على قاعدة وعي العلاقة بينها وبين الكيان. ذلك أن الانزلاق المتواصل في التعامل معها بوصفها وسيطًا، الأمر الذي دشّنه الحوار الفلسطيني الأمريكي قبل اتّفاق أوسلو بسنوات، يقود بالضرورة إلى الدخول في المساومة حول الكفاح المسلّح، والانغلاق الأكثر على الذات الوطنية، وبالنتيجة التحلّل من كلّ إمكانيّات الفعل مثلما هو حادثٌ الآن. لذلك فإن التحرّر من وهم المراهنة على داعمي الكيان الصهيوني، يسمح بوضع القوى الإمبريالية في موقعها الصحيح بوصفها جزءًا

من معسكر الأعداء. بناءً على ذلك يمكن الانطلاق نحو بناء علاقات تضامن نضالي مع قوى عديدة وفي مختلِف الساحات تشكّل حزامًا تضامنيًّا داعمًا للقضية الفلسطينية.

رابعًا: من أجل اقتحام الميدان بثقة:

إن العبور الواثق للممرّات الإجبارية الثلاثة يستدعي أسئلةً وإجاباتٍ من مستوًى آخر. يستدعي أوّلًا: تحديد الوضع والوضعية التي أنتَ عليها، بكل ما يتعلّق ذلك من ممكنات القوة والضعف. وثانيًا تحديد الرؤية والغاية التي تصبو إليها، بكل ما يتعلق ذلك من تحديد أهداف تريد تحقيقها ويمكن أن تحققها بالفعل وليس بالقوة. وثالثًا تحديد من يقف معك ويناصرك ومن يقف ضدك وعليك، ومن يقف في المساحة الرمادية. ورابعًا تحديد التكتيكات المعتمدة. وخامسًا أن تصوغ خطة العمل الواجب الاشتغال على هديها.

خاتمة:

إن الارتباط القومي والشكل النضالي والموقف من الإمبريالية ليست شكلًا من أشكال الرفاهية الفكرية للنضال الوطني الفلسطيني، بقدر ماهي قضية حياة ومصير، ترتبط به الشروط الموضوعية لمقاومة فاعلة وناجعة.

الانتفاضةُ الكبرى: دعوةٌ لإعادةِ القراءةِ والاعتبار

موسى جرادات

كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ تركيا

لا يستقيم الحديثُ عن الانتفاضة الفلسطينيّة (انتفاضة كانون أو الانتفاضة الكبرى) باعتبارها ذكرى، فلا تزال فصولُها ممتدّةً حتى وقتنا هذا، على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقودٍ على انطلاقتها المجيدة، فتداعياتها ما تزال راهنةً، وفصولُها لم تنتهِ بعدُ، فهي الأيقونةُ التي لمع بريقُها في عتمة الهزائم التي حلّت بنا منذ نكسة حزيران وما تلاها من هزائمَ متلاحقة؛ فانخراط كل شرائح المجتمع الفلسطيني بها – وإن بدرجات متفاوتة – أمدّها بالخصوصيّة وأعطاها مزيدًا من قوّة الدفع، فهي التي أعادت للقضيّة الفلسطينيّة رونقَها وحيويّتها، وأمدّتها بكل أشكال الزخم المادي والمعنوي، فهذا الشعب أصبح وجهًا لوجهٍ أمامَ المحتلّ الغاصب؛ معبّرًا عن هُويّته الحقيقية والأصلية؛ رافضًا لإملاءات المحتلّ، وكل محاولاته التي بناها لتثبيت الأمر الواقع الذي أحدثه على الأرض والشعب.

ففي لحظاتٍ زمنيّةٍ فارقة، أثبتت الإرادة الفلسطينيّة الكامنة قدرتها على التغلّب على آلة الحديد وتفوقها المادي، واجتازت الصعاب؛ لتفكّ أسرار معادلة الهزيمة الحزيرانية عام 67، وتثبت للعالم أجمع، العدو قبل الصديق: أن إرادة الشعوب قادرة على صنع المعجزات في غفلةٍ من العقل الغربي الحسابي.

وقد يذهب البعض لقراءة الانتفاضة بنتائجها على الأرض، للوصول إلى حقائقَ موهومة، تقول إنها قادت بالنهاية لاتفاق أسلو المشؤوم وكل ما ترتب عليه من نتائج وانتكاسات كبرى؛ طبعت مسار القضية الفلسطينية، لكن من السخف التوقف عند هذا التحليل؛ فمعادلات انتفاضة كانون التي أرستها على الأرض أكبر من ذلك بكثير، فقد اجتازت أبعادًا ومديات لم تكن قابلة للتحقق؛ إلا بفعل هذا النضال والكفاح اليومي التراكمي. فالحقيقة الأولى التي أرستها منذ انطلاقتها وحتى هذا الوقت تتمحور حول بدء المواجهة المفتوحة على الأرض مع المحتل، التي ما تزال مفاعيلُها واضحةً ومعلنةً حتى هذا الوقت، بعد أن فتحت أبواب الممكن في مواجهة المستحيل الصهيوني التوراتي المتعجرف والصلف، وجعلته أمام تحدّيات الحقيقة الفلسطينيّة الساطعة، وطرحت سؤال النهاية على العقل الصهيوني القلق والمتوجّس.

بالمقابل أعادت الانتفاضة الفلسطينيّة الكبرى سرد الرواية الفلسطينيّة، وفق إيقاعها الخاص والمنفصل عن كل متطلبات النظام الدولي ومراسيمه وتشريعاته التي أعطت الشرعية لدولة الاحتلال، وفرضت الانتفاضة نفسها على كل الأصعدة، وأعادت سؤال الضحية للمربع الأوّل، باعتباره السؤال الأوّل الواجب على الآخرين تقديم جواب حوله، ومن خلال الإجابة المقدمة؛ اتّضح المشهد وبان الفرز، وبعد أن فرضت نفسها على كل مُدّعي التحضّر الإنساني وبلاغتهم اللغويّة، ووضعتهم في مأزقٍ وامتحانٍ أخلاقي، لم يستطيعوا الإجابة عليه بوضوحٍ حتى هذه اللحظة؛ فثنائيّة مدح الجلّاد والضحيّة في آنٍ معًا لم تعد تصمد أمام سيلان الدم في مخيمات وقرى ومدن فلسطين طولًا وعرضًا، فكل المواقف التصالحية مع تلك الثنائية سقطت بفعل المواجهة المفتوحة لناس الانتفاضة.

أمّا على الصعيد الداخلي، فقد أعادت الانتفاضة الكبرى ترتيب الأولويات، ووضعت في أعلى سلّمها مفردات الحرية والاستقلال وبناء الدولة، وأعادت توطين الشخصية الفلسطينية ونقلها من مرحلة الحلم والأمل إلى مربع

الواقع والإمكانية للتنفيذ في نموذج عملي واقعي إبداعي ملحمي، لديه إمكانية التحقق رغم كل الصعاب؛ ففي النضال اليومي وتقديم التضحيات في مواجهة المحتل، جعلت الانهزاميين والمشككين وأسرى الواقع الصهيوني أمام مأزق فعلي، فلا هم قادرون على الإبقاء على لحظة الهزيمة التي اعتاشوا منها لعقودٍ خلت، ولا هم قادرون على الانخراط في البِنية القيميّة الجديدة التي أحدثتها الانتفاضة، لهذا انصبّ جهدهم منذ اليوم الأوّل على ابتلاع الانتفاضة وتوهّجها ومخرجاتها، عبرَ إنتاج خطابٍ سياسي يتوسّم "العقلانيّة" الغربيّة، ويطلب مودتها على حساب الأهل والديرة، للفوز بجائزة البقاء. وعلى هذا بدأت عجلات المسار الذي خطته النخبة السياسية الفلسطينية النافذة والمتنفذة دورانها المتسارع الهادف لاقتناص اللحظة الملحمية، والقفز عليها لقيادتها وفق إيقاعها الخاص، الذي يفترض استكمال مهمة الانتفاضة؛ وهي الإبقاء على تلك النخبة كمهمةٍ قصوى وأساسية لها، عبر الانتقال من الكفاح الميداني إلى طاولة التفاوض، التي أنتجت أوسلو ومتفرعاته وقنواته، وأغلق الباب أمام أي إمكانيةٍ فعليةٍ للشعب لمواصلة طريقه وكفاحه العادل والمشروع والممكن.

وما بين الصعيدين الداخلي والخارجي، عاشت الانتفاضة الفلسطينيّة الكبرى انتكاسات لا يمكن تجميلها، فهي تجرِبة شعب بكل مكوناته، ولا يمكن القفز عن تلك الانتكاسات، فهي ربّما أفضت في النهاية لولادة الحالة الراهنة، وكل كتابة عن الانتفاضة الكبرى بوصفها لحظةً من لحظات الزمن الجميل فقط، تغامر بإدخالنا في تصوراتٍ أسطوريةٍ غير ممكنة التحقق، وربما تهدف تلك الكتابات إلى إحالة الانتفاضة الكبرى إلى مجرد ذكرى لا يمكن استعادتها كتجربةٍ فعليةٍ أو الاستفادة من إنجازاتها الحقيقية، عبر طي صفحتها نهائيًّا، وقد جذب انتباهي أن مجمل الكتابات التي وثقت الانتفاضة، قد تحدثت عنها بوصفها أرقامًا ومقارباتٍ نظريةً، أحالت فيها الانتفاضة إلى منصة بحثٍ وتقصٍّ، ومعادلاتٍ رقميةٍ تحاول إقامة روابطَ منطقيّةٍ بينها، أما الكتاباتُ الأكثرُ رصانةً ذهبت بعيدًا في اختزالها لصالح التصورات النظرية التي يلتزم بها صاحب النص فكرًا ومعنى؛ فجاءت التحليلات والتفسيرات امتدادًا لتلك التصورات النظرية، ولم تقدم إضافاتٍ نوعية، وبقيت الانتفاضة حبيسةَ تلك التصورات المسبقة، ولم تستطع أن تتحرر منها، فهي مَعلمٌ حضاريٌّ إنساني، وتجربةٌ غيرُ مسبوقةٍ في تاريخ الشعوب قاطبةً، حيث إن استخدام السلاح البدائي كالحجر في مواجهة دولةٍ نوويةٍ مزودةٍ بكل أشكال السلاح الحديث، أعطى للانتفاضة وأهلها فرادةً في التجرِبة، وأعطاها مساحةً جديدةً في تجارِب الشعوب التي قاومت المحتل وانتصرت، فما يميز الانتفاضة عن التجارِب الأخرى خصوصيتُها بكل ما حملته من زخم، ومن معنى، ومن أدوات، التي بدورها أدهشت أصحابها، وبثت القوة في شرايين أصدقائها المدافعين عنها، وأخرست المشككين، ودفعت المستبدين إلى اختبار إنسانيتهم من جديدٍ؛ فاختاروا شيئًا آخر.

لذلك أخيرًا، فإنها دعوةٌ مفتوحةٌ لإعادة قراءة الانتفاضة بمضامينها وظرفها الخاص، ليس فقط من أجل فهمها أكثر، بل أيضًا لإعادة موضعتها بشكلٍ صحيحٍ في مسار حركة التحرر الفلسطينية؛ فبغير فهمٍ أعمقَ لدروس الانتفاضة وسلبيات مسارها وطرق استثمارها، أو التشبث بها مع انتهاء جدواها التاريخية، لا يمكن لنا أن نستفيد أو نراكم، وهذا لا ينطبق فقط على انتفاضة كانون المجيدة، بل على كلّ تجارِب الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة.

الثورةُ الفلسطينيّةُ ليست فقط ثورةَ تحرّرٍ وطني

التيتي الحبيب

عضو الكتابةِ الوطنيّةِ للنهجِ الديمقراطي المغربي

مع صفقةِ القرنِ التي أطلقتها إدارةُ الرئيس الأمريكي ترامب؛ انتهت مرحلةٌ بالنسبة للقضيّة الفلسطينيّة لتبدأ مرحلةٌ أخرى.

1- المرحلةُ المنتهيّة هي مرحلةٌ طبعها أو قل فرضها الحل الدولي؛ عبر عصبة الأمم وبعدها الأمم المتحدة، وهو حلٌّ أذعنت له كلُّ الدول بما فيها القيادةُ المتنفّذةُ في منظمة التحرير الفلسطينيّة، ومن بعدُ التحقت به حركة الإسلام السياسي الفلسطينية، كان جوهر حل الإذعان هذا هو تقسيم فلسطين إلى جزئين الأول – وهو الأكبر والأهم – استوطنته الصهيونيّةُ، وحولته إلى كيانٍ حدودُهُ غيرُ مرسومةٍ وقابلةٌ للتمدّد، والثاني – وهو يشمل أطراف هامشية – عُدَّ وطنًا للفلسطينيّين. على قاعدة هذا التقسيم الاستعماري والاستيطاني استدرجت الثورة الفلسطينيّة من خلال قيادتها المتنفّذة إلى ماراثون من المفاوضات؛ توّجت باتفاقيّة أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينيّة على بقعةٍ في الضفة الغربيّة وقطاع غزة، وفي الحقيقة استعملت هذه الجهات مراكزَ لتجميع الفلسطينيين ومراقبة تحركاتهم، ونزع سلاح المقاومة، ولحماية الكيان الصهيوني. لن نتجنى على رموز هذه السلطة، ولذلك نسوق تصريح نقلته قناة روسيا اليوم لمحمود عباس على إثر استقباله لأيهود أولمرت الصهيوني الفاسد، حيث أعلن عباس أنه يتشبث بالحل السلمي وهو ضد العنف وملتزم بمحاربة الإرهاب..

بهذا التصريح يضع عباس الكفاح المسلح في خانة الإرهاب؛ محمود عباس امتنع حتى عن الادعاء بأنه يساند جميع أشكال النضال والكفاح، لم يقل ذلك، بل أكد على السلمية وعن رفض العنف ووسمه بالإرهاب؛ محمود عباس يعيد التزامه بتوظيف سلطة رام الله في التنسيق الأمني ضد المناضلين وضد النضال المسلح المشروع؛ عباس أسقط الكفاح المسلح، بل تحول إلى محاربته.

هكذا تضع سلطة عباس نفسها في الجهة المناقضة لحق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه، ضد البطش والعنف الصهيوني وفي الحق في ممارسة الكفاح المسلح، كأهم أسلوب لحرب التحرير الشعبية بفلسطين... سلطة عباس انتقلت إلى صف العدو ضد الشعب الفلسطيني... سلطة عباس هي حصان طروادة لتمرير صفقة القرن، هذا الكلام يجب أن يسمعه الفلسطينيون؛ من رفاق دربهم بالعالم العربي والمغاربي. متى كانت حرب التحرير الشعبية وكفاحها المسلح إرهابًا؟ متى تخلت حركات التحرير عن الحق في العنف الثوري؟

2. بموجب حل التقسيم، تحوّلت السلطة الفلسطينيّة في الضفة والقطاع إلى سلطةٍ ضد الكفاح المسلّح، وجهاز عقد الاتفاقات الأمنيّة وتنفيذ الإملاءات الصهيونية؛ تحوّلت "مواقع السلطة" هذه إلى مجال تنمية مصالح اقتصادية لفئاتٍ طبقيّةٍ فلسطينيّةٍ غنيّةٍ مرتبطة المصالح مع العدو الصهيوني، ومستفيدة من التمويلات الدوليّة بتأييدٍ ومباركةٍ من قادة السلطة الفلسطينيّة.

مع صفقة القرن اتّضحت الأهداف الاستراتيجيّة للتقسيم وحلّ الدولتين؛ إنها تعني الترسيم المؤقت لتقسيم فلسطين إلى دولةٍ للكيان الصهيوني؛ ممتدةٍ ومتواصلةٍ على أكثر من 84% من مساحة فلسطين التاريخيّة، بينما خصّصوا للشعب الفلسطيني جيوبًا مبعثرةً ومتحكمًا فيها من طرف دولة الكيان، ومساحة هذه الجيوب لا تتعدى 16% في انتظار الحل

النهائي، وهو طرد الشعب الفلسطيني من تلك الهوامش وترحيله إلى الأردن أو فيافي سيناء، وطبعًا القضاء النهائي على حق العودة لفلسطينيي المهجر والشتات.

3– أما بالنسبة للمرحلة التي تبدأ فهي مرحلة وقف هذه الردّة التاريخيّة، وإغلاق كل تداعياتها وتدشين عهدٍ جديدٍ يعيد الحق إلى أهله، أي حق الشعب الفلسطيني في التحرر الوطني بمضامينَ جديدةٍ تفرضها خصوصياتُ المرحلة التاريخيّة. لم يعد التحرر الوطني يعني أو يشمل المضمون الذي كان له في بداية القرن العشرين أو إلى حدود ستينات القرن الماضي. فمن جهةٍ مضمونه كتحرر وطني، فإنه يعني تحرير فلسطين كل فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية العلمانية خارج السيطرة الصهيو – أمريكية، ومن القبضة الرجعيّة للأنظمة العربيّة أو الجهويّة، التي لها امتداداتٌ داخل مكوّنات الشعب الفلسطيني، هذا الحل يجعل من الوجود الصهيوني على تراب فلسطين عدوًّا مباشرًا؛ يستحيل التعايش معه أو جواره أو عقد اتّفاقات ولو مؤقّتة معه؛ ما بالك الاعتراف به وقبول اقتسام فلسطين معه.

يتطلّب هذا الحلّ التخلّص من قراراتٍ ذات الصلة بالتقسيم، وإلغاء اتّفاق أوسلو، ويتطلّب أيضًا أن تعيد الثورة الفلسطينيّة تقييم استراتيجيتها والتخلّص من حل التقسيم ودعاته داخل صفوفها، لكي يسترجع الشعب الفلسطيني المبادرة، وإعادة صياغة الاستراتيجيّة الجديدة لتحرّره الوطني؛ نعدّ أنه بات من الواجب مراجعة مضمون التحرّر الوطني اليوم الذي يستدعي ربطه بالتحرّر الاجتماعي. لقد تغيّرت التشكيلة الاجتماعيّة للشعب الفلسطيني ومعها التركيبة الطبقيّة لقيادة الثورة، وأهمُّ تغييرٍ هو وجودُ طبقةٍ عاملةٍ فلسطينيّة، تشكّل مركز الثقل في التركيبة الطبقيّة للشعب الفلسطيني. من جهةٍ أخرى، عرفت قيادة الثورة تغييرًا جوهريًّا؛ تجلّى في استحواذ فئاتٍ اجتماعيّةٍ اغتنت من مواقعها في السلطة، ولم تعد معنيةً بالثورة وتضحياتها؛ لم تعد رموز السلطة معنيةً بمصير الشعب الفلسطيني، إلا بقدر ما يضمن لها من ريع وامتيازات. إن الثورة الفلسطينية أصبحت تعيش ما عاشته العديد من الأنظمة العربية التي فاوضت على استقلال بلدانها وتولّت مسؤولية بناء دولة الاستقلال الممنوح المرتهنة إلى القوى الاستعمارية التي احتلت هذه البلدان، مثل ما حصل في المغرب وتونس... إنها أنظمة الكومبرادور؛ مصالحها مرتبطة عضويًّا بمصالح الأجنبي.

نعدّ أن الثورة الفلسطينيّة تقع تحت طائلة هذا القانون، وهو إجهاض الثورة التحرريّة كلّما كانت بقيادة البرجوازية الصغيرة أو المتوسطة أو ما كنّا نسميه بالبرجوازية الوطنيّة، ففي عصر الإمبريالية والاستعمار؛ كفّت البرجوازية عن أن تكون قوّةً ثوريّةً يمكنها قيادة الثورات التحرريّة والاجتماعيّة، هذا القانون نفسه تؤكده الثورةُ الفلسطينيّة؛ إذ أصبحت القيادة البرجوازيّة الفلسطينيّة؛ عقبة تمنع تحقيق أهداف الثورة التحرريّة الفلسطينيّة.

إن الرياح تهب اليوم نحو توجيه القضيّة الفلسطينيّة إلى الوجهة الصحيحة؛ حق تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره على أرض فلسطين كلّ فلسطين، وتحريرها من الإمبريالية والاستيطان الصهيوني. القضيّة الفلسطينيّة ستتقوّى بالتخلّص من سلطة الكومبرادور الفلسطيني القابل للتقسيم وللتطبيع مع العدو الصهيوني؛ القضيّة الفلسطينيّة ستتقوى إذا استجمع اليسار الماركسي همته وتخلّى عن أوهام الدولتين، وناضل من أجل الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة. مع صفقة القرن وصلت قيادة البرجوازية للثورة الفلسطينيّة إلى الطريق المسدود، ولم يعد من إمكانية للخروج من هذا المأزق التاريخي، إلا تولي الطبقة العاملة وحزبها السياسي المستقل مهمة حرب التحرير الشعبيّة؛ من أجل التحرّر الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية الواحدة الديمقراطية، وهذا اختيارٌ سبق لليسار الثوري الفلسطيني أن تطرق إليه وحدده واشتغل عليه، وهو اليوم توجهٌ يسترجع بريقه.

المقاومةُ والمنظمةُ بين الوحدةِ والانقسام.. ما العمل؟

محمد أبو شريفة

كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ سوريا

تواجهُ القضيةُ الفلسطينيةُ وضعًا خطيرًا لا جدال فيه، وتتعرضُ لمنعطفاتٍ تاريخيةٍ كبرى غير مسبوقة منذ العام 1948، في مسعًى واضحٍ لتصفيتها عبرَ مشاريعَ وصفقات تسويةٍ يرادُ منها تكريسُ وجودِ الاحتلال الصهيوني على أرض فلسطين. ومع أن المخططات الصهيونية ليس بالسهل تنفيذها، إلا أن من يجاريها ويحابيها بقصدٍ أو دون قصد، يجعل من ذاته جزءًا من ملحقاتها، لذلك من الضروري الربطُ العمليُّ والواضح، بين الاستراتيجية والتكتيك الثوري، وعدم جعل التكتيك يسيطر على الاستراتيجية، ويشوّه من قيمها وثوابتِها، ويكرّس ذهنيةَ التسوية السياسية، التي تم الاتّكاء عليها منذ عام 1974، بطرح ما سمي بالحل المرحلي وصولًا إلى اتفاقيّات أوسلو وما أدّت إليه من كوارثَ وطنيةٍ غير معهودة.

ومن يعتقد بأن كل الطرق والسبل مغلقةٌ أمام القيادة الرسمية الفلسطينية لوقف هذا المسار أو ذاك فهو مخطئ، ومن الإجحاف بالحقيقة وتشويه الوعي أن نعزوَ الحالةَ الفلسطينية بتفاصيل مسيرتها التاريخية، إلى ضغوطاتٍ قاسيةٍ أو قراراتٍ خاطئة، أو تكتيكٍ عفوي أو لأسبابٍ إداريةٍ وروتينية وتقنية، فهذا اعتقادٌ منحرفٌ وترويجه يؤدي إلى معالجةٍ مضلّلةٍ وفاشلة، ويجب تجاوزها، وبغض الطرف على أن الحالة الفلسطينية هي مرحلةٌ من سيرورةٍ لقراراتٍ عديدة، أدّت إلى ما أدّت إليه من أحداثٍ ومواقف، وفي الخضم منها إنشاء منظمة التحرير الفلسطينيّة، التي أُريد لها الإبقاءُ تحت مطرقة العدو وسندان ذوي القربى، إلا أن القراراتِ والمواقفَ الخاطئة، لا يجب أن تستمر ولا أن يتمسك أصحابها بها عنوةً ومكابرةً لعقودٍ وهم يشهدون فشلها ونتائجها الكارثية، والعناد والإصرار على مواصلة ذات النهج. فالشعب الفلسطيني لا ينقصه الخبرات والرواد في المجالات كافة، من الممكن منحهم المجال، وصاحب القرار يعي ذلك جيّدًا، فهو يعيش في صلب المشهد لذلك لا يمكن في الحالة الفلسطينيّة فصل مستويات التراجع والانتكاسات، أو عزل نهج الانحراف السياسي المتسبّب الرئيسي بما آلت إليه القضيّةُ الفلسطينيّة، عن السبب الذي يمنع القيادةَ الرسميةَ من اتخاذ خطواتٍ إنقاذية جدية.

فليس من اللائق سياسيًّا، أن يبقى الفلسطينيُّ وتاريخُه النضالي الزاخر بالتضحيات العظيمة، يدور في الحلقة المفرغة ذاتها، بمطالبة صاحب القرار بالتمسّك بالثوابت الوطنية، وبتحقيق إجراءاتٍ جديّةٍ بوقف التسويات والتنسيق الأمني، وإنهاء الانقسام ومحاربة الفساد، وتفعيل الإصلاحات بينما العربة أمام الحصان، فلا انتفاضات ولا قيادات، ولا كفاءات ولا مصالحات، ولا قرارات ولا انتخابات ولا تعديل دستور، يمكن أن يغير الحال، ما دام السلوكُ السياسي قائمًا والإرادة السياسيّة غائبة، لذلك فإن مواجهةَ التحديات الخطرة التي تواجه القضية الفلسطينية حاليًّا، مرهونةٌ بتغيير السلوك السياسي، وبانفكاك الجسم السياسي الفلسطيني عن أي ارتباطاتٍ بالمشروع الصهيوأميركي، فلسنا نجافي الحقيقة إذا قلنا: إن هذه المسألة قضيةُ حياةٍ أو موتٍ لفلسطين أرضًا وشعبًا، وكما أثبتت التجارِبُ التحرّرية على مر العصور، أن معاداة العدو أسلم من مصادقته، و حقائقُ الواقع خيرُ شاهدٍ على هذه المقولة، حيث ثبت فشل خيار التسوية، والرهان على المفاوضات وعلى ما سمي "حل الدولتين"، فقد تلاشى هذا الشعارُ مع التصريحات الصهيونية المتكررة، والتي تقول: إنه " لا دولة فلسطينية الآن ولا في المستقبل"، ومع هذا ما زال الخطابُ الرسمي

الفلسطيني يتحدث عن الاستعداد لمفاوضات، عبر اللجنة الرباعية، وكأننا لم نستخلص الدروس والعبر من المرحلة الماضية، وعلى ضوء ذلك يتضح أن المشكلة الجوهرية في الوضع الفلسطيني، أنه لم يتم بلورة البديل وطرحه، وهذه من أهم الأزمات الواقعيّة التي تعيشها قضيتُنا اليوم.

وعندما تكون الحالةُ الفلسطينيّة القائمة، متعلقةً بمصير أرضٍ ووطنٍ وشعبٍ ومقاومة، فهي أكبرُ من كلّ القيادات والمسمّيات مجتمعة، فلا شيء أهم من تحقيق الإرادة السياسية لدى القيادة الرسمية الفلسطينية، للتغيير بهدف الإنقاذ واجتراح تموضعاتٍ سياسيةٍ وطنيةٍ جديدة، وليس من سببٍ مهما كانت طبيعتُهُ قادرًا على منع القيادة الرسميّة المتنفذة، إذا ما توفّرت لها القناعةُ والإيمانُ في تفعيل الإرادة السياسيّة تجاه مصلحة الشعب والقضيّة والوطن.

إن استعصاء توفر الإرادة والقناعة لدى القيادة الرسمية من أجل إحداث التغيير المطلوب وطنيًّا، والمتمثل بتغيير السلوك السياسي يطرح سؤالًا على الشعب الفلسطيني هو، ما العمل؟ الجواب المنطقي، هو أن يتدخل الكل الوطني لمساعدة القيادة، على توفر الإرادة بإيصالها إلى المربع التي تقتنع فيها بأن مصلحة المنجزِ الوطني وسلامته في مشروع التحرير والاستقلال، مرتبطةٌ بالمرجعية الوطنية الشعبية الفلسطينية ممثلةً بمنظمة التحرير الفلسطينية، وببرنامج الثوابت الوطنية لا بالولايات المتحدة ولا بأي مشروعٍ آخر.

أما كيف يمكن للفلسطينيين إقناع القيادة الرسمية، بالخيارات الوطنية في ظل هذه المرحلة الخطرة التي يواجهُها الشعبُ الفلسطيني والقضية الفلسطينية وعموم المنطقة العربية، التي تعاني الحروبَ الداخلية، والصراعات المذهبية والتدمير الذاتي، وحرف الصراع عن مساراته الرئيسية، واتّضاح دور الرجعية العربية أكثر من أي وقت مضى، في تمريرِ مشاريع التطبيع وتحالف البعض مع الكيان الصهيوني؛ بهدف تصفيةِ الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، فهذا الأمر يمكن إيجازه هنا بعدة حقائق أهمها:

- أن يبدأ الجسمُ السياسي الفلسطيني بنفسه بنبذِ كل المسميات والتجاذبات الجهوية والعشائرية والمناطقية، ويحذر من استخدامها لصالح القضية الوطنية الجامعة، لتتبلورَ الخطوةُ الأساسيّة لبناء الشخصيّة السياسيّة الفلسطينيّة، المؤهّلة لقيادة المقاومة والكفاح الشعبي، القادرِ على إقناع العالم بأنّ هناك شعبًا فلسطينيًّا لا يمكن تجاوزه، ولذلك من الضروري إجراء عملية تقييمٍ حقيقيّةٍ وشاملة، لمسار الثورة الفلسطينيّة منذ انطلاقتها عام 1965 وحتّى الآن، يطال القيادةَ الرسميّة الفلسطينيّة والسلطة الفلسطينيّة، وكل الفصائل وعموم الحركة الوطنية الفلسطينية، وأن يعاد الاعتبارُ لدور منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، باعتبارها الإطار الجامع والموحد للشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة، والتأسيس لمرحلةٍ استراتيجيةٍ فلسطينيةٍ تشاركية جديدة، وبرنامج عملٍ يرتكز على وحدةٍ وطنية فلسطينية شاملة، وتفعيل خيار المقاومة والانتفاضة بكل أشكالها باعتبارهم الركيزة الأساسية لمواجهة الاستيطان والاحتلال، وإرغامه على التسليم بحقوقنا الوطنية.
- إن الخلافاتِ والانقسامَ والتشرذم، يساعد في تعميق أزماتنا، وهي بالنسبة لعدونا هدية ثمينة، وأداة استراتيجية معتمدة في السلوك السياسي، كمتطلباتٍ ضمن إطار خدمة وإنجاحِ المهمات الوظيفية كما أرادها العدو للقضية الفلسطينية، فوجود الانقسام السياسي والمشاكل والأزمات الأخرى مرتبطٌ بطبيعة السلوك السياسي

القائم، فلم تأتِ صدفة، أو نتيجة ضغوطاتٍ أو عبث أو جهل، وانشغالُ الشعب الفلسطيني بها بمثابة فوضى عبثية ومضيعة للوقت، وهدر للمخزون التاريخي والنضالي، فمن باب أولى قبل أن نعلنَ عن إجراء أي انتخابات، أن نعمل بدايةً على إنهاء كارثةِ الانقسام، واستعادة الوحدة الفلسطينية كشرطٍ أساسيٍ لمواجهة المخاطر، وعلى أسس سياسية وتنظيمية واضحة، تقوم على أساس التمسّك بالثوابت الوطنيّة وتحقيق الشراكة والقيادة الجماعيّة ورفض التفرّد والاستفراد.

- التوقّفُ نهائيًّا عن كل خطابٍ يتعدّى الثوابتَ الوطنيّة، المستندِ بالضرورة الى تغييرِ النهج والسلوك السياسي، والانطلاق من واقع أن القضية الفلسطينية هي قضيةُ تحرّرٍ وطني، وإعادة الاعتبار لمفاهيم الصراع وجذوره مع المشروع الصهيوني الإمبريالي كصراعٍ تناحريٍ تاريخيٍ طويلِ الأمد، لا يمكن حله عبر خياراتٍ سياسيةٍ فاشلة وقاصرة عن رؤية حقيقة المشروع الصهيوني وجوهره القائم على نفي وجود الشعب الفلسطيني واقتلاعه من جذوره.

لا يمكن بالتأكيد أن نغفلَ عن أن المشروعَ الصهيوني يعيش مأزقًا وجوديًّا، بسبب صمود الشعب الفلسطيني على أرضه وتمسّكه بحقوقه، مما يدفع تجاه استنهاض العامل الذاتي الفلسطيني، الذي يشكّل الركيزةَ الأساسية والشرطَ الناجز لتحقيق الانتصار.

في الواقع، سؤال ما العمل؟ في تقديري سؤال جلل، ويستدعي القيادة الفلسطينية ممثلةً برئيس السلطة ورجالاتها، والأمناء العامين للفصائل وعموم الحركة الوطنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسساتها وهيئاتها والشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، والمؤرخين والمفكرين والخبراء والمحللين والكتاب، أن يحاضروا ويكتبوا عنها ويتداولونها فيما بينهم بما يليق وبما تستحق.

المقاومةُ في بيئةٍ استراتيجيّةٍ متغيّرة

نضال عبد العال

عضو اللجنةِ المركزيّةِ للجبهةِ الشعبيّةِ لتحريرِ فلسطين/ لبنان

من اللافت للانتباه أن تفتح الهدف موضوع المقاومة واستراتيجيتها وطرق حمايتها من الانزلاقات، في ظل أجواءٍ سياسيّةٍ فلسطينيّةٍ وعربيّةٍ في وادٍ آخر، تزداد فيها الحال عمومًا تراجعًا وسوءًا، حيث ما زال النقاش على الساحة الفلسطينية يدور في حلقة إبريق الزيت المفرغة، إنهاء الانقسام والانتخابات التشريعية والرئاسية، ويدلل ذلك على اهتمامٍ سلطويّ وليس وطنيّ، يعشعش في أذهان القوى الرئيسية. في الوقت الذي تقف القضية الفلسطينية في خضم تحولات كبرى في العالم والمنطقة وخصوصًا في العالم العربي، الذي ينجرف بسرعةٍ نحو تحالفٍ شيطاني مع الكيان الصهيوني، الذي يحضر نفسه ليكون محور القيادة لما يسمى بالشرق الأوسط الجديد.

يستدعي نقاش موضوع المقاومة واستراتيجيتها، الوقوف عند العوامل الرئيسية المحركة لتوازن القوى المحلي الفلسطيني والعربي والدولي. ولا بد من إجلاء بعض العناوين ورصد بعض التحولات، قبل الوصول إلى صلب موضوع المقاومة.

فقد أدخل أوسلو الساحة الفلسطينية في نقاشٍ عميقٍ ومؤسف، في طبيعة المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، حيث صار البعض وخصوصًا حركة فتح، يعدّ أن الشعب الفلسطيني تجاوز مرحلة التحرّر الوطني، وهو الآن في مرحلة بناء الدولة، مما يعني أن أساليب النضال باتت محصورةً كما يشدّد في كلّ مناسبةٍ أبو مازن رئيس السلطة الفلسطينية، في الجهود السياسية عبر المفاوضات والدبلوماسية في أروقة ومنابر الأمم المتحدة، ومن خلال استجداء المجتمع الدولي، وترجي الفتات على هامش مصالح القوى الخليجية التي باتت تتحكم بتوجهات السياسة العربية، بعد الفوضى العارمة التي أطلقوا عليها جزافًا بالربيع العربي، الذي أفرز صياغة جديدة للمنطقة العربية وقواها وتوجهاتها. وتحولت الأنظمة العربية وعلى رأسها الخليجية إلى حصان طروادة لمصالح الكيان الصهيوني؛ السياسية، الاقتصادية، والأمنية، الإعلامية... وغيرها.

ولأنّ المقاومة ليست خيارًا، بل قدرٌ، وطريقة حياة قسرية لشعبٍ يتعرض لظروفٍ استثنائيةٍ قاهرة، يتم تشخيصها بأنها مرحلة تحررٍ وطني، تفرضها طبيعة العدو، الذي يساهم من خلال ممارساته وبطشه عنجهيته في إنضاج الظروف الموضوعية، وتوفير الإجماع الشعبي الذي يشكل البيئة التي تنمو فيها المقاومة، وتتشعب وتتطور أساليبها وتتّسع أبعادها وتنضج للتحوّل إلى مشروعٍ سياسيٍّ اقتصادي اجتماعي ثقافي تحرري شامل، يثور ويستنهض جل الطاقات الكامنة للشعب ويزجه في مواجهةٍ شاملةٍ للتحرّر والتقدّم.

إذن، وبهذا المعنى الشامل لا يمكن أن تكون المقاومة حالةً اعتباطيةً ارتجالية حماسية فقط، بل استراتيجية مركبة مبنية وفقًا لتقاطعاتٍ على مستوياتٍ محلية، إقليميةٍ ودولية، وهذا ما تُعلّمنا إياه دروسُ التاريخ، حيث جاءت مرحلة الثورات التحررية التي اشتعلت في منتصف القرن العشرين في أسيا وإفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، مع الحضور القوي للاتّحاد السوفييتي على المستوى العالمي؛ راعيةً داعمةً ومشجّعةً ماديًّا ومعنويًّا، وفرت أيضا البيئة المناسبة لصياغة نصوص القوانين والشرائع الدولية، التي أعطت الشعوب حق مقاومة الاحتلال. كما مثلت مرحلة

النهوض القومي والناصرية عربيًّا على وجه الخصوص، عاملًا مهمًّا في توفير بيئةٍ عربيةٍ حاضنةٍ لمشروعٍ وطني فلسطيني تحرري.

وإذا كنا نريد الحديث عن استراتيجية المقاومة وطرق حمايتها من الانزلاقات السياسيّة، فإن هذا العنوان يفرض علينا التعامل معه وفق منهجيةٍ معينة.

أوّلًا، لا بد من القيام بمراجعةٍ لو سريعة وموجزة وفقًا لما تتيحه طبيعة المقال للظروف والتحولات التي جرت على البيئة الاستراتيجية التي يجري الصراع فيها. فلقد جرت تبدلات كبيرة في داخل معسكر قوى المقاومة، كما على معسكر الأعداء، ومن ثَمّ فإن الانزلاقات التي تشكّل مخاطرَ ماثلةً أمام المقاومة، ناتجةٌ دومًا عن عدم الوضوح في معسكر المقاومة، أو في تحالفاتها العربية والإقليمية أو الدولية.

موجزُ التحوّلات السياسيّة على مختلِف الأصعدة:

على الصعيد الفلسطيني:

يدخل هنا النقاش في موضوع المقاومة واستراتيجيتها، في البحث الواقعي الملموس، في عمق الإشكاليات التي فككت الإجماع الفلسطيني على مستوى القوى والفصائل على الأقل، في توصيف المرحلة وتشخيصها وأثره على مشروع المقاومة بأبعاده التي تحدثنا عنها أعلاه (ونفترض هنا أن الإجماع الشعبي في الغالب الأعم للشرائح الشعبية الفقيرة والمهمشة، ما زالت مجمعةً على المقاومة خيارًا في مواجهة العدو الصهيوني). فلا بد من الوضوح في توصيف الواقع الفلسطيني بعد أوسلو، الذي كان نتيجة لتحولات استراتيجيةٍ عميقةٍ على مختلِف الأصعدة، بدءًا من الاجتياح الصهيوني لبيروت، وخروج قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان، ثم الانشقاق في حركة فتح والاقتتال الداخلي، ثم حرب المخيمات، انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الشرقية، وصولًا إلى حروب الخليج؛ فشكّل اتفاق أوسلو حصيلةً لهذه التحوّلات العميقة ليتحول هو وما خلفه من تكسيرٍ وتهشيمٍ فكري وبنيوي وسياسي، إلى مرحلةٍ من التحولات الاستراتيجية الكبيرة على الصعيد الفلسطيني، جرى تفكيك ما نسميه الكتلة التاريخية من خلال القوى الرئيسية المعبرة عنها، التي شكلت انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة وأجمعت على تشخيص طبيعة المرحلة وطبيعة العدو وأساليب النضال. وترجم هذا التفكك في جلسة المجلس الوطني المنعقدة في غزة بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بتاريخ 1996/4/24 التي ألغت بنودًا أساسيةً في الميثاق الوطني الفلسطيني المتعلقة بالكفاح المسلّح.

إن التحولات التي جرت، نتج عنها بلورة تشخيص جديد للمرحلة لدى جزءٍ أساسي من القوى التي كانت تحسب على قوى الثورة الفلسطينية (فتح)، بني على تكييف المشروع الوطني بما يتناسب مع اشتراطات أوسلو، وبذلك تحولت مرحلة التحرر الوطني، وهمًا وخداعًا إلى مرحلة بناء الدولة. وتحولت هذه القوى في خطابها وأدائها إلى حماية توجهها السياسي الجديد، معتبرةً أن التنسيق الأمني مع العدو ضرورةٌ تقتضيها مرحلةُ بناء الدولة. ثمّ، تحولت إلى المواجهة مع قوى المقاومة.

على الصعيد العربي:

رغم أن الأوضاع المزرية التي فرضتها الأنظمة العربية على مدى نصف قرن من التحكم بحياة شعوبها، كانت أسباب وجيهة للانتفاض والثورة لتغيير واقع الحال المقيت، إلا أن عدم نضوج برنامج ثوري ورؤية واضحة

للبدائل القادمة، وضعف وترهل قوى وأحزاب حركة التحرّر العربيّة، التي لم تشكل ضمانة بأن تتحول الرغبة العارمة بالتغيير لدى الشرائح الشعبية الواسعة؛ عمليةً نضاليةً ملتزمة التغيير التقدمي، فتحولت الانتفاضات الشعبية إلى مسرحٍ مفتوحٍ للتدخّلات الخارجيّة، التي وجدتها مناسبةً لتدمير الدول والمؤسّسات الوطنيّة، ومخلّفةً حالةً من الفوضى العارمة، وكأن المستهدف منها بالأساس هو القضية الفلسطينية.

أوّلًا: تم القضاء على الأنظمة العربيّة ذات التوجه القومي، (بغض النظر عن رأينا وملاحظاتنا العديدة عليها) التي شكّلت طوال السنوات الماضية داعمًا لقوى المقاومة ماديًّا ومعنويًّا.

ثانيًا: تفكّك الإجماع العربي الداعم للحقوق الوطنية الفلسطينية، من خلال تفكك الجامعة العربية التي مثلت الحد الأدنى من التضامن والتنسيق العربي حول المصالح العربية المشتركة والأمن القومي العربي، وفي القلب منه القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب المركزية، وأن "إسرائيل" كيانٌ غيرُ شرعيٍّ مختلقٌ دخيلٌ وهو العدو.

ثالثًا: انجراف تطبيعي علني فج، يعبر عن تحالف عربي في مقدمته أنظمة الخليج، لبناء شرق أوسط جديد على رأسه الكيان الصهيوني، على أنقاض المشروع العربي القومي.

ومن الضروري الإشارة إلى أنه لا فرق بين قطر التي تحاول التمايز في بناء علاقاتها مع المتناقضين في المنطقة والعالم، والسعودية والإمارات في موضوع التطبيع، وهذه العلاقات المتناقضة ما هي إلا أدوار مرسومة من قبل الولايات المتحدة.

على الصعيد الدولي:

التراجع الذي تعيشه الولايات المتحدة الأمريكية في المكانة والدور، لم يقلل بعد من اعتبارها القوة العالمية الأوحد التي تتولّى قيادة العالم، التي ما زالت تقبض على منظومة القيادة العالمية، السياسية (الأمم المتحدة)، الاقتصاديّة (منظمة التجارة العالميّة)، والنقدية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدولار). ويتوقع أن تكون تجليات هذا التراجع بمظهرين.

1- ستكون أكثر شراسة في الدفاع عن نفوذها ومصالحها في العالم، ويتجلى ذلك في تعاملها والعقوبات التي تفرضها على روسيا والصين وسياستها إزاء تايوان وبحر الصين الجنوبي، والعقوبات على سوريا وسن ما يسمى قانون قيصر، وفي إيران عبر انسحابها من الاتفاق النووي وتشديد العقوبات، وفي لبنان تشديد الخناق والدفع نحو الانهيار الاقتصادي الشامل، وعلى المستوى الفلسطيني شهدنا مجموعة من الإجراءات السياسية والاقتصادية، حسمت عناوين القدس واللاجئين والحدود من خلال القرار الساري ضمنيًّا لضمّ أجزاءٍ واسعةٍ من الضفة وغور الأردن.

2- سوف تعمد إلى القيادة بالوكالة أو القيادة الخلفية، حيث تتولى قوّةٌ إقليميّةٌ في كلّ إقليمٍ في العالم تتبادل معها المصالح وتتقاسمها. وسيكون الكيان الصهيوني هو القوة الإقليمية التي تتولى قيادة الشرق الأوسط بالنيابة.

3 – لا بد من الإشارة إلى الآثار السلبية التي تركها اتفاق أوسلو ووهم الحل السلمي للقضية الفلسطينية على صعيد التحالفات الدولية ومنها الهند على سبيل المثال، التي كانت نصيرًا كبيرًا لقضايا العرب والفلسطينيين.

إن البيئة الاستراتيجية فيما تقدم أعلاه، شكلت وما زالت مخاطرَ كبيرةً على القضية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، إلا أنها ومع مرور الوقت، وفي ظل معاندة الوقائع ومواجهتها، أفرزت أيضا فرصًا مهمة للمقاومة يبنى عليها، ولا بد من ذكرها وتوضيحها والعمل على الاستفادة منها في صياغة استراتيجيةٍ للمقاومة تضمن استمرارها وتطورها.

على الصعيد الفلسطيني:

بعد مرور أكثر من خمسةٍ وعشرين عامًا على اتفاق أوسلو، أثبت بالملموس أن التسوية مع الكيان الصهيوني وهمٌ، وأن السلام خيارٌ عبثي، يعني في قاموس العدو الاستسلام الكامل دون شروط. ويمكن رصد وتسجيل الملاحظات التالية:

أوّلًا: إرهاصات عملية فرز واضحة لشرائح برموزها والمعبرين عنها، تشابكت مصالحها مع مصالح العدو، ولم تعد تعنيها مسألة التحرر والاستقلال الوطني، ولا تمانع أن تقوم بدور مباشر بحماية العدو، حيث تعد أن ذلك يأتي في سياق حماية مصالحها. ويحتاج هذا الموضوع إلى قراءةٍ دقيقةٍ ورصدٍ لطبيعة هذه الشرائح ورموزها وأدائها واتجاهاته، فلم يعد يمكن احتسابها من معسكر قوى الثورة. لا نتحدث هنا عن فصيلٍ بعينه أو حتى عن شريحةٍ اجتماعيةٍ كاملة، بل عن قطاعاتٍ ومجموعاتٍ وأحيانًا أسماء لرموز، يجب الدفع لعزلها، ليس من مصلحةٍ للمقاومة خسارةُ أحد، إلا من يخسر نفسه أصلًا ويحسم أمره؛ ليكون جزءًا من مشروع العدو.

ولا بدّ من تسجيل ملاحظةٍ هنا، فإذا كانت قوى التحرّر الوطني غيرَ قادرةٍ حاليًّا على فضحها وتعريتها سياسيًّا وإعلاميًّا، من الخطأ الجسيم تعويمها من خلال القبول بالمشاركة فيما يسمى بالانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة، لأنها أحوج ما تكون للشرعية الشعبية والأخلاقية، والانتخابات دون وجود رؤية سياسية شاملة لطبيعة المرحلة القادمة، تمثل مظلة تعوم وتستر دور هذه الشرائح وتؤخر عملية الفرز الضرورية بين قوى المقاومة والقوى المضادة للمقاومة.

ثانيًا: رغم أن الانقسام المقيت أفرز انقسامًا سلطويًّا وانفصالًا جغرافيًّا، إلا أنه مكّن من بناء بيئةٍ وبِنية مقاومة في قطاع غزة، استطاعت أن تقدم نموذجًا فريدًا من القوة والردع، ويعدّ ذلك مكسبًا استراتيجيًّا مهمًّا يبنى عليه في سياق بناء استراتيجية مقاومة شاملة. مع ضرورة البحث في المتغيرات التي جرت على بِنية المقاومة في مرحلة انتقال بناها إلى الداخل، وتحولها في غزة لبنية دفاعية ردعية، وتأثرها الكبير في بنية المقاومة في لبنان، حيث تراجع العمل العصابي بِنيةً وبرنامجًا وتوجّهًا؛ ارتباطًا بمعادلاتٍ سياسيةٍ ومؤثرات السياسات المصرية التركية القطرية.

عملية احتواء الوضع الفلسطيني كاملة، وهي حتمًا منسقة، سواء بالترهيب أو الترغيب، كل الأطراف الفاعلة ذات التأثير الكبير الذي يؤدي إلى قلب معادلاتٍ في موضوع المقاومة، ممسوكة من أطراف تدور في فلك

السياسات الأمريكية. بدءًا من حركة فتح الملتزمة باتفاقيّات مع الكيان الصهيوني برعايةٍ أمريكيّةٍ عربيّة، وصولًا إلى حركة حماس المتأثرة بالسياسات التركيّة القطرية.

ولا بد هنا من الإشارة، لضرورة نقاشٍ عميقٍ ودقيقٍ لموضوع غرفة العمليات المشتركة لقوى المقاومة في غزة، هل هي الوجه الآخر للسلطة في غزة؟ ومن ثَمَّ مهمتها تمكين طرف بعينه الإمساك بالقرار الميداني متى يتم ضرب العدو؟ وفقًا لحساباته ومصالحه. أو حتى فرض نموذج بنية وأساليب مقاومة معينة، وهل لهذه الصيغة أثر في تبادل الخبرات والإمكانيات وتكنولوجيا تطوير الأسلحة والمعدات، وتبادل المعلومات؛ حاولت حركة الجهاد الإسلامي في أكثر من مناسبة التفلت والتمرد على هذا الاحتواء، وبادرت أكثر من مرة لضرب العدو دون الرجوع لحركة حماس، ولكنها عوقبت بقسوةٍ في المرة الأخيرة، عندما ردت على اغتيال أحد أبرز قادتها العسكريين، وتركت وحيدة تتلقى ضربات العدو. بهذا المعنى تشكّل غرفة العمليات المشتركة أحد أدوات الاحتواء بالنيابة، حيث الحاجة ملحة لإرضاء مصر المعبر الوحيد، وقطر الممول المهم وتركيا الهامش المتاحة للإقامة والحركة السياسية الدولية.

ثمة أجواء في تحول موقف حركة حماس من الحرب على سوريا، ربما هو مبني على مراجعة، وهناك جهود جدية لاستعادة علاقاتها مع سوريا كما تم عودة المياه إلى مجاريها مع إيران وحزب الله، ولكنه مستند لفشل مشروع انخرطت فيه للأسف، باعتبارها مكونًا أصيلًا من حركة الإخوان المسلمين، أي أن المراجعة لم تكن فكرية، إنما سياسية مصلحية قد تتبدّل في لحظةٍ وتكشف عن مدارة للوقائع، وخصوصًا أن حماس ما زالت تحيط نفسها بقطبي المعادلة الإخوانية في المنطقة، تركيا وقطر. وتفضح التوجهات التطبيعية لدى الإخوان في أكثر من قطر عربي، من تونسٍ إلى المغرب واليمن وحتى في مصر وغيرها، توجها ليبراليًّا في صياغة التحالفات وَفقًا لمصالحَ متغيرةً مرحليًّا، وهي مستعدةٌ دومًا لهذه التحولات.

على الصعيد العربي:

يعد انتصار سوريا في الحرب ضد القوى الإرهابية التكفيرية والمدعومة من القوى الرجعية الخليجية والإمبريالية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، نصرًا كبيرًا له أثره الإيجابي في مواجهة المخاطر التي تواجهها قوى المقاومة.

أوّلًا: تشكّلُ سوريا عمقًا استراتيجيًّا لقوى المقاومة الفلسطينية، وقاعدة استراتيجية لا بديل أو غنى عنها؛ لأنّها تمثّل البعد العربي القومي لمحور المقاومة وهمزة الوصل بين حلقاته.

ثانيًا: على قسوتها وخسائرها الماديّة والمعنويّة، مثّلت الحرب على الإرهاب التكفيري في سوريا، فرصةً لانصهار قوى المقاومة في تفاعلها وتبادل وتراكم الخبرات، حيث كان لحضور إيران قوّةً إقليميّةً وداعمًا أساسيًّا للمقاومة في فلسطين ولبنان، دورها الكبير في الانتصار في الحرب على الإرهاب، وتطوير قدرات فصائل المقاومة في أكثر من محور.

ثالثًا: استعادة دور العراق في مواجهة سياسات الولايات المتحدة، ودوره في مواجهة الكيان الصهيوني.

رابعًا: انضمام اليمن إلى محور المقاومة والتعبير عن استعداده المشاركةَ المباشرةَ في أي مواجهةٍ مع الكيان الصهيوني.

على الصعيد الدولي:

أولًا: بخصوص الدور الروسي: شكّلت الحرب على الإرهاب في سوريا مناسبةً للحضور الروسي المباشر، رغم أنها ما زالت تتجنّب إقحام وجودها العسكري في سوريا في الاشتباكات العسكرية بين سوريا والكيان الصهيوني، التي تحدث من وقتٍ لآخر. وليس مرجحًا أن يكون هناك تصادم بين الوجود الإيراني والوجود الروسي في سوريا، ولكن اختلاف التوجهات حقيقي، وخصوصًا في موضوع الصراع مع الكيان الصهيوني، الذي يشكّل أساسًا في استراتيجيات إيران في المنطقة وتوجهاتها. ومع تأييد روسيا القوي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ما زالت في موضوع الصراع العربي الصهيوني حريصةً على توازن علاقاتها مع الطرفين، وسيكون لوجودها العسكري المباشر في سوريا بدايةً لأن تؤدي دورًا أكبر في تقرير القضايا في المنطقة.

ثانيًا: بخصوص الدور الصيني: تطور الدور الصيني وتصادمه مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، مرتبطٌ بملموسية تعاظم عناصر القوة الشاملة لدى الصين، الذي يتجلى من خلال طرح مشروع الحزام والطريق، الذي يكثف رؤية الصين خلال الثلاثين عامًا القادمة، لبلورة منظومتها الخاصة لقيادة العالم في مختلف المجالات، وهذا يعني أن منافستها ليست افتراضية أو إقليمية، أو محصورة في مجال بعينه، في المجال العسكري مثلا. إنها خصم جدي مؤهل للقيام بكل الأدوار وعلى مختلف الأصعدة. ويسجل هنا ملاحظة العلاقة الاقتصادية بين الصين والكيان الصهيوني متطورة في أكثر من مجال، ولا بد أن يبقى ذلك محل اهتمام من قبل القوى المقاومة.

ثالثًا: ما زالت أمريكا اللاتينية تشكل ثقلا بمساندتها للقضية الفلسطينية ومعارضتها لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

حربُ تحريرٍ شعبيّة: من المقاومةِ الوطنيّةِ إلى المقاومة القوميّة

سركيس أبو زيد
كاتبٌ وناشر/ لبنان

نشهدُ تحوّلاتٍ دوليّةً وإقليميّةً لها انعكاساتٌ على المسألة الفلسطينيّة تتراوح بين مشاريعَ وهميةٍ لتسويةٍ مرفوضةٍ أو مواجهةٍ شاملةٍ للاستعمار الإسرائيلي المدعوم من الإمبرياليّة، هذه الحالة تستوجب دراسة واقع حركة التحرّر الوطني ومناقشة تجارِب المقاومة وتقييمها، من بدايات حركات الاستقلالات العربية حتى الآن؛ تشمل أشكالها كافةً، خاصةً تلك التي شهدتها بعضُ الدول العربيّة للتخلّص من الاستعمار؛ سواءً الفرنسي في سوريا والجزائر، أو البريطاني في العراق واليمن والسودان، أو الإيطالي في ليبيا.

شعوبُ هذه الدول العربية وغيرها خاضت حروبًا وأشكالًا من المقاومة التي أدرجت في مسار "حركات التحرر" في ظروفٍ غيرِ الظروفِ القائمة – الآن – في المنطقة العربيّة، وفي ظلّ أوضاعٍ إقليميّةٍ ودوليّةٍ غير تلك السائدة في هذا الزمن؛ المقاومة التي شهدتها بعضُ الدول العربيّة في مرحلة "حروب الاستقلال" تعرّضت لانتكاساتٍ، إلّا أنّها وصلت في نهاية المطاف إلى تحقيق شكلٍ من أشكال الاستقلال. كلُّ مقاومةٍ لها دورُها وظروفُها وموقعُها وعمقُها وحلفاؤها، والمناخُ الإقليمي والدولي المحيط بها.. لكل مقاومةٍ خصوصيّةٌ؛ فأهدافها واحدةٌ متشابهة، لكن طريقها وتكتيكها متنوع؛ فمسار الثورة الجزائرية الطويل للتخلّص من الاستعمار الفرنسي؛ يختلف بالتأكيد عن مسار الثورة في جنوب اليمن؛ للتخلّص من الاستعمار البريطاني. التكتيكات العسكريّة كانت أيضًا مختلفة.

وما ينطبق على المنطقة العربيّة، ينطبق أيضًا على كلّ أشكال المقاومة المسلّحة التي شهدها العالم للخلاص من الاستعمار، في إفريقيا وأميركا اللاتينيّة وجنوب شرق آسيا. كلّ مقاومةٍ كانت لها خصوصيتها، وإن كانت معنيّةً بهدفٍ واحدٍ؛ وهو طرد الاستعمار من أرضها... وكلّها كان يطلق عليها "حركات تحرّرٍ من الاستعمار" دون أي وصفٍ مرافق، كما يقال – الآن – هذه مقاومةٌ وطنيّةٌ أو إسلاميّةٌ أو قوميّةٌ أو جهاديّة. وفي بعض الحالات كان المرتكز الأيديولوجي لهذه المقاومة أو تلك يضاف إلى تسمية حركة التحرّر، كأن يقال أنها حركةٌ قوميةٌ أو يساريةٌ أو ماركسيّة – لينينية، لكن في الغالب الأعم لم يلغِ هذا المرتكز كون هذه المقاومةُ وطنيةً، تتشكّل من جبهةٍ عريضةٍ من أبناء الوطن بفئاته وطبقاته كافة.

الإمعانُ في كل حالةٍ على حدةٍ من حركات التحرّر، يبيّن، وهذا أمرٌ طبيعي، أنّ لكلِّ حالةٍ نظريتها الخاصة في الصراع مع المُستعمر، ما يدل على خصوصية الظرف، والمحيط الذي تقاتل فيه.

في هذه الأيام، وبعد اندحار الاستعمار التقليدي، وأيضًا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي – الحليف القوي لحركات التحرّر في العالم – لم تتبدّل أشكال المقاومة ولا خصوصيتها؛ فالكفاح المسلّح بقي الوسيلة المثلى لطرد "الغزاة" – التعبير الذي استبدل بالاستعمار مثل حالة العراق، أو الاستعمار الاستيطاني، مثل حالة فلسطين، أو الاستعمار التوسعي، مثل: حال لبنان الذي واجه الزحف الصهيوني؛ تدرّجًا من الجنوب إلى بيروت.

والمقاومةُ المتربّصة بالعدو في لبنان، والناشطةُ في العراق، والمتأجّجةُ في فلسطين، لها جوانبُ متقاربةٌ، ولكن ليست متطابقة.. لكن مع مرور الزمن، وانتصارٌ هنا وانتصارٌ هناك، سوف تظهر الصلة بين المقاومة في الدول الثلاث.

وقياسًا على التجرِبة الطويلة للمقاومة الفلسطينيّة، والتجرِبة الناشئة في العراق، والمنتصرة في لبنان؛ تظهر خصوصياتٌ في كلّ مرحلةٍ من مراحل المقاومة، وفي كلّ موقعٍ من مواقعها. في لبنان، في البَدء، كانت المقاومة توصف بالوطنية، حتى أن فصائل المقاومة المختلفة في سندها الأيديولوجي، تجمّعت تحت تسميةٍ واحدةٍ وهي "المقاومة الوطنيّة اللبنانية"، قبل أن يخوض حزب الله غمار القتال؛ لتصبح المقاومة إسلاميةً أو جهاديةً وهي الأبرز... مقاومةٌ إسلاميةٌ في بلدٍ تعقيداتُهُ ومشاكلُهُ الطائفيّةُ والسياسيّةُ يصعب حصرُها.

وفي مراتٍ عدّة انزلق لبنان إلى فتنٍ طائفيّة، ورغم ذلك تماسكت المقاومة فيه حتى حقّقت الانتصار، بعمقٍ سوري شكّل في نهاية المطاف أحد أهم عوامل الانتصار على التوسّع الصهيوني؛ المفارقةُ هنا أنّ الطائفيّة التي تكاد، أو هي بالفعل، تشلّ الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، لم تستطع شلّ المقاومة أو حرفها عن مسارها.

والسؤال المتداول في بعض الأوساط من دون إجابةٍ حاسمةٍ حوله هو الآتي: هل انتصرت المقاومة لأن لبنان كان يتمتع بميزة السلم الأهلي؟

وطنٌ قائمٌ على توازناتٍ طائفيّةٍ ضعيفة؛ تنتصر فيه مقاومةٌ ذاتُ شعاراتٍ دينيّةٍ أحيانًا. وجه الغرابة في هذا قد يزول إذا ما جرى التذكير بالبعد المحلي والإقليمي الذي ساهم في انتصار المقاومة الإسلاميّة، وهو دور الحكم اللبناني، وخاصةً سلطة الرئاسة اللبنانية – لا سيما في عهد الرئيس إميل لحود – التي لها أبعاد وطنية وقومية – فوق الطائفية – والعناية التي أولتها سوريا لهذه المقاومة التي أصبحت قضيّةً وطنيّة؛ تلتفّ حولها فئاتٌ شعبيّةٌ لبنانيّةٌ واسعة، رغم الشعاراتِ الدينيّةِ التي كانت ترفعها.

المقاومةُ والحكمُ اللبناني وسوريا؛ وظّفوا بنجاحٍ التناقضات الداخلية اللبنانية، لحشد الطاقات الوطنية من أجل تحقيق انتصارٍ ذي بُعدٍ وطني.

في فلسطين لا شيء يشبه أو يماثل خصوصيةَ المقاومة اللبنانية؛ هناك الاستعمارُ استيطانيٌّ طرد شعبًا من أرضه، وتوسعيٌّ غزا كل الدول العربية المحيطة به. المقاومةُ الفلسطينيةُ محاطةٌ بدولتين وقّعتا اتفاقاتِ تسويةٍ منفردة مع "إسرائيل"، وهما تعاقبان بشدةٍ كل من يقدّم دعمًا للفلسطينيين، أو حتى من يحرّض على مقاومة "إسرائيل".

الفلسطينيون محاطون بنهر الأردن – وهناك اتفاق وادي عربة، وبصحراء سيناء – وهناك اتفاق كامب ديفيد، والبحر الأبيض المتوسط الذي تفرض عليه "إسرائيل" حصارًا ضاغطًا حتى على لقمة عيش الفلسطينيين. وفي فلسطين أيضًا سلطةٌ أبرمت اتفاقات تسوية ملزمة مع "إسرائيل"، وهذه السلطة على تناقضٍ مع المقاومة، ويمكن القول: إن التناقض بين المقاومة والسلطة؛ يطال تفاصيل الصراع، حتى في ظل اتفاقيات هدنة توافق عليها بعض فصائل المقاومة على مضضٍ من أجل الابتعاد عن خطر حربٍ أهلية.

إضافةً إلى ذلك، لا انقسامات طائفيّة في فلسطين، ولكن هناك انقسامات حول الهدف والوسيلة؛ مقاومون فلسطينيون يريدون كامل التراب الوطني الفلسطيني بقوة السلاح، وفلسطينيو السلطة الذين يقبلون بأقل من 22% من التراب الفلسطيني بالوسائل السياسية. إذن، كيف تحقق المقاومة الفلسطينية نجاحات في هذه المناخات الأكثر إرباكًا مما كان عليه وضع المقاومة في لبنان؟

الجواب: تبسيطًا، استخدمت المقاومة الفلسطينية "القنابل البشرية". صحيحٌ أن المقاومة في لبنان مارست هذا النوع من القتال الاستشهادي إلى جانب أنواعٍ أخرى من المواجهة والعمليّات، لكن في فلسطين العمليات الاستشهادية هي القاعدةُ وليس الاستثناء؛ فالواقع الذي جرى ذكره أعلاه أجبر المقاومة الفلسطينية على اللجوء إلى هذا النوع من العمليات، إذ تبيّن أنها صعبة المكافحة، ولا تحتاج إلى "عمقٍ استراتيجي"، ولا إلى تقنيّةٍ متطورة، ولا إلى تدريبٍ مضنٍ، ولا إلى تكاليفَ ماديّةٍ – نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أعلى النسب في العالم – وفوق كل ذلك، فهي فعّالة في تكبيد العدو خسائرَ ماديةٍ وبشريةٍ جسيمة. بقليلٍ من المعلومات الأمنية البسيطة ووسائل التمويه؛ تضرب المقاومة في عمق "إسرائيل"؛ فالمقاومة في فلسطين تحمي ذاتها بذاتها، دون أي حمايةٍ أمنية.

في التجربتين اللبنانية والفلسطينية أوجه تشابه، فكلاهما خاضا حربًا ضد العدو نفسه، واللبنانيون والفلسطينيون قاوموا في ظروف يبدو فيها الانتصارُ على العدوِ الإسرائيليّ مجرّدَ وهم. والمقاومتان قاتلتا، في حين أنّ أطرافًا أخرى معنيةً في الصراع مع هذا العدو؛ اختارت التسوية والمصالحة معه بعيدًا عن السلاح، وكلتاهما قاومت في ظل موازين قوى غير عادلة، وهما أيضًا أبقتا على مسار المقاومة حيًّا وحيويًّا في مواجهة مسار التسوية الذي يحتضر مرةً ويتراجع مرات.

باختصار... المقاومة اللبنانية والفلسطينية تدفعان بالمنطقة إلى الكفاح المسلّح – المقاومة الشعبيّة – كحل للصراع مع العدو... ومعظم دول المنطقة تدفع بالصراع إلى خندق التسوية ونفق المساومات، هذا التشابه في الظروف والمنطلقات لا يلغي الخصوصية التي ميزت المقاومة اللبنانية عن "شقيقتها" الفلسطينية. بعد المقاومة الفلسطينية واللبنانية؛ طلت مقاومةٌ عراقيةٌ للاحتلال الأميركي.

لتشويه صورتها، يقال أن المقاومة العراقية غير منظمة وعشوائية، وعلى هذا النحو، يحاول الإعلام العربي منه والغربي، أن يصور المقاومة العراقية، لأن الجميع لا يريد أن يصدق أن في إمكان قوات الجيش النظامي التي تخلت عن بغداد من دون قتالٍ سوف تستعيدها بالقتال، ورغم كل هذه التحفّظات، فهي حتى الآن تمنع قوات الاحتلال من الاستقرار والاطمئنان، وتعطل خططه السياسية وتربك مشروعه الأصيل للسيطرة على النفط، لكنها مقاومةٌ متصاعدة، باعتراف القادة الأميركيين أنفسهم، وهي بالتأكيد ليست من فعل أشباح، وهي تجرِبة مقاومة جديدة، والتدقيق في خصوصيّاتها ما زال مبكرًا، والحكم على نتائجها وما إذا كانت مضمونة، كما حدث في لبنان أو واعدة، كما يحدث في فلسطين؛ أمرًا مبكرًا أيضًا.

في سوريا مقاومةٌ ضد الاحتلال الخارجي؛ تتصاعد وفق وتيرة التحديات، وهي تجربةٌ لها خصوصيتها وبحاجةٍ إلى الدرس المعمّق. إنّ دعاة مقاومة الاحتلال والغزو والاستعمار بكل أشكاله، ليس لهم سوى خيار دعم المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق وسوريا. والدور المركزي والأساسي هو لأصحاب القضية أنفسهم؛

انطلاقًا من خصوصية الظروف والواقع، وكل انتصارٍ تحققه المقاومة على أرضها هو دعم وسند لنهج المقاومة في أرضٍ شقيقة، والمسألة اليوم، هي في توحيد هذه المقاومات رغم التفاوت في الظروف والجغرافيا الخصوصية، وفي توفير مناخات الانتصار من خلال استنهاض همم الشعوب العربية؛ كي تتشبث بنهج المقاومة.

المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق وسوريا وغيرها، من ساحات النضال، ومهما كانت أيديولوجيتها دينية أو يسارية، هي مقاوماتٌ وطنيةٌ موحدةٌ في الأهداف القوميّة، لكنّها مختلفةٌ في الظروف وموازين القوى والواقع العملي.. بين المقاومة الوطنيّة والمقاومة القوميّة؛ ترابطٌ في العلاقات وتأثيرٌ متبادلٌ في النتائج، وذلك يتطلّب دراسةً خاصّةً مفصّلة.

القضيّةُ الفلسطينيّةُ في واقعٍ عربيٍّ متغيّر.. من الانتفاضات الشعبيّة إلى الاتّفاقات الإبراهيميّة

د. وسام الفقعاوي

الانتفاضاتُ الشعبيّةُ العربيّةُ التي بدأت شرارتُها في تونس، أواسط شهر كانون أول/ديسمبر 2010م، وسرعان ما تفجرَّت في كلٍّ من: مصر، وليبيا، واليمن، والبحرين، وسوريا...، وكذلك تلك الانتفاضات في "موجتها" الثانية الذين أنتجتهما؛ السودان والجزائر والعراق ولبنان منذ كانون أول/ديسمبر 2018، لم تكن برأيي مؤامرةً أو خديعةً أو خارج الظرفين الذاتي والموضوعي التي أنتجتها، وإلا فعلينا أن نصدّق القول البيولوجي: أن جينات العربي لا تعرف الثورة على حكامها، أو أن الاستبداد ظِلُّ العربي، وصولًا إلى أن العربي لا يعرف الخروج في النهار.. وكل هذه المقولات وغيرها، إمّا أتت في سياق تأكيد الفكرة الاستعمارية الاستشراقية التي تحاول أن تضع الإنسان العربي في صورة: الخانع – التابع – القطيع – المُنقاد من الخارج – المُهان بإرادته... ومن ثَمَّ تشريع فكرة استعماره واستتباعه المُستمر؛ لكن السؤال المشروع: لماذا تحوّلت الانتفاضات أو "الربيع" كما يطلق عليه البعض إلى عكس "أهدافه / شعاراته الكبيرة التي أُعلنت (عيش – حرية – عدالة اجتماعية)، وتجسّدت في هدف / شعار: الشعب يريد إسقاط النظام، أي "التغيير" الذي يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف / الشعارات؟

في الوقت الذي أدّت فيه هذه الانتفاضاتُ إلى تغيّراتٍ سياسيّةٍ واجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ نوعيّة، من حيث: سقوطُ رؤوس بعض نظم الحكم، تحت ضغط المطلب الشعبي أو التدخّل الدولي، مثال: مصر وليبيا، وتحوّلت في بعضها إلى حروبٍ أهليّةٍ والمواجهة المفتوحة، في ظلّ دعمٍ دوليٍّ وإقليميٍّ لأطراف تلك المواجهة، مثال: سوريا واليمن وليبيا، ولا تزال فصولُها مستمرّةً؛ فإنّ مأزقَ الانتفاضات الحقيقي، غير تربص العامل الخارجي بها – الإسرائيلي والأمريكي على وجه الخصوص – هو المأزق الداخلي؛ بكونها انطلقت عفويّةً دون برنامجٍ سياسيٍّ ثوريٍّ واضح؛ بسبب غياب أحزابٍ سياسيةٍ متبلورةٍ جيّدًا، ومن ثَمَّ قيادة ناجزة؛ تقود وتوجه أهدافها المعلنة في شعاراتها ووضعها موضع التنفيذ، لهذا كنا أمام إعادة إنتاج تلك الأنظمة لأنفسها بأشكالٍ متعدّدة، وكان بوابة ذلك "المؤسسة العسكرية من جهةٍ، وحركة الإخوان المسلمين من جهةٍ أخرى" في تبعيتهما للنظم الإمبريالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والملاحظ هنا، دون لبسٍ دورُ العرّاب الخليجي الذي لم يتأخر في تأدية دورٍ محوريٍّ في إجهاض هذه الانتفاضات، من بوابة الطرفين الأقوى داخليًّا؛ "العسكر والإخوان"، فكنا أمام المساومات من جانبٍ، كما شهدناها في: مصر وتونس والسودان، وكذلك استمرار الانفجارات والإرهاب، كما شهدناها في: اليمن وسوريا وليبيا ومصر.

القضيّةُ الفلسطينيّةُ في عمق الانتفاضات الشعبيّة:

القضيّةُ الفلسطينيّةُ لم تكن خارج هذه الانتفاضات بقدر ما كان واردًا نجاحُها في تحقيق أهدافها / شعاراتها المُعلنة، فلا يمكن أن تتحقّق تلك الأهداف، وتستعيد هذه الدول استقرارها وعافيتها من بوابة شعوبها؛ إلا وستكون القضيّةُ الفلسطينيّةُ على رأس جدول أعمالها، والمسألة هنا، ليست رغائبيةً أو محكومةً بمشاهدَ فلسطينيةٍ ثانويةٍ وسط مشهد الاحتجاجات الشعبية، بل بحقيقةٍ، كثيرًا ما يرددها البعض بعفوية: طالما مصر أو تونس أو العراق أو لبنان أو سوريا... بخير؛ ففلسطين بخير، بما يعني حقيقة قدرة بلورة اتجاهٍ شعبي عارم، بأن المسألة الوطنية

(القطرية) الداخلية، لا يمكن أن نراها خارج سياق بعدها القومي، والمسألة الاستعمارية والدور الإمبريالي للمشروع الصهيوني في المنطقة، ولأهدافه المعلنة في السيطرة والتوسّع والهيمنة، الذي لا يمكن أن يتحقّق دون عواملَ داخليةٍ، كان قد تأسّس لها فعليًّا مع بَدءِ قطار التسوية باتفاقية كامب ديفيد عام 1979 وما تلاه، الذي لا يزال مستمرًّا على سكتين وضعت قاعدتهما؛ أنظمةُ الرجعية العربية، عندما لم تجد نفسها إلا في سايكس بيكو؛ الحِصن الذي يجب أن تبقى تحرسه وتدافع عنه، فهو من وضع أسس هذه الأنظمة ودولها؛ شريطةَ أن تكون فلسطين خارجها؛ وهنا بالضبط موقعُ تصريح بلفور.

من بلفور إلى ترامب.. اختلاقُ التاريخ:

إنَّ الصراع على جبهة التاريخ في الحالة الفلسطينيّة، ليست سهلةً أو عابرة، كعبور (هجرة) "إبراهيم" الذي لا يوجد أيُّ أثرٍ أركيولوجي، كما يذهب جميعُ المتخصّصين والباحثين في التاريخ القديم، سواءً في فلسطين أو في محيطها المصري والعراقي والشامي القديم، يؤكد حصول هذه الهجرة البتّة، لكن المؤكد أن الحركة الصهيونية؛ حركةٌ أيديولوجية، عملت على الربط التاريخي والمضموني بين الرؤية الصهيونية الاستراتيجية، والروايةِ الدينية التوراتية، والمشروع السياسي المباشر لـ"إسرائيل" العنصرية، وهذا ما جاء عليه كثير من الكُتّاب الذين أدركوا ودققوا في ذلك، كما يذكر الباحث العراقي علاء اللامي؛ لعلّ من بينهم – إن لم يكن من أهمّهم – الباحث والأستاذ الجامعيّ المتخصّص في دراسات الكتاب المقدّس، "كيث وايتلام" في كتابه الحاسم: اختلاق إسرائيل القديمة، حيث يؤكّد وايتلام هذا الربط بأدلّةٍ واضحة، لا يمكن دحضُها أو التقليلُ من أهميّتها؛ من ذلك قولُه: إنّ إشارة وعد بلفور إلى الرابط التاريخي بين اليهود المشتّتين في العالم بـ"أرض آبائهم" كان أكبرَ نصرٍ في مطلع القرن العشرين للصهيونيّة، ولزعيمها "حاييم وايزمن"، الذي أصر على أن يتضمّن وعد بلفور مثل هذه الإشارة، إيمانًا منه بأن التركيز على الجانب التاريخي "شرطٌ أساسٌ لنجاح المشروع الصهيوني" ولضمان "عودة" اليهود إلى "أرض أجدادهم": فكثيرًا ما كان وايزمن يردّد: "نحن لسنا قادمين، بل عائدون".

لقد جاء وعد (صفقة) ترامب، بعد مئةِ عامٍ على تصريح بلفور، ليؤكدَ أن اختلاق التاريخ، كان على الدوام يسير على قدمٍ وساقٍ تارةً بالتهجير والتطهير والتهويد العملي والقانوني، وتارةً أخرى باسم السلام الذي يجب أن يُعطي لعملية الاختلاق "أسسًا" تاريخية، تبدأ من اعتراف ضحيةِ هذا الاختلاق بحقّ الجاني في الوجود على أرضها، بما يضفي عليه، ليس بُعدًا سياسيًّا وقانونيًّا فحسب، بل "يغرسه" في التاريخ الذي يجب أن ترتوي تربته القاحلة باستمرار التهويد العملي والقانوني "قانون قومية الدولة" مؤخّرًا، إلى جانب مُطهر السلام التاريخي، باسم "إبراهيم/أبراهام" هذه المرة، حيث يستوي التاريخ المُختلق على قاطرة أصحاب التاريخ الأصلانيين.

بين بلفور وترامب ودولة سايكس بيكو "العربية"، يتكثّف اختلاق التاريخ اليهودي؛ إذ دلّت التجرِبة الحسيّة المُعاشة على أن دولة سايكس بيكو، مُلزمةٌ بأن تَدفع ضريبةً مزدوجةً على مستويين؛ المستوى الأوّل: ماديٌّ هو حصيلةُ علاقة التبعيّة والإخضاع والنهب الإمبريالي المستمر؛ إذ تَدفع الدولة القطرية هذه الضريبة من ثروة ومقدرات شعوبها؛ كما هو حاصل بضخ مئات مليارات الدولارات في مركز النهب الإمبريالي الأمريكي الصهيوني، وكذلك بدفعها في الحروب البينية والعدوان ضد دول المنطقة، كما حصل مع مصر عبد الناصر والعراق، ويحصل مع سوريا واليمن وليبيا ولبنان والفلسطينيين في الحالتين، وصولًا إلى إيران. أمّا المستوى الثاني: سياسيٌّ –تاريخيٌّ،

وهذا متعدّد الأوجه والأبعاد، ولكن أحد أبعاده الثابتة؛ الموقف من الصراع العربي – الصهيوني الذي ستُدفع ضريبته السياسية من وعلى حساب قضية فلسطين وشعبها من جانبٍ، ومن جانبٍ آخرَ تكريس (تطبيع) إسرائيل ليس كوجودٍ فقط، بل كتاريخٍ أيضًا، وليس على حساب الرواية العربية التاريخية في فلسطين فحسب، بل والعربية ككل، وإلا لم تكن هذه الاتفاقات "إبراهيمية".

من الانتفاضةِ إلى الثورة: الخروج الكبير:

لم تكن المشكلةُ يومًا في وضوح التاريخ العربي ومنه الفلسطيني، وصدق روايته، وتعريفه لذاته، وإسناده أركيولوجيًّا، كما لم تكن في وضوح طبيعة المشروع الصهيوني وأهدافه المعلنة والخفيّة، كما لم تكن في الشعوب العربية التي دفعت الثمن مرتين؛ مرّةً جرّاء تكالب قوى الاستعمار والعدوان ضدها، ومرةً أخرى؛ جراء خيانة أنظمتها لها، لكن المشكلة تكمن فيما يُوجب الخروج الكبير، على إجهاض الفعل الانتفاضي العفوي، إلى الفعل الثوري المُخطّط والمُنظّم، وهذا الفعل بوابته؛ قوى وأحزاب، تمتلك رؤيتها واستراتيجيتها وأدواتها المغايرة والمفارقة للواقع القائم الذي بقدر ما يدعو إلى الإحباط والتشاؤم واليأس؛ يؤسّس لذاك الخروج الكبير المُنتظر.

بين خرافاتِ الأنظمة وحقائقِ الشعوب

وليد عبد الرحيم

مخرجٌ وكاتبٌ فلسطيني/ سوريا

في التطبيع مزايا إيجابيّة، ربما كان أولُّها؛ هو فصلُ عُرى مفردات الرواية الملتبسة بين عين الشعوب وعقول الأنظمة.

... من أجل أنسنة القاتل، عليك بالضرورة أن تُشيطن الضحيّةَ، تلك أُولى خطوات الذهاب إلى تكريس واقع الجريمة بوصفه إنجازًا حضاريًّا، ولتكريس ذلك لا بد من بثّ خُطبٍ ونداءاتٍ وخطواتٍ تشبه حالةَ المصالحة بين السكين والرقبة، بغيةَ منع القضاء من الذهاب في مجراه، أو على أقل تقديرٍ تسويف جوهر الإجابة على سؤال الدم والظلم والتزييف، وبخصوص فلسطين، فإن هذا يشكّل مقدماتٍ جيدةً لـ "عملية السلام"، وهي في مآلها الجوهري عمليةُ اقتلاعٍ نهائي.

هذا يعني إشادة بناءٍ ثقافيّ مختلِف، ثقافة مغايرة منخورة؛ تنطلق من أُسّ وقائعَ مزيفةٍ، بناءٍ بلا نوافذَ اختياريةٍ مصيرية، وتحكمها أقفاصُ القوّة ذات الألوان المختلفة، هو ضربٌ من الذهاب إلى حافة التاريخ في قلب الهاوية؛ لخلقِ وقائعَ تاريخيةٍ تجعل من الصعب على الحقيقة أن تُطلَّ برأسها خارج الحفرة!

يعلم كلُّ عربي، بل وكل إنسان، بأن القضية ليست قضيةَ نزاع، أو حتى مجرّد صراعٍ بين كيانين "دولتين"، بغض النظر عن ماهيّة وفحوى هذا الكيان أو ذاك، بل يعلم كل من على وجه الأرض، بمن فيهم اليهود ببسطائهم ودهاقنتهم، بأن الدولة والكيان الفلسطيني وُلد مع بداية البشرية وبأنه مستمر، وبأنه أيضًا لن يزول أبدًا. من نافل القول أيضًا: إن التاريخ بما فيه المزيّفُ كليًّا أو جزئيًّا؛ يُقرّ باسم وطبيعة هذه البقعة من الأرض.

وأمام هذا، لا مخرج – إذًا – إلَّا بالتعاطف مع القاتل وتخفيض مستوى وحشيَّة توصيف الضحية، بل والإساءة إليها وشيطنتها ما أمكن، ومن هنا يبدأ الكهنةُ في المحفِل السريّ رحلةَ "تطبيع القاتل" أي جعله طبيعيًّا، وصناعة صورته مجدّدًا، وهنا، لا أوافق على مصطلح "التطبيع"، أما جعله طبيعيًّا "تطبيع" – بلا أل التعريف فهو ما يُوصِّف الحقيقة في أعماقها، إنه يعني جعل ما ليس طبيعيًّا كائنًا طبيعيًّا. إن الأمر هنا يشبه حنكة خَلْق فرانكشتاين الذي سوف يقتل صانعَه حتمًا، ولو بعد حين!

افتراءاتُ الفِقْه التاريخي تتطلّبُ ليس مجردَ الترويج للملَفَّق، بل جعله إيحائيًّا يذهب نحو وهج الحقائقيَّة، هو تمامًا كمثل القاتل والضحيّة السابق؛ جهد يؤول إلى نسف التاريخ لتحلّ مكانه تصوراتٌ سرديّةٌ، أسوةً بنسف أخلاق القتيل ليتمَّ تسهيل فهم دوافع المجرم المضطرّ وربما المسكين، هي رحلةٌ تنمُّ عن منهجيةٍ تُراعي سمة الإنسانية المخدوعة المضلَّلة بهيمنة القوة الإعلامية.

في خطواتٍ سابقة، فشل ترويج صور الأطفال القتلى – الشهداء بتعريفنا الوطني – على أنها تخص الآخر – اليهودي المسكين– وأن البندقية التي تطلق الرصاص ذات ماركة "إرهابية " فلسطينية، كما فشلت بدورها محاولاتُ طمس لوحات التاريخ؛ بفعل الزخم العالمي المدوَّن بكل اللغات لصالح الرؤية والحق ورسوخ التاريخ والحاضر الفلسطيني، كما فشلت حركة التديُّن اللفظي العالمية – منها ما هو متأسلم– بترجمة حروف التاريخ

باعتبارها مسألةً لاهوتيةً بحتة، وتخضع لإرادة يهوه، وكما هو معلومٌ فإنّ حرب الإبادة الجسدية والهوياتية؛ سُحقت بصمود الضحية الشجاعة التي لم تكتفِ خلال قرنٍ كاملٍ بالصراخ في وجه القاتل، بل قامت بفعلٍ ما.

سرُّ بقاء فلسطين وشعبها ليس في تاريخها وآثارها وصداها الديني وقوة ثوارها وشهدائها وأسراها – على أهميّة كل ذلك– بل في قوة الانتساب، كما وقوة العلاقة العجيبة الاستثنائية بين هذا الفلسطيني وهويته وانتمائه للأرض، تلك معجزة البقاء الفلسطينيّة؛ الأولى والحالية، وهي الأساس لكل قواعد البقاء القادم.

... عقب ذلك كله، ومن أجل أن تخرج الصهيونية مع حلفائها وأذنابها من مأزق "الشرعية" كان لا بد من تجميل صورة اليهودي– المحروقة حتى الآن – وتشويه صورة الفلسطيني – والعربي كمعادلٍ موضوعيٍّ لا مثيل له في سابق الصراعات؛ من حيث: اتساعُه وشساعةُ العمل عليه، ولذلك كان لا بد من جهدٍ هائلٍ تقوم به الأنظمةُ التابعيّة، المحسوبة شكلًا على "العرب" بُغية سحق صورة المظلوم، فهذا المظلوم يجب أن يتحوّل إلى نموذجٍ سلبيٍّ (مجرم؛ حشاش؛ لا يؤتمن؛ غدّار...)، ثمّ يسهل تبرير وطمس معالم قتله!

هذا الأمر عملت عليه الأنظمةُ الذيليَّةُ العربيّةُ بتكليفٍ رسميٍّ من صانعها – صانعها هو ذاته صانع "إسرائيل" – وتجسَّدَ بذلك الترابط العضوي بين النظام العربي عمومًا – باستثناءاتٍ– وبين النظام الصهيوني، ولهذا نشطت الأنظمة منذ زمنٍ طويل؛ بترويج "الفلسطيني الشيطان" كصورةٍ نمطيَّةٍ سلبية، لكن ذلك بدوره فشل، يا للغرابة!

فشل ذلك لم يكن عبر جهدٍ سياسي أو ثقافي من قبل الفلسطيني، بل كان وما زال عبر تلقائية العيش اليومي المشترك، ذلك أن أيَّ مواطنٍ عربي رأى كيف يسهم الفرد الفلسطيني بإيجابيّةٍ في بناء بلده، وكيف يرسم الفلسطيني العادي والمتميز صورته التلقائيّة الإيجابيّة في الذهن الشعبي، حيث يغدو بجهدٍ مُضْنٍ عالِمًا أو طبيبًا أو مهندسًا أو نجّارًا متميّزًا بأدائه وحرفيّته، ويضع لَبِنَات أسس العمارة والتطور في هذا البلد العربي أو ذاك الذي هو ذاته من تسعى أنظمته لحفر صورة الشيطان الفلسطيني في عقول شعوبها!

من ناحيةٍ أخرى، فإن تجميل الصهيوني – اليهودي تحت عناوينَ إنسانيّةٍ تارةً – اليهودي المسكين – ودينية تارةً أخرى – أهل الكتاب– سُحق بدوره بعجلات ماكينة اللصوصيّة والإجرام والإرهاب المستمرّ، ومع تخلخل الكيان الاصطناعي – أخلاقيًّا– من الداخل، وتوقّعات الانهيار العالمي بصيغته الإمبريالية الحالية، كان لا بد من استنفار وقاحة العملاء من رؤوس وقاعدات الأنظمة، من هنا كان الهجوم على الفلسطيني المباشر من خلال عناصر مخابرات أنظمة الخليج مؤخرًا، ومن هنا أيضًا تم طرح ما سُمي بالديانة الجديدة الإبراهيمية التي يسهم فيها خبثاءُ شيوخ المتأسلمين لسحق الإسلام في جوهره ومن داخله، وخلق بروتستانتية متأسلمة تنحو نحو البروتستانتية المسيحية التي صنعتها عقول معذِّبي وقتلة المسيح؛ إنه التماثل بين العصور الوسطى والآنية المفرطة في سويَّة الوقاحة والتزييف.

لكن، ماذا عن الشعوب؟

تدرك الشعوب تبعيّة أنظمتنا التطبيعية، وتدرك عمالتها البنيوية منذ ما قبل تشييخها على البقاع، وهي في العموم مكروهة ومفضوحة، بل ومضحكة حينًا، وهي لم تكن ذات ثقةٍ يومًا لتكون الآن، ولهذا فإن ثمرات التطبيع لن تكون سوى نباتاتٍ زائفةٍ على ضريح الصهيونية، ولن تنقذ الكيان في النهاية من تلاشيه وانهياره – لا نقول بأن ذلك سوف يحدث بعد أسبوع – وهو أمرٌ بات يقر به مفكرو اليهود والصهاينة ذاتهم، لهذا فإن جهود الأنظمة

التطبيعيّة ليست سوى فيلمًا هزليًّا محروقًا حتمًا، ولذلك أيضًا، فإنّ على الفلسطينيين جميعًا تعميق علاقتهم بالشعوب التي تمتلك الحقائق لا الأنظمة التابعة لجوقة الخرافات، وبث قيمهم وأفكارهم الثوريّة، لا مجرد مقاومة، بمعنى آخر، فإنّ على الفلسطينيّين أن يكونوا ثوّارًا، لا مجرّد مقاومين.

إنّ حرب التطبيع والتشويه ضد فلسطين وشعبها والشعوب العربيّة المساندة – وهي الأغلبية المطلقة– لا تعدو كونها حربًا سيكولوجيّةً بالدرجة الأولى؛ تهدف إلى تحقيق تحطيمٍ نفسي واختراقٍ سيكولوجي، أمّا الفلسطينيون الذين يردون بشتم الشعوب فهم جنودٌ في الخطّة، إمّا أنهم جنودٌ ساذجون أو متواطئون!

لا يشبه هذا "التطبيع" الجاري حاليًّا – مؤخرًا مع المغرب – إلا إعلان زواج كان سريًّا، كل الشعب يعلمه منذ عقود، ولا تشبه خشبات إنقاذ الأنظمة لذاتها سوى الركوب على ورقة شجرٍ متيبّسةٍ وسط بحرٍ من الحقيقة والحتميّة، وهم ساقطون بحكم سيرورة التاريخ، سواءً أطبّعوا أم لم يفعلوا، ذلك أنها أنظمةٌ تعيش خارج اللحظة التاريخية، وهي كمن يسير في وسط مدينةٍ حديثةٍ بعربةٍ خشبيّةٍ يجرُّها حمار.

كيف ستواجه القوى الوطنيّةُ المغربيّةُ التطبيعَ مع العدوّ الصهيوني؟

التيتي الحبيب

عضو الكتابة الوطنيّة لحزب النّهج الديمقراطي المغربي

في البداية دعوني أوضّح أمرين:

الأول: أنّ القوى الوطنيّة المغربيّة كانت في مواجهةٍ مع العدو الصهيوني، وكل محاولات اختراقه للساحة المغربية، وكان راجحًا لهذهِ الحركة المناضلة أنّ النظام المغربي الرجعي شريكٌ مع الكيان الصهيوني في مؤامراتٍ عدّة في السر والعلن.

الأمر الثاني: في ظل صفقة القرن ووليدها الأخير ترسيم العلاقات بين النظام المغربي والكيان الصهيوني برعاية الرئيس الأمريكي اليميني الأرعن ترامب؛ ظهرت مستجداتٌ على الساحة المغربية تجلّت أساسًا في ربط التطبيع باعتراف ترامب بمغربيّة الصحراء الغربية هذا أوّلًا، وثانيًا: توظيف حزب العدالة والتنمية ذي التوجّه الإخواني في تسويغ الدفاع عن التطبيع وإقراره، مسنودًا بكمشةٍ شوفينية تعدّ نفسها غيرَ معنيّةٍ بالصراع الفلسطيني الصهيوني.

بعد هذا التوضيح لا بد أن نقرّ بأن ما يقع بالمغرب من تطبيعٍ وترسيمٍ للعلاقات بين الدولة والمغربية والكيان الصهيوني؛ جاء في شروطٍ خاصةٍ استغلّها النظام؛ وهي كون الشعب المغربي وقواه الحية جدّ منشغلةٍ بأثر جائحة كورونا، التي أثقلت كاهل الجميع؛ نظرًا لتعمّق الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ومن جهةٍ أخرى، سعي الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب إلى جرّ أنظمة شمال إفريقيا إلى صفقة القرن، وكأننا أمام لعبة "دومينو"؛ بدأت أحجارها تتساقط في الخليج لتمرّ من السودان وتصل إلى المغرب وباقي دول المنطقة.

يحاول النظام المغربي التسويق إلى سياسته الخيانية عبر مدخلين:

- الأول: استغلال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، التي بات بموجبها أكثر من 20 مليون مواطن ومواطنة يعيشون في الفقر والجوع، ولذلك يتم الترويج لخطاب ديماغوجي يعد أن صفقة القرن ستجلب الاستثمارات الهائلة، وستتدفق المشاريع المدرة للدخل وللعمل، وأن اليهود الصهاينة من الأصول المغربية سيؤدّون دورًا تاريخيًّا؛ نظرًا لعلاقاتهم بالدولة المغربيّة. طبعًا هذا هو نفس الخطاب الذي قيل في مصر أيام السادات، وفي الأردن أيام اتفاقيات وادي عربة. عكس ذلك تذهب كل التحاليل الرصينة إلى أن المستفيد من فتح العلاقات مع الكيان الصهيوني هو اقتصاد هذا الكيان، وتدفق منتجاته على السوق المغربية، والأهم من كل هذا، اختراق النسيج المجتمعي، وضرب كل إرادة للتحرر الاقتصادي والسياسي من قبضة النظام الرجعي، وهيمنة الإمبريالية والصهيونية، وعزل الشعب المغربي عن حليفه في النضال الشعب الفلسطيني.

– المدخل الثاني: توظيف سياسة النظام حول الوحدة الترابية؛ من أجل تحقيق إجماعٍ وطني وتوقيف أو كبح الحركات الاحتجاجية ضد التطبيع. يسعى النظام من خلال هذه المقايضة بين اعتراف إدارة ترامب بمغربية الصحراء الغربية، وبين ترسيم العلاقات بين النظام المغربي والكيان الصهيوني إلى فرض سلّمٍ اجتماعي، وقد بدأت معالم ذلك بتوريط حزب العدالة والتنمية في الإشراف الرسمي على توقيع الاتفاقيات

من العدو الصهيوني؛ ممّا خلق نوعًا من الهرولة والتسابق بين الأحزاب البرلمانية؛ سواءً تلك الموجودة في الأغلبية الحكومية أو في المعارضة، التي تعرف في المغرب بمعارضة "صاحب الجلالة".

من خلال استعراضنا لهذين المدخلين يتضح أن مناهضة التطبيع بالمغرب دخلت مرحلةً جديدةً، تتطلّب يقظةً واستعداداتٍ استثنائيّةً ونوعيةً، تقطع مع الأساليب والأشكال القديمة. تلك الأساليب التي كانت تعتمد على تحركات القوى السياسية والنقابية والجمعوية عبر البيانات والوقفات والمسيرات، طبعًا كانت لها أهميتها من حيث التعريفُ بالقضية الفلسطينية، وبفضح التطبيع والمطالبة بتجريمه، لكننا اليوم نعد أن التطبيع ارتقى درجات التغلغل الصهيوني في المغرب، وأصبح أمرًا محدقًا.

لأجل مقاومة خطر التطبيع نعتقد أن على القوى المناضلة واجبَ وضعِ خطّةٍ متكاملةٍ تحمي الشعب المغربي على المدى القصير أو البعيد.

وأول عناصر هذه الخطة يتجسد في واجب شرح وتوضيح/ أين يكمن الخطر والمحاذير من الوجود الصهيوني ببلادنا؟. وهذا يتطلب أن تقتنع الحركة الأمازيغية الديمقراطية – لأنها مستهدفةٌ بشكلٍ مباشر – بأن قضية فلسطين قضيةُ شعبٍ يرزح تحت الاستعمار الاستيطاني، وأنه شعبٌ أصيلٌ يراد اقتلاعه من أرضه. فالصراع في فلسطين هو صراعٌ حول الأرض، ومن أجل تقرير المصير. وكون الكيان الصهيوني هو كيان عنصري لا يمكنه أن يشكّل حليفًا لأية قوى مناضلة من أجل الحرية والحق في الأرض. إنه كيانٌ مغتصبٌ لحقوق شعبٍ هناك، ويحاول هنا التحالف مع نظامٍ رجعي، وكتلةٍ طبقيّةٍ مستبدّةٍ واستغلاليّة. يجب أن تقتنع هذه الحركة بأن لها في الشعب الفلسطيني حليفًا موثوقًا به. من جهةٍ ثانيةٍ يجب أن تقتنع القوى الثورية الفلسطينية بأنّ لها دورًا في التعرّف إلى الهوية المتعدّدة الأبعاد للشعب المغربي، والكف عن اختزالها أو حصرها في بعدٍ واحد؛ وهو البعد العربي. على رفاقنا في الثورة الفلسطينية أن يطلعوا على مكونات هوية شعبنا بالمغرب، وعمومًا في المغرب الكبير، وهي الهوية الأمازيغية العربية والإسلامية الإفريقية.

سيطلب أيضًا من القوى المناضلة ضد التطبيع فضح المقايضة بين الوضع في الصحراء الغربية وبين الاعتراف بالكيان الصهيوني، وأن ما يسمى بالجالية المغربية في فلسطين المحتلة هم صهاينة يخدمون المشروع الاستعماري ولا علاقة لهم بالشعب المغربي.

فمن أجل تحقيق الوضوح وتعميق القناعات بها؛ وجب على القوى المناضلة القيام بالدراسات والتحاليل والمحاضرات والندوات على أوسع نطاقٍ شعبي، وتشكيل منتدياتٍ وتجمعاتٍ وتنسيقياتٍ بين كل المهتمين بمقاومة التطبيع. قضايا التغلغل الاقتصادية، والثقافية، والأكاديمية، والإعلامية، والسياسية...

يمكننا إجمال أهداف الخطة التي على القوى المناضلة وضعها كجوابٍ على المستجدات في ما يلي:

- التراجع عن اعتراف النظام المغربي بالكيان الصهيوني وقطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية.
- تجريم التطبيع ورفضه شعبيًّا.

ولبلوغ هذه الأهداف يتعيّن ابتكار أليات التعبئة الحزبية والشعبية عبر:

- تشكيل فرق عمل لإنجاز التقارير والدراسات والمعلومات حول التغلغل الصهيوني.

- يجب استحضار أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في إنجاح خطة النضال من أجل إسقاط التطبيع في ظل الشروط الراهنة
- خلق شبكة إعلامية قادرة على الدعاية للخطة والتحريض على إنجاز المهام، وتجسيد الشعارات المرفوعة في كل فترة أو مرحلة.
- ربط التحركات الشعبية المغربية بالحركة المناضلة على الصعيد المغاربي والعربي والدولي؛ للضغط على الأنظمة المنخرطة في التطبيع من أجل وقفه، وسن قوانين وتشريعات تجرمه.

أما من حيث أهم أساليب الخطة، فإننا نعد كل أساليب النضال مطلوبة، ولا يجب استبعاد أيٍّ منها. إن الانخراط في هذا الأسلوب أو ذاك تمليه الشروط الموضوعيّة، وكذلك نضج الشروط الذاتية.

لعلّ أحد أهم هذه الأساليب؛ وهو المقاطعة الشعبية، وقد تدربت عليها الجماهير المغربية في مناسباتٍ عدّة، وأصبحت بفضل التعبئة الجديدة عبر وسائط التواصل الاجتماعي أكثر الأسلحة فتكًا، وإحداث الخلل وتفجير التناقضات في صفوف الأعداء.

ولهذا الأسلوب من النضال شروطه، فيجب أن يكون منظّمًا واعيًا؛ له أهدافٌ يمكن القياس عبرها بنجاحِ أو فشل الشعارات والخطوات، ويمكن عبر التقييم إعادة صياغة تفاصيلَ جديدةٍ لخطّةٍ مناهضةٍ التطبيع ببلادنا.

رؤيتُنا لمقاومة الصهيونيّة وسبل مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني (*)

معاد الجحري

عضو الكتابة الوطنيّة للنهج الديمقراطي المغربي/ المغرب

أوّلًا: رؤيتُنا للتضامن مع الشعبِ الفلسطيني:

في مختلِف بقاع العالم، تناهض الإنسانيّةُ التقدميّةُ الصهيونيّةَ والكيانَ الصهيوني من منطلق أن الكيان الصهيوني كيانٌ قائمٌ على الاستعمار الاستيطاني، وعلى الأبارتايهد؛ وهو يسعى إلى الإجهاز على الشعب الفلسطيني واجتثاثه من أرضه. والمعروف أن الصهيونية تقوم على أساس ادّعاءٍ إيديولوجي؛ مفادُهُ استحالةُ تعايش اليهود مع غيرهم من ذوي دياناتٍ أخرى، لذلك تسعى جاهدةً إلى بناء دولةٍ يهوديّةٍ، وتعمل على إفراغ الكيان الصهيوني ومجمل الأراضي الفلسطينية من العناصر غير اليهودية (إصدار قوانينَ عنصريةٍ وعلى رأسها قانون القومية)، كما كانت النازية تهدف إلى بناء دولةٍ خاصةٍ بالجنس الآري. وكما قرصنت النازية رمزها من البوذية – وهي ديانةٌ مسالمةٌ لا علاقة لها بهمجية هتلر – قرصنت الصهيونيةُ نجمةَ داوود من اليهودية؛ لتوهم البشرية بأنها الممثل الأوحد لليهود عبر العالم أجمع.

إنّ قرار الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلًا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري (10 نونبر 1975) كان قرارًا سديدًا وقد "طالب جميع دول العالم بمقاومة الإيديولوجية الصهيونية التي تشكل خطرًا على الأمن والسلم العالميين". مع الأسف تم إلغاؤه في 16 ديسمبر 1991، كشرطٍ مسبقٍ لمشاركة الكيان الصهيوني في مؤتمر مدريد، وفتح هذا عهدًا جديدًا من تهميش الأمم المتحدة واحتقارها، وتجميد قراراتها على علاتها، وخنقها ماليًّا والانسحاب من بعض مؤسساتها سيرًا على خطى الفاشية في تعاملها مع عصبة الأمم (إيطاليا وألمانيا واليابان).

إن الحل الديمقراطي الذي تؤكده الوقائع على الأرض، يكمن في هزم الصهيونية، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني؛ يتعايش فيها الجميع مهما كانت معتقداتهم. وبالنسبة لشعوب منطقتنا العربية والمغاربية، وفضلًا عمّا سبق، فإنّ الكيان الصهيوني كصنيعةٍ استعماريّة؛ يشكّل قاعدةً متقدمةً للسيطرة الإمبريالية، وخاصةً الأمريكية على هذه الشعوب، وهناك اتفاقٌ استراتيجي بين الولايات المتحدة وكيان الاحتلال منذ الثمانينات، يلتزم بمقتضاه الطرفان بالحفاظ على مصالح كلٍّ منهما في المنطقة. ونحن نعد أن الإمبريالية الغربية، وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية؛ هي العدو المشترك والأكثر شراسةً لشعوب العالم قاطبةً، وأن الكيان الصهيوني عدوٌّ لشعوب المنطقة كلّها، وليس للشعب الفلسطيني وحدَه. ولذلك، فإنّ مقاومة العدو الصهيوني بالنسبة لنا، هي أكثر من مجرد تضامنٍ مع الشعب الفلسطيني، بل هي نضالٌ ضروريٌّ ضد الإمبريالية الغربية، وخاصةً الأمريكية والصهيونية؛ فضلًا عن الأنظمة الرجعية العميلة، القائمة على التبعية والاستبداد، ولهذا السبب العميق عدّت الحركة التقدمية في المغرب أن القضية الفلسطينية؛ قضيّةٌ وطنيّة.

ثانيًا: التطبيعُ مع العدو الصهيوني:

نلاحظ اليوم تسارع خطوات التطبيع؛ بسبب اختلال موازين القوى في غير صالح القضية الفلسطينية، وقد تعمق هذا الاختلال؛ بسبب اتفاقية أوسلو المذلة (فرساي فلسطينية كما سماها إدوارد سعيد) التي كان من نتائجها الاعتراف بالعدو والتعاون الأمني معه، وانقسام الصف الفلسطيني، والمزيد من الاستيطان؛ أضحت معه الضفة

الغربية عبارةً عن مستوطنةٍ كبيرة، تنتشر فيها تجمعاتٌ سكنيةٌ فلسطينيةٌ تحيط بها المستوطنات من كلِّ ناحية. والحقّ، فإني لا أعرف حركةَ تحررٍ وطنيٍّ جديرةً بهذا الاسم؛ تنسق مع الاحتلال. هذه الخطوات هي في حقيقة الأمر ترسيمٌ وإشهارٌ لعلاقاتٍ كانت قائمةً على أكثر من مستوًى، ونحن نخشى أن يأتيَ الدورُ على المغرب في القادم من الأيام، ولهذا فكلُّ القوى المغربية المناهضة للتطبيع معبئةٌ وتوجد اليوم في حالة استنفار.

إن التطبيع بين الدولة المخزنيّة في المغرب والكيان الصهيوني قديمٌ ومتنوع، ونقتصر في هذا الحيز على نماذجَ صارخةٍ منه:

1- تهجير اليهود المغاربة: حطم الاستعمار الفرنسي علاقة التعايش والأخوة التي كانت سائدةً بين اليهود والمسلمين على أرض بلدهم المغرب، بمنح اليهود الجنسية الفرنسية، أو ضمان تدريسهم في المدارس الفرنسية، ففي سنة 1948 كان عدد اليهود المغاربة حوالي 250 ألف، تم تهجيرهم عبر الوكالة الصهيونية بالمكشوف، وبعلم السلطات؛ فبين 1955 – 1956 تم تهجير، نحو 60 ألف يهودي مغربي، وفي 1961 سمح الحسن الثاني بالمزيد من التهجير، وتم ترحيل، نحو80 ألف آخرين، وبعد حرب أكتوبر 1973 تم ترحيل 40 ألف إلى فرنسا.

2- السماح للموساد بالتجسّس على أشغال قمة الجامعة العربية (شتنبر 1965) وكان ذلك ثمنًا لتورّطه في اغتيال المهدي بن بركة.

3- المجال الفلاحي: اقتناء البذور والأدوية والتجهيزات وحضور المنتديات، منها معرض الثمور بارفود من طرف شركة "نيتافيم" التي أنشأت فرعًا لها في المغربK قيمته 3 مليون دولار، كما فازت مؤخرًا إحدى الشركات الصهيونية بصفقةٍ من أجل محاربة مرض النخيل بجهة الشمال؛ الأمرُ الذي نتصدّى له بكل حزم.

4- الملاحة البحرية: تعمل شركة "زيم" في المغرب منذ أكثر من 32 سنة، وبرمجت 6 رحلات في الأسبوع ما بين مينائيْ الدار البيضاء وحيفا، على مرأى السلطات، وتتعامل مع شركاتٍ مغربيةٍ معروفة.

5- المجال التكنولوجي: اقتناء طائراتٍ من دون طيارٍ وتجهيزاتٍ إلكترونيّةٍ خاصةٍ بطائرة F16 تسمح للعدو بالتجسّس عليها، والتحكّم فيها وتطبيق "بيكاسوس" للتجسّس على هواتفِ المعارضة...

6- المجال الأكاديمي والثقافي والسياحي والديني: وهو من أخطر أشكال التطبيع؛ لأنه يهدف إلى السيطرة على وجدان شعبنا وإقناعه بجدوى العلاقة مع الكيان الصهيوني، ويتم هنا الركوب بشكلٍ خاصٍّ على ما ورد في الدستور بخصوص المكوّن العبري للهوية المغربية؛ لتسهيل التطبيع وتوسيعه في هذا المجال، بدعوى الأصول المغربيّة لليهود المعنيّين.

ثالثًا: ما العملُ لمواجهة التطبيع؟:

يوجد في بلادنا عددٌ مهمٌّ من الهيئات المناهضة للتطبيع والمساندة للشعب الفلسطيني، من بينها الشبكةُ الديمقراطيّةُ المغربيّةُ للتضامن مع الشعوب، التي تأسست في فبراير 2011، وتضم عددًا مهمًّا من التنظيمات الديمقراطيّة السياسيّة، والنقابيّة والحقوقيّة والشبابيّة والنسائيّة والثقافة... وغيرها، وتعد حركة "البدس" المغرب أحد المكونات المهمّة للشبكة التي يجب النهوض بها وتوسيعها. وبالمناسبة، فإنّ قرار القضاء الأوروبي والقضاء

الألماني يعدُّ انتصارًا لحركة "البدس"، أما تصريحات "بومبيو" على أثر زيارته المستفزة لإحدى المستوطنات والجولان (منتصف نونبر 2020)، بعزم الإدارة الأمريكية اعتبار هذه الحركة معادية للسامية، واتخاذ إجراءات ضدها، فيعني أن "البدس" كبدت العدو خسائرَ فادحةً، وأنها في الطريق الصحيح.

تكمن أهداف الشبكة في حشد مختلِف أشكال التضامن مع شعوب العالم كافة، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني؛ من أجل حقها في تقرير المصير واحترام حقوق الإنسان، ومناهضة السيطرة الإمبريالية والصهيونية والمناصرين لها والمطبعين معها، مهما كانت مواقعهم، ومناهضة الرجعية والفاشية والعولمة الليبرالية المتوحشة...

تتبنى الشبكة فكرة العمل الوحدوي كمبدأ أساسي، حيث تعمل مع أكثر من 40 منظمةً ديمقراطيةً على أساس أهداف مشتركةٍ تم تحديدها في ندوة 2 سبتمبر 2020. كما تعمل في إطار الائتلاف المغربي من أجل فلسطين ومناهضة التطبيع الذي يضم قوى ديمقراطية ووطنية وإسلامية، منها المرصد المغربي لمناهضة التطبيع وتدافع عن استمرار هذا الائتلاف.

المهام العاجلة للشبكة هي مخرجات الندوة المذكورة أعلاه، وهي بتركيز:

- التأكيد على كل الأشكال النضالية السلمية في مواجهة التطبيع، بما في ذلك تنظيم وقفات ومسيرات احتجاجية واعتصامات وإضرابات عن الطعام.
- مواصلة الضغط على الدولة حتى الإعلان رسميًّا عن قطع أي علاقةٍ مع الكيان الصهيوني، وعلى البرلمان بغرفتيه لإخراج مشروع القانون، ضد تجريم التطبيع الموضوع في الرفوف منذ 2013.
- إصدار عريضةٍ ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني للتوقيع مركزيًّا ومحليًّا وتوجيه نداءٍ للشعب المغربي للتصدّي لكلّ أشكال التطبيع.
- التصدّي لمحاولات الركوب على مفهوم المكوّن العبري للهوية المغربية الوارد في الدستور بغرض صهينته.
- التأكيد على أهميّة المواجهة الثقافيّة والفنيّة، وفي هذا الإطار العمل على تنظيم أنشطة فنيّة.
- تنظيم أسبوعٍ وطني للحثّ على مقاطعة بضائع الشركات المساندة للكيان الصهيوني.
- العمل على خلق مجموعاتٍ ضد التطبيع بصيغة؛ فنانون ضد التطبيع؛ محامون ضد التطبيع؛ صحافيون ضد التطبيع؛ رياضيون ضد التطبيع؛ برلمانيون ضد التطبيع...
- العمل في عمق المجتمع لتسفيه الصهيونية من أساسها، وإدراج القضية الفلسطينية في جدول الأعمال وضمن أنشطة مختلف التنظيمات المناهضة للتطبيع.

رابعًا: خلاصة :

إن مناهضة التطبيع ليست سوى جزءٍ من معركةٍ أشملَ على طريق تحرير فلسطين، ونؤكد أن التطبيع طريقةٌ لشراء صمت الإمبريالية على جرائم النظام وطبيعته الاستبدادية، وأن موقع المغرب – كبلدٍ عانى من الاستعمار – يجب أن يكون إلى جانب الشعوب المستضعفة والمقهورة والمضطهدة، وليس إلى جانب أعداء الشعوب وعلى رأسهم أمريكا، والكيان الصهيوني ومشيخات الخليج؛ الغارقة في التخلّف والرجعيّة، وأن شعبنا لا مصلحة له في ربط علاقةٍ مع كيانٍ لقيطٍ قائمٍ على سرقة أراضٍ ومياهٍ من غيره، وتشريد شعب بأكمله.

*** كتبت هذه المقالة قبل إشهار المغرب لعلاقته مع الكيان الصهيوني، تحت ما يسمى التطبيع.**

القوميّةُ العربيّةُ طريقُ الخلاص: نحو مشروعٍ عربيٍّ مقاوم (ج 1)

غسان أبو نجم

كاتبٌ سياسي/ الأردن

تدفعنا التغيراتُ السياسيةُ على الصعيد العالمي (في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية) وتوجه معظم الأمم نحو الانكفاء القومي، رغم اندماجها اقتصاديًّا ثم سياسيًّا ضمن المنظومة العالمية بشقيها الإمبريالي والاشتراكي لكسر حاجز الاندماج الكلي ضمن هذه المنظومات لاعتباراتٍ قوميّة، لها أسبابها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأحيانًا الأخلاقية، لتعيد بناء قوميات مرتبطة بالجغرافيا أكثر من الارتباط التاريخي لهذه الأمم؛ تدفعنا إلى ضرورة إعادة صياغة منهجٍ قوميٍّ عربيٍّ بوصف هذه الأمة تدور في فلك المحيط الرأسمالي، ليس من أجل تحسين شروط تبعيتها لهذا المعسكر، وإنّما محاولةٌ لرسم مشروعٍ عربيٍّ مقاوم؛ يُخرج هذه الأمة من فلك التبعية للمعسكر الرأسمالي، وصياغة مشروعٍ نهضويٍّ خاصٍّ بها؛ يعيد بناء علاقات إنتاجية ذات صبغة عربية مستقلة البنية الإنتاجية القائمة، واستغلالها نحو بناء بنية رأسمالية اقتصادية؛ تزيل التشوه البنيوي وتصيغ العلاقات الإنتاجية بطرق ووسائل ثورية؛ تضعها سياسيًّا ضمن دائرة الاستقلال وإلغاء التبعية.

من المفيد أن ندرس هذه التغيرات؛ ضمن رؤيةٍ منهجيةٍ ماديةٍ بإطارها التاريخي، وإلقاء الضوء على النموذج البريطاني والنموذج الروسي للإفادة نظريًّا؛ من تجربة كلٍّ منهما في إحياء الفكر القومي في كلا البلدين، مع التأكيد على اختلاف كل تجربة عن الأخرى؛ من حيث المنطلقات والأهداف. ولإغناء البحث في هذا المشروع أناشد كل الغيورين والشرفاء من أبناء أمتنا؛ للمساهمة الفاعلة من أجل صياغة مشروعٍ قومي عربي مقاوم، حتى لا نظل نحصد الشوك في ظل عالمٍ يطحن الضعفاء ويستغلهم حتى النخاع، ويحذف جماهير الشغيلة فيها في بحر الاستغلال والاستلاب وتنهب مقدراتها بأشكال الاستعمار الكولونيالي كافة، سواء أكان مباشرًا أو عبر ربطه بالكارتلات الاحتكارية.

يبدو أن فوز دونالد ترامب القومي/ الشوفيني رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية وقبله دعوات ساركوزي الفرنسي لبناء فرنسا القوية كوطنٍ قومي فرنسي؛ يحي آثار أجدادهم والتمسك بالهوية الفرنسية، كعنوان يقف خلفه جمهور فرنسي عريض، وانكفاء بريطانيا نحو إحياء قوميتها العريقة، ورفضها الانصهار الفعلي ضمن الاتحاد الأوروبي ورفضها تغيير عملتها، ومحاولة الخروج سياسيًّا من عباءة أمريكا واحتجاجات الأمة البريطانية على حكوماتها لانصياعها للإرادة الأمريكية بوصفها أمةً جاهلةً وشعوبها أغبياء، يبدو أن هذه التغيرات تفتح الباب من جديدٍ لدى المواطن العربي والمثقفين العرب إلى إعادة طرح فكرة الوحدة العربية وصياغة مشروعٍ عربيٍّ نهضوي؛ يعيد بناء أسس الوحدة العربية ضمن رؤيا واضحة، وأسس بنيوية إنتاجية تؤسّس لاقتصادٍ قوي غيرِ مشوه؛ مستفيدين من مقدرات أمتنا، ومحققين حلم جماهيرها الذي كاد أن يتلاشى أمام فشل تجارب الوحدة التي خاضها العديد من القادة العرب؛ كان أبرزها تجربة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، هذه التجربة رغم قصر عمرها وفشلها لأسبابٍ سنأتي على ذكرها لاحقًا ظلّت تعيش في عقل جماهير الأمة المتعطشة للحرية والاستقلال والوحدة.

لم يقدر لهذه الأمة أن تستنشق هواء الحرية والاستقلال الحقيقيين منذ عشرات السنين، فقد رزحت هذه البلاد تحت الحكم العثماني؛ عاشت فيها أقسى درجات الاستغلال والنهب والسلب عبر الضرائب التي بلغت عشرات

الأنواع؛ تُقاسِم الفلاح المُنتج لقمة عيشه، وتسرق من التجار والصناع في المدن جهدهم وريع تجارتهم، ولم يقف ظلم الحكم "العسملي" عند حد نهب جهد ومقدرات هذه البلاد، بل سُحب أبناؤها لحروبٍ ليس لهم فيها مصلحة، التي عرفت بسفر برلك، حيث اقتيد شباب هذه البلاد إلى حروب طويلة، كانوا هم وقودها وأعلن المُحتل التركي الحرب على العربية كقومية؛ عبر منهج التتريك الذي حاول تغيير عادات وتقاليد ولغة هذه الأمة لكي يسهل ضمها إلى الإقطاعية التركية البغيضة، التي جلبت الويلات لأمتنا وأدخلتها في عصرٍ ظلامي دام عشرات السنين. لسنا هنا بصدد الحديث عن الويلات التي جلبها الاحتلال التركي لبلادنا العربيّة رغم فظاعتها، ولكن لكي نلقي الضوء على بداية تنامي الشعور القومي العربي لدى الجماهير العربيّة التي ضاقت ذرعًا بالمحتل التركي، وبداية إدراكها بأن هذا التركي الذي يسرق وينهب ويفرض الضرائب ويقتل خيرة شبابنا، ليس أخًا مسلمًا يستظل بمظلة الإسلام، إنما عدوٌّ غاشمٌ ولصٌّ وسارقٌ ومستغل، ويجب محاربته وتطهير البلاد العربيّة من ويلاته لينشأ حركات تحررية عربية ضد المحتل التركي، هدفها تحرير البلاد والعباد منه ومن ويلاته وإعادة إحياء قومية هذه الأمة وعروبيتها، بعد أن حولها الاحتلال العثماني إلى محميّةٍ تركيّةٍ لا تملك ماءها وهواءها ولا تمتلك السيطرة على حدودها أو قرارها.

على ضوء تنامي الظلم والاستغلال الذي مارسه المحتل التركي، وتنامي حالة الغضب الجماهيري ضد الاضطهاد والسلب والنهب؛ بدأ الشعور القومي العربي بالتبلور ليصبح وعيًا جماهيريًّا لضرورة تحرير الأمة العربية؛ من نير الاحتلال وإعادة الهيبة لهذه الأمة وللحفاظ على مقدراتها من السطو التركي؛ فظهرت حركات تحررية نادت بالقومية العربية، وضرورة تفعيل دور القوى العربية الحية، وانطلقت عدة حركات بدءًا من الحجاز، حيث أعلن الشريف الحسين بن علي "الثورة العربية الكبرى" عام ١٩١٦، وقاد الملك فيصل جيشًا انطلق به تجاه دمشق عبر الساحل الفلسطيني ليلتقي بجيش اللبني الذي تجاوز العقبة تجاه دمشق، ولم يتمكن الملك فيصل من إقامة حكمه في سوريا؛ بسبب معارضة الفرنسيين له، فاتجه نحو العراق وأقام مملكته، هناك ليسدل الستارة على حكم الأتراك للبلاد العربية عام ١٩١٨.

حاول الشريف حسين بن علي إقامة دولة عربية واحدة تحت مسمى الدولة العربية المتحدة، لكن قوى الاستعمار البريطاني والفرنسي التي دعمت حركته للتخلص من الاحتلال العثماني للوطن العربي، لم يكن لتسمح بوحدة عربية أن تقام في أرجاء هذا الوطن، فتم الإعلان عن دويلات عربية مقسمة وممزقة (كما حددتها اتفاقية سايكس بيكو) وضعت تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي ليخلق الاستعمار الكولونيالي المباشر؛ واقعًا جديدًا قائمًا على خلق دويلات ضعيفة وتابعة؛ مستبدلًا الاحتلال العثماني بالاحتلالين الفرنسي والبريطاني ليبدأ العمل من جديد ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي .

أود أخيرًا أن أُوضح بأن ما أوردته في هذا الجزء من المقالة هي أحداث تاريخية آثرت المرور بها بقصد الربط التاريخي بين حركة التحرر العربي المعاصرة، وبين عمقها التاريخي، في تبلور الوعي القومي العربي فقط، وليس بقصد دراسة تاريخ الأمة في هذه الحقبة، والتي تحتاج مجلدات لتناولها.

القوميّةُ العربيّةُ طريقُ الخلاص: نحو مشروعٍ عربيٍّ مقاوم (ج 2)

غسان أبو نجم

كان عام 1918عامًا مفصليًّا في تاريخ الأمّة العربيّة، ليس لخلاص هذه الأمة من المحتل التركي، بل لوقوع الوطن العربي تحت نير أعتى احتلالٍ كولونيالي عرفه التاريخ البشري من جهة، وبداية تحقيق الحلم الصهيوني في إقامة وطنٍ لهم في فلسطين؛ بناءً على وعدٍ قطعه وزير خارجية بريطانيا بلفور لروتشيلد الصهيوني الذي سمّي الوعد باسمه (وعد بلفور) عام 1917.

لقد عمل الاستعمار البريطاني، وبالشراكة مع الاستعمار الفرنسي، على دحر تركيا الرجل المريض من المنطقة العربيّة لتحتلّها احتلالًا مباشرًا وفرض الوصاية عليها، وإقامة سلطة انتدابٍ عبر مبعوثين ساميين يشرفون على إدارة هذه البلاد، وأدّت النتائج التي تمخّضت عن الحرب العالميّة الأولى إلى إعادة اقتسام العالم بعد انتصار الحلفاء، وظهور قوى رأسماليّة جديدة ذات نفوذٍ (بريطانيا، أمريكا، فرنسا)، وظهور معسكرٍ جديدٍ هو المعسكر الاشتراكي بعد نجاح الثورة البلشفية، وتشكّل الاتحاد السوفييتي ومن حوله دول المنظومة الاشتراكية (ألمانيا الشرقية، رومانيا، تشكوسلوفاكيا، بولندا) وباقي بلدان المعسكر الاشتراكي؛ مما أعاد تمحور العالم من جديد، وأضحت دول العالم أماكن تجاذبٍ لكلا المعسكرين؛ فكان الوطن العربي تحت الاحتلال الكولونيالي البريطاني، الفرنسي، اللتين اقتسمتا الوطن العربي فكانت لبنان، سوريا، تونس، الجزائر، المغرب تحت الاحتلال الفرنسي، وأضحت العراق دول الخليج الناشئة الأردن فلسطين، السودان، مصر، تحت الاحتلال البريطاني محولين، بذلك الوطن العربي إلى دولٍ مجزّأةٍ تابعةٍ للاحتلالين، وأصبحت مقدرات وثروات وطننا العربي تحت سيطرتهما.

أمام هذا الواقع الجديد ودخول الرأسمالية العالمية مرحلتها العليا (الإمبريالية) وتوسع انتشار الفكر الاشتراكي على الصعيد العالمي؛ ازدادت وتيرةُ الصراع العالمي بين المعسكرين، مما فرض حالةً من التكتّل الاقتصادي/السياسي عالميًّا بين المعسكرين، وبشكلٍ متوازٍ بدأت حركات التحرّر من الاستعمار تتوسّع وتنتشر، وكان في معظمها بدعمٍ وتأييدٍ من الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية؛ سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا كقوى مناهضة للاستعمار الإمبريالي العالمي.

بدأ الاحتلال الكولونيالي البريطاني والفرنسي ببسط سيطرته على أجزاء الوطن العربي كافة، وساعده في ذلك طبقة الإقطاع المحلي التي وجدت في الاحتلال الجديد مخلّصًا لها من نير الاستعمار التركي، حيث قدم قادة الاستعمار الجديد تسهيلات جهويه لممثلي الإقطاع في الريف العربي، مقابل تقديم تسهيلات للمندوب السامي في إحكام السيطرة على البلاد والعباد، ومنع أي توجهٍ وطني مناهضٍ للاحتلال من جهة، والتسويق للاحتلال بوصفه الحليف المخلص من نير الاحتلال التركي من جهةٍ أخرى، وقد أدّى الإقطاع العربي في هذه الحقبة دورًا سياسيًّا مهمًّا في إرساء الاحتلال وإطالة عمره، بل أدّى الإقطاعيون دور الشرطي المحلي والمخبر الصادق والمروج الأمين للاحتلال وسياساته، ولكن أينما وجد احتلال هناك ثورة، هكذا هي صيرورة التاريخ، وأحد أبسط قواعد الصراع؛ فالاصطفاف الذي شهده معسكر الاحتلال مع الإقطاع المحلي (ملاكي الأراضي) في الريف مع طبقةٍ برجوازيّةٍ مدنيّةٍ ناشئةٍ في رحم الإقطاع (تجار المدن/فئة المرابين/ملاكي العقارات) التقت مصالحها وفرضت عليها الضرورة

ذلك قابلها جماهير الفلاحين الفقراء في الريف والعمال البسطاء وشريحة من المثقفين والمهنين المهرة (أطباء/محامين) في المدينة.

لقد كانت حدة الصراع الطبقي واضحة المعالم، حيث عاشت الجماهير العربية استغلالًا مركّبًا؛ استغلال الإقطاع اقتصاديًّا، والاستغلال بكلّ أنواعه من المحتلّ الأجنبي، هذا الواقع سرّع بوتيرة ظهور حركاتٍ وطنيّةٍ تحرريةٍ رفعت شعار التخلص من الاحتلال الأجنبي ونير الإقطاع معًا. شهدت الحقبة ما بين ١٩١٨_١٩٤٨ ظهور العديد من حركات التحرر العربية المناهضة للاستعمار الأجنبي وحلفاؤه الإقطاعيين وبعض القادة السياسيين ذوي الأصول القبلية/العشائرية والبرجوازية الناشئة في المدن. وما ميز هذه الحركات أنها كانت عفويه غلب عليها الطابع الفردي وسيطر عليها التوجه الديني، بمعنى أنها لم تكن تمتلك أيديولوجيا عقائدية ونظرية ثورية تواجه بها المحتل، إضافة إلى ضعف القدرات المادية والخبرة العسكرية، وافتقارها للرؤية السياسية (ثورة العشرين في العراق 1920، وثورة عام 1941 ضد الاستعمار البريطاني، كذلك ثورة عام 1925 في سوريا ضد الاستعمار الفرنسي، وثورة عام 1936 في فلسطين، وثورة عام 1919 في مصر ضد المحتل البريطاني)، وهذه السمات العامة ميزت معظم حركات التحرر المحلية الناشئة من شمال الوطن العربي إلى جنوبه، سوى بعض الأحزاب والحركات المنظمة، التي امتلكت نظرية ثورية عقائدية كالأحزاب الشيوعية التي بدأت نشاطها بدعمٍ وتوجيهٍ من الاتحاد السوفيتي.

خلاصة القول: إن هذه الحركات التحررية الناشئة لم تكن تمتلك توجهًا عروبيًّا واضحًا، وإنما غلب على معظمها التوجه الديني أو التوجه الأممي اللذان لم ينجحا في بلورة مشروعٍ فكريّ عربيّ يسعى إلى إعادة توحيد الأمة العربية، رغم الدور النضالي الذي أدّته هذه الحركات في مقارعة الاحتلال البريطاني/ الفرنسي، ولكن شكلت الأرضية الخصبة لظهور تياراتٍ وحركاتٍ ذات توجهٍ عروبي مقاوم، بدأت بالظهور والتبلور على امتداد الوطن العربي؛ وأسهم في سرعة ظهورها احتلال فلسطين إبان حرب عام ١٩٤٨ من قبل العصابات الصهيونية المدعومة من الاستعمار البريطاني.

كان عام 1948 عامًا مفصليًّا في تاريخ الأمة العربية، بل والعالم أجمع، حيث أدى الاحتلال الصهيوني لفلسطين وتهجير سكانها الأصليين على الدول العربية المحيطة بدعمٍ بريطاني وإمبريالي عالمي إلى إعادة رسم خريطة العالم العربي من جديدٍ من جهة، ونشوء فكرٍ سياسيّ قوميّ عروبيّ مناهضٍ للاحتلال الصهيوني من جهةٍ أخرى. لقد أنجزت بريطانيا الوعد الذي قطعه وزير خارجيتها بلفور لروتشيلد الصهيوني بإقامة دولةٍ لليهود في فلسطين حين أعلنت حربًا علنيةً مفتوحةً على فلسطين؛ عبر دعمها للعصابات الصهيونية التي توافدت على فلسطين – كما أسلفت سابقًا – هذه العصابات الصهيونية المسلحة بدأت باقتحام المدن والبلدات الفلسطينية؛ مرتكبةً أبشع الجرائم ضد شعبنا الفلسطيني (دير ياسين/الطنطورة/أبو شوشه وغيرها الكثير)، وتشيع الرعب في صفوف الشعب الفلسطيني الذي أصبح معزولًا ومحاصرًا من القوات البريطانية من جهة التي سهلت تسليح وتدريب وتسهيل حركة العصابات الصهيونية، ووقفت ضد أي محاولة للمقاومة الفلسطينية، وحاصرت المدن والقرى الفلسطينية؛ لتسهل عملية الاحتلال القسري للعصابات الصهيونية، بدل السكان الأصليين، وسهلت عمليات الهجرة

الجماعية للجماهير الفلسطينية؛ عبر الطرد القسري وعبر إشاعة حالة من الرعب من مجازر جماعية ارتكبها الصهاينة من جهة أخرى.

لقد استخدمت العصابات الصهيونية الحرب النفسية واعتمدت على الدعم اللوجستي البريطاني، إضافة إلى الدعم السياسي العالمي الذي وفر حالة الإحلال لعصابات مستقدمة بدل شعب آمن في بلاده فلسطين؛ رافقه حالة من التواطؤ والخذلان العربي الرسمي، وضعف وعي وتعبئة جماهيرية وغياب الأحزاب السياسية المنظمة والقائدة للجماهير العربية.

إن الاحتلال لفلسطين التاريخية لم يبدأ عام 1948، بل بدأ منذ قدوم أول مغتصب صهيوني إليها، منذ الاحتلال التركي، ودخول العصابات الصهيونية في عهد الاستعمار البريطاني، وما كان عام 1948 سوى عام الانقضاض الرسمي العلني على أرض فلسطين، وتهجير شعبها واقتطاع جزء مهمّ من فلسطين التاريخية لعصابات صهيونية لتقيم دولة عصابات بدعمٍ عالميٍّ وخضوعٍ عربيٍّ رسمي، وليفقد الوطن العربي جزءًا مهمًّا من أراضيه؛ شكل فقدانه البداية الحقيقية لتشكل الوعي العربي وبداية ظهور تياراتٍ فكريةٍ وسياسيةٍ ذات طابعٍ عروبيٍّ لتشكل المقدمات النظرية لظهور الفكر القومي العربي.

الأمّةُ العربيّةُ أمامَ إشكاليات وجودها (*)

محمد صالح التومي . المعروفي

كاتبٌ سياسيّ/ تونس

تتوالى على الوطن العربي المصائب والويلات، وتنصبّ عليه أحقادُ الإمبرياليّة المتصهينة [1]، وهي أحقادٌ تقع في الحقيقة على جميع الأمم والشعوب المضطهدة والمستضعفة، ولكنها تركّز من موقع الاستهداف الرئيسي على الوطن العربي في هذه اللحظات من التاريخ بالذات، وهي اللحظات التي انتقل فيها الاستعداء جهارًا من المعسكر الاشتراكي حال تهاويه، إلى ما وقعت تسميته في أدبيات الإمبريالية بالشرق الأوسط الكبير، وهي منطقةٌ جغرافيةٌ شاسعةٌ تمتدّ حسب تحديدات مراكز دراساتهم (الثينك – تانكس) من موريتانيا إلى تخوم باكستان، مرورًا بكامل جغرافية الوطن العربي بمغربه ومشرقه. إن قوام الأوطان هي الأرض، والإنسان، والتاريخ، وهذه الدعامات الثلاثة تتعرض عربيًّا إلى أبشع الجرائم، دون حسيبٍ على مرأى ومسمع ما يسمّى بـ "المجتمع الدولي"، بل بفعلٍ منه إذا وقفنا عند التعريف الذي يعطيه له صاموئيل هينتغتون، كـ "اسم جمعي مُلطّف يضفي الشرعية على مصالح أمريكا والقوى الغربية الأخرى".

فالأرض قد استبيحت جهارًا، وفلسطين أكبر شاهدة على هذا منذ البداية، ولن تبقى الوحيدة؛ لأن الأمثلة التي تتالت كلها معروفة، على غرار العراق وسوريا ولبنان وليبيا والسودان والصومال؛ أما التاريخ فقد نُهبت آثاره، ومُزّقت صفحاتٌ كاملةٌ من أحداثه، وزُيّفت أخرى تزييفًا فظيعًا في محاولةٍ مفضوحةٍ لتغييب الوعي بالزمن، وتشويش الرؤية، وشلّ الإرادة عن الفعل المنظم؛ أما الإنسان – وهو مدار الصراع النهائي – فهو مستهدفٌ في كيانه المادي؛ إذ يتعرض إلى التشريد والتقتيل، وتسيل دماؤه دون رحمةٍ وبغزارةٍ نادرةٍ في التاريخ، وتتناثر أشلاؤه حتّى أنّه يعزّ دفنه كاملًا أحيانًا كثيرة، فإذا كان عالمًا أو نابغةً فهو عرضةٌ للاغتيال وللموتِ الغامضِ المفبركةِ ذرائعُهُ، فلم تعد تطلع شمسٌ أو تغيب على أرجاء الوطن العربي إلا على الأحزان والمآتم التي أصبحت تجلل حياة شعبٍ عظيمٍ كان على مرّ الأزمان أحد دعامات الحضارات البشرية؛ الحميرية والبابلية والأكدية والفينيقية، على سبيل الذكر فقط، موجودة كلها لتبرهن على ذلك بصورةٍ لا يرقي إليها الشك؛ كما هو (أي هذا الإنسان) مستهدف زيادة على ذلك في كيانه المعنوي؛ إذ يتعرض إلى التجهيل الممنهج، وإلى محاولات الإذلال والتركيع، سواءً أكان ذلك من خلال المس بقيمه وبمقدساته وبرموزه، أو من خلال السعي إلى وضع روحه في قالب الخضوع توسّلًا بتغيير مناهج تربيته وتعليمه، وإمطاره صباحًا مساءً بمختلف البرامج التلفازية وغير التلفازية البليدة والحاثة، إما على الجمود والتقوقع على الذات، أو على الميوعة والانحلال، التي تبتعد به في الحالتين عن التركيز المفيد، وعن تحصيل المعارف، وتدفع به إلى غياهب الأمية بشكلها القديم (عدم معرفة التعامل مع الحروف) كما بشكلها الحديث (عدم معرفة التعامل الصحيح مع منجزات الثورة المعلوماتية)؛ إنها مؤامرةٌ إذن، ويُراد من خلالها أن تقف الأمة ساكنةً مشلولة، وكأنها نعاجٌ في حضيرة، وكأنّ أعداءها من الضباع القاتلة، فلا يدري أحدٌ على من ستقع الواقعة القادمة؛ فبعد العدوان على فلسطين وسرقتها من أهلها بداية، وبعد العدوان المتواصل منذ مستهل التسعينات من القرن العشرين على العراق، وبعد العدوان المتكرر على لبنان،

وبعد الصومال، ها هي كل من ليبيا والسودان وسوريا تخرج من قائمة الانتظار، ولا يدري أحد بالضبط على من ستدور الدوائر بعدها؟ وتلعب الأنظمة العربية الرجعية تلك الحاكمة لرقاب الناس بالحديد والنار، والمرتهنة للاستعمار دور الشريك الفاعل في هذه المؤامرة، فأرصدة النفط موضوعة كلها ببنوك الغرب، وأموال الشعوب على ذمة الأعداء وتحت تصرفهم، والقنوات التلفازية تسهم في جريمة تبليد الأذهان، وقد وصل الأمر بأحد المترفين من العرب إلى أن يكون في الوقت نفسه هو من يبث محتويات التمييع والانحلال الأخلاقي في إحدى قنواته، ومحتويات التقوقع السلفي بواسطة من يسمون بالدعاة من المتأسلمين في قناته الأخرى؛ وهناك إعراض منهجي من طرف هذه الأنظمة عن أي مجهودٍ تكاملي كفيلٍ بتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، هذا فضلًا عن الارتهان في ميدان الصناعة بصفةٍ شبه كليةٍ؛ لما تفرضه الشركات متعددة الجنسيات التي تتحرك كـ "قوى تعمل في الظلام دون راية، (لكن) بأسلحةٍ قويةٍ موزعةٍ على مواقعَ عديدةٍ ذات نفوذ"، على حد التوصيف البليغ الذي تركه لنا في شأنها شهيدُ الحركة الشعبية الشيلية خالد الذكر سلفادور ألندي في خطابه الشهير سنة 1972 على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبفعل إشراف هذه الشركات العابرة للحدود، على المؤسسات المالية المتحكمة في السياسات الكونية من طراز البنك العالمي للتنمية وصندوق النقد الدولي، وبفعل ارتباطها الوثيق بالمال الذي يملكه كبار المستثمرين الصهاينة المعروفة أسماؤهم، والأرقام المالية الطاغية لإسهاماتهم في رأس المال المعولم، وصولتهم نتيجة ذلك داخل صفوف الأوليغارشيا المالية العالمية بصورةٍ لم تعد خافيةً على أغلب الناس، فإن الأنظمة العربية العميلة التي – كما قلنا – ترفض تطوير علاقاتها البينية أصبحت تُجري دون حياءٍ جزءًا كبيرًا من معاملاتها الاقتصادية مع الكيان الصهيوني، بل وتهرول للتطبيع معه معترفةً بوجوده، وساعيةً فوق ذلك إلى تسييده على المنطقة أيضًا، ضاربةً عرض الحائط بالرأي العام للشعوب التي تحكمها، وهي الشعوب الطامحة للتحرر الوطني الفعلي من ربقة الاستعمار، والرافضة بقوةٍ للتطبيع مع العدو الصهيوني، كونها تدرك أنه غاصبٌ لأراضيها لا بالفعل فقط، بل بالنوايا التوسعية كذلك، وأنه متآمرٌ دائمٌ على نهوضها ونهضتها. فهنا تتنزّل وظيفة القمع الشديد للحرية المسلط على المواطن العربي، وهو القمع الذي يتغذّى من المخزون الاستبدادي القديم الذي يتدثّر ببعض الفتاوي المتأسلمة الظالمة، التي صاغها بعض الفقهاء الآكلين من موائد السلاطين؛ مخزونٌ كثيرًا ما يخلق توافقًا وحتى وحدة أحيانًا مع النزعات الاستبدادية الأخرى التي تتدثّر بالحداثة وتزعم "المعاصرة"، لأن الطرفين رغم تناقضهما الظاهري، الذي يحتد في بعض الأحيان، يمثلان شقوقًا كومبرادورية همّها فقط من يجني المنافع أكثر، ومن يحرز على أفضل العمولات، من خلال السمسرة مع الطغم المالية العالمية، وتقديم الخدمات لها على حساب كل سياسةٍ ذات طابع وطني أو قومي واجتماعي؛ ولذلك نجد أن الدول الإمبريالية رغم شعاراتها الحقوقية المبهرجة ترعى مثل هذا القمع، بل وتُنسّق بين طرفيه، كونها تستفيد عند النهاية منه، كما تسهر من أجل ذلك على تنظيم فيالق الشرطة والبوليس السياسي وعلى تدريبها وتجهيزها بأحدث الوسائل التقنية، وبأخبث أساليب الاضطهاد وأكثرها دمويةً أحيانًا؛ ولكن الأنكى من كل هذا هو أن هذا القمع الذي كانت وظيفته – ولا زالت – لجم روح الرفض، والتمرد، والمقاومة؛ قد أصبح على أيامنا هذه ذريعةً لتلك الدول الإمبريالية للاتصال بأطيافٍ من المعارضين، بغية تجنيدهم عند الإمكان بواسطة الاختراق الإيديولوجي والمال المشبوه لفائدة أجنداتها ومصالحها، وذلك بتعلّة: "مساعدة المنظمات غير

الحكومية والأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح، وتدريب الذين يترشحون منهم لمناصبَ سياسيةٍ ولعضوية البرلمانات على التفهّم..." (؟) وهي عبارات يجب أن تُقرأ حرفًا حرفًا، وأن تعاد قراءتها مرارًا عند اللزوم، حتي يدرك الجميع أن هذا "التفهّم" المطلوب ليس إلا الوصول بتلك المنظمات غير الحكومية، وبهؤلاء الأفراد إلى وضع أنفسهم في خدمة أية مصالح مهما كانت متناقضةً مع مصالح أوطانهم؛ علمًا هنا بأن هذه العبارات مأخوذة رأسًا من "بيان الحقائق" الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، حول مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط، وهو البيان الذي نشرته – مثلًا – جريدة "العرب" اللندنية بُعيدَ احتلال العراق بقليل، فلينظر الجميع عند هذا الحد إلى مدى قدرة الأموال المنهوبة من عند الشعوب على إدارة التناقضات عندما لا تجد هذه الأموال أمامها؛ إلّا الغباء وقصر النظر أو العمالة المفضوحة! فإذا أردنا تفسير هذا كله فليس علينا الذهاب بعيدًا؛ لأن صاموئيل بيرغر مساعد شؤون الأمن القومي لبيل كلينتون الرئيس الأسبق لأمريكا، سوف يقدم لنا هذا التفسير بكلمات ولا أوضح منها، وذلك في محاضرةٍ ألقاها على منبر هيئة السياسة الإسرائيلية في واشنطن بتاريخ 20 أكتوبر/ تشرين الأول 1999، أي قبل نشر البيان سابق الذكر بسنوات (فلننظر هنا إذن كيف يُخطط الأعداء ثم كيف يُنفذون!)؛ هذه المحاضرة كانت بعنوان (والرجاء التمعّن جيدا في هذا العنوان) : "الشرق الأوسط في الألفيّة الثالثة"، وقد جاء بها، ويا ليت الجميع يقرأون فعلًا ويتأملون: "إن الشرق الأوسط يعد وطنًا لإسرائيل التي نرتبط معها برابطةٍ خاصة، ذات جذورٍ من القيم والمصالح العضوية، وهذا ما يُفسّر أن التزاماتنا تجاهها حديديةٌ وأبديّة"، وهو كلام قد يغني عن كل إضافة، ولكن بيرغرلا يكتفي بذلك لإنارة من فهمهم ثقيل نسبيًّا فيضيف: "وما دام الشرق الأوسط الذي هو وطن إسرائيل يضم ثلثي احتياطات النفط في العالم، فإننا لا نريد أن تكون فيه أجواء سياسية وثقافية مناوئة لسياساتنا"؛ ثم إنه لا يقف عند هذا الحد؛ لأنه يذهب بكلامه إلى منتهاه الطبيعي والعمليّ (فهم كما رآهم التاريخ عمليون، وحضارتهم كلها مبنية على الحسّ العملي وليس على الحماسة والخطابة الفارغة والثرثرة)، وهكذا يعلمنا في مثل هذا السياق أنه لتحقيق الأهداف التي ذكرها: "لا بد من تصفية الينابيع العقائدية والعاطفية للصراع العربي مع إسرائيل، ثم جعل أية معارضة لإسرائيل وأمريكا معارضة غير مشروعة"، تُرى هل هناك من اشتمّ في هذا الكلام الذي قيل سنة 1999 بعض روائح ما سيُسمّى بعد عقد من الزمان بالرّبيع العربي؟ ينتهي كلام محدثنا هنا بعد أن أشار بكامل الوضوح إلى مربط الفرَس، فيبقى من واجبنا أن نوضح مثلما قلنا قبل هذا أن "الشرق الأوسط" المقصود هو ذلك الذي وقع تحديده أمريكيًّا وصهيونيًّا في منطقةٍ شاسعةٍ تمتد من موريتانيا إلى تخوم باكستان مرورًا بكامل أرجاء الوطن العربي، وسُمّيت هذه المنطقة تارةً بالشرق الأوسط الجديد، وتارةً بالشرق الأوسط الكبير، ولعل هذا هو ما يمكن أن يفسر لنا أنه حال الهجوم مشبوه الأسباب والوقائع على البرجين ذات 11 سبتمبر / أيلول 2001 اتّجهت القوة العسكرية الأطلسية مباشرةً إلى احتلال أفغانستان ثمّ العراق، كما اتّجهت إلى زعزعة الأوضاع التي كانت قائمةً ببلدان، مثل: لبنان (2006) وليبيا وسوريا (2011)، فمن الواضح – إذًا – أن سبب كل هذا هو الرغبة في الاستيلاء على مصادر الطاقة من غاز ونفط، وفي دعم الكيان الصهيوني المسمى إسرائيل، بصفته شريكًا وحارسًا لتلك المصادر لفائدة الطغمة المالية العالمية والشركات العابرة للقارات، كيفما نبّهنا إلى هذا صاموئيل بيرغر ؛ ولهذا تنتهي محاضرته بالحديث

عن وجوب فرض التطبيع على الأنظمة العربية مع تأكيدٍ خاصٍ على كلٍ من نظامي لبنان وسورية، فهذا ما يلقي بشيءٍ من الضوء على الأحداث ويعطيها درجةً من التسلسل المنطقيّ، ألم تعلن كونداليزا رايس – وزيرة خارجية أمريكا – مثلًا، في الفسحة الزمنية التي أعقبت هذه المحاضرة، وبعد ذلك بسنين عن إمكانية توليد الشرق الأوسط الكبير بواسطة عدوان تموز/ جويلية 2006 الصهيوني على لبنان؟ وهل يمكن لنا بعد هذا أن نعتقد أن الإمبريالية المتصهينة، قد جنحت عقب تلك الحرب ونتائجها التي لم تكن تمامًا في صالحها، وبعد هذا التصريح، إلى السّلم وتخلّت عن أهدافها العدوانية تجاه أمة العرب، وعن إنجاز مشروع الشرق الأوسط الكبير؟ يبدو جليًّا أنه لا يمكن أن يذهب في هذا الاتجاه؛ إلا من لم يفهم بوضوحٍ أن المقصود إمبرياليًّا، إنما هو خنق الوطن العربي وتبديد أية مصادر لقُوّته المعنوية، والعسكرية، والغذائية، والمائية، ومحاصرته بالأعداء والخصوم من كل صوبٍ وتحريض أجواره على ذلك العداء، كما هو الحال مع تحريض الطبقات الحاكمة للأحباش (سد النهضة) وللأتراك (غض النظر عن توسعهم باسم العثمانية الجديدة)، وإثارة النعرات من كل نوعٍ من داخله، وذلك بتغذية الصراعات بين مكوناته السكانية؛ سواءً أكانت هذه الصراعات طائفيةً أم دينيةً أم لغويةً أم إثنية، وكل هذا بغاية الانتقال بهذا الوطن العربي من حالة التجزئة إلى حالةٍ جديدةٍ هي حالة التفتيت والكنتنة، فالتجزئة التي حصلت منذ قرنٍ ونيّف، التي كان عنوانها اتّفاقية سايكس . بيكو لسنة 1916 لم تعد كافية بالمرة بالنسبة للإمبريالية، فأصبح لا بد – إذًا – من مشروعٍ جديدٍ يسمى كما ذكرناه، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي من خلاله يحلمون، لا كما كان الأمر في القرن الماضي، بإقحام عنصرٍ جديدٍ فقط على المعادلة السكانية في المنطقة؛ ألا وهو الكيان الصهيوني، وهذا ما أنجزوه، بل بتمكين هذا "الكيان الدخيل" من التّسيّد ومن إخضاع الجميع إلى نفوذه... فهذا – مثلًا – ما يحاولون فعله من خلال ما يُسمى حاليًّا بـ"صفقة القرن"، ولا يذهبنّ في الاعتقاد أنها "صفقة" مرتبطة ببقاء دونالد ترامب الذي أطلقوها من خلاله، أو بعدم بقائه في الحكم، لأنها خطةٌ سابقةٌ له، وقد ورد ذكرها حرفيًّا منذ نهاية القرن الماضي بكتاب "مكان تحت الشمس" لصاحبه بنيامين ناتنياهو، فهي خطة ستبقى – إذًا – بعد ترامب حتى ولو غيّروا اسمها أو عدّلوا نسبيًّا بعض ملامحها.

إذن، هناك خططٌ غامضةٌ تحاك باستمرارٍ ضدّ الوطن العربي، وهي خططٌ تفقأ العين أحيانًا، وتثير الاستغراب لدى أحرار العالم الذين رأيناهم أحيانًا كثيرةً من خلال طرحهم لسؤال حرية الإنسان رغم محاولات التضليل بالإعلام الزائف والاستعباد يتظاهرون بالملايين، كلما وقع أي عدوان على مقادير هذا الوطن العربي؛ ولكن السؤال الذي سيبقى هو: لماذا لم تتمكّن الأمة العربية رغم عدم تخلّفها أبدًا عن المقاومة، ورغم دفعها الثمن اللازم من دماء رجالها ونسائها في كل مرة، ورغم الملاحم البطولية لعناصرها، من التقدم نحو أهدافها في حين أن العدو هو من يتقدم بثباتٍ لافتٍ للنظر نحو أهدافه؟ إنه سؤال مركزي بحقّ، ويحتاج إلى مطارحات كثيرة، ومتنوّعة، وجدّيّة، ولكننا لو أردنا الإجابة عنه بكامل الإيجاز، فإنه يمكننا أن نستلف كلمات كان تركها لنا صن تزو الذي يُعدّ أكبر استراتيجي عسكري، وقد ولد في الصين سنة 551 قبل الميلاد وتوفي بها سنة 496 ق.م، وذلك لما قال في بعض فقرات كتابه الشهير الذي عنوانه "فن الحرب" ما يلي: "المرء الذي لا يعرف نفسه ولا يعرف عدوّه سيهزم في كل المعارك، والمرء الذي يعرف نفسه، ولكنه لا يعرف عدوه سينتصر

طورًا، وينهزم طورًا آخر، ووحده الذي يعرف عدوه ويعرف نفسه في الوقت نفسه بإمكانه أن لا يكون عرضة للخطر ولو في مئات المعارك". ويبدو أننا كأمة مازلنا ضائعين في الزمن بين ماضٍ نمجّده ولا نغربله لفرز سلبياته من إيجابياته، وحاضرٍ نتهجّاه بصعوبةٍ ولا نفهم كل تعقيداته، ومستقبلٍ نجهله؛ لأننا لا نمتلك أدوات التخطيط الصائب لكل مخرجاته، وهو وضع يتحتّم تجاوزه، وذلك لا يكون؛ إلا بالمعرفة الحقيقية لأنفسنا، والمعرفة الدقيقة لعدونا... وهذا هو في الوقت الراهن ما ينقصنا كي نرسم خطةً استراتيجيّةً معقولةً لخلاصنا.

(*) هذه المساهمة هي إعادة صياغة بالكامل مع تلخيص وتحيين للأفكار الواردة بالصفحات من 83 إلى95 بالفصل الخامس من كتابي " أمة لن تموت: من أجل نفس نهضوي عربي جديد عقلاني ومقاوم؛ "الصادر بتونس في ماي . أيار 2010 عن دار فن الطباعة للنشر.

(1) عبارة "الإمبريالية المتصهينة" هي عبارة تمّ نحتها واستعمالها من طرفي منذ سنة 2000 في مراسلةٍ موثقةٍ مع الكاتب والسياسي الاشتراكي البلجيكي ليدو مارتانز، وهي تشكّل – علاوةً على ذلك – عنوانًا لفصلٍ من كتابٍ صادفَته إلى حدّ الآن صعوباتٌ سياسيةٌ أوّلًا، ثم ماليةٌ بعد ذلك؛ عطّلت نشره.

الجبهةُ العربيّةُ التقدميّةُ وتحديات اللحظة الراهنة

د.علي بوطوالة الكاتبُ العامُّ لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
والناطقُ الرسميُّ للجبهة العربيّة التقدميّة (المغرب)

"من يكرم الشهيد يتبع خطاه"،

من القصيدة الغنائيّة (شوارع المخيم) للشاعر الكبير أحمد دحبور، التي غنتها فرقة أغاني العاشقين الفلسطينيّة.

في الذكرى 13 لحكيم الثورة الفلسطينية، وأبرز مؤسسي حركة القوميين العرب، الدكتور جورج حبش، أعتقد أن إحدى صيغ التعبير عن الوفاء له، ولشهداء الشعب الفلسطيني والأمة العربية، التشبث بمشروعه الوحدوي والثوري، خاصةً في هذا الظرف العصيب المطبوع بجائحتين؛ جائحة كورونا، وجائحة تطبيع الأنظمة العربية الرجعية مع الكيان الصهيوني. قد يتساءل السفهاءُ من الأعراب عن الجدوى من محاولة إحياء المشروع القومي الوحدوي، بعدما أصبحت سيادة الأقطار العربية نفسها في خبر كان وبعدما تحوّل جلّ القادة العرب إلى مجرّد وكلاء لدى المراكز الإمبريالية؟ جوابًا على هذا السؤال، نقول، أن بالعكس في هذا الظرف بالذات تبرز الحاجة لحركةٍ قوميةٍ وحدويةٍ تقدميةٍ تحافظ على الثوابت، وتفتح أفقًا واعدةً لاستئناف مسيرة الشعوب العربية نحو التحرر والوحدة والتقدم بعدما تأكد إفلاس المشاريع القطرية المنغلقة على نفسها والعاجزة على مواكبة الإيقاع السريع لتطور البشرية نحو عالمٍ جديد، يطبعه التوازن والتنافس بين المجموعات القارية الكبرى. لمعاينة هذه الحقيقة تكفي نظرة بسيطة للخريطة الجيو– استراتيجية لعالم اليوم وتوقع آفاق تطورها الحتمي في القرن الواحد والعشرين.

استجابةً لهذا التحدي التاريخي، تأسست منذ خمس سنوات الجبهة العربية التقدمية بتونس أيام 2–3 و4 كانون الأول سنة 2015 في لقاءٍ لعددٍ من القوى والأحزاب اليسارية والقومية والشخصيات القومية التقدمية، بعد مشاوراتٍ دامت ستة أشهر، أي منذ "إعلان تونس" ل25 تموز/يوليو 2015. وقد تمكّنت هذه الجبهة من المساهمة الفعالة في تنظيم ملتقى دمشق للتصدي للمخطط الصهيوني الإمبريالي الرجعي في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وعقد مؤتمرها العام الأول بمدينة طنجة المغربية في استضافة حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي في نهاية شهر أكتوبر تشرين الأول 2019.

في هذا المقال، سنحاول بقدر ما يسمح به المجال استحضار التحديات التي تواجه هذه الجبهة، بعد التذكير بمنطلقات وبرهانات التأسيس، وتشخيص طبيعة المرحلة الراهنة.

أوّلًا، ماذا يجري في العالم، والى أين نسير؟

من مقدمات التشخيص الاستراتيجي، تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للمنظمة أو الإطار المعني، وتحليل ما يحبل به محيطها العام من مخاطرَ محدقة، وإمكانياتٍ وفرصٍ متاحة. من هذا المنطلق، ينبغي التذكير، أن اللحظة الراهنة هي نتاجٌ لكل ما سبقها من تطوراتٍ وتراكماتٍ عبر العقود الماضية، وأدت إلى ما نلاحظه من مواقفَ وقراراتٍ صادمة لعددٍ من الدول العربية، لدرجةٍ تدفع المراقبين للتساؤل، أي دولة عربية يمكنها أن تصمد في مقاومة الإعصار الامبريالي الصهيو– أمريكي الذي يضرب المنطقة في السنوات الأخيرة، وبالتحديد منذ انفجار ما عرف بالربيع العربي؟ الحقيقة التي تناساها الكثيرون، أنه بعد أول هزيمةٍ حقيقةٍ للعدو الصهيوني على يد

المقاومة اللبنانية سنة 2006، واندلاع أزمةٍ ماليةٍ واقتصاديةٍ غير مسبوقةٍ في الولايات المتحدة الأمريكية، وباقي البلدان الغربية سنة 2008، سعى التحالف الصهيوني الإمبريالي الرجعي إلى وضع خططٍ لتجاوز حالة الاختناق التي أصبحت تواجهها قوى الرأسمال الإمبريالي المعولم بتوظيف واستنزاف ما تتوفر عليه المنطقة العربية من إمكانياتٍ وثرواتٍ ضخمة، وأسواق كبيرة لبيع الأسلحة وباقي المنتجات الصناعية، التي (الأسواق) أصبحت تغزوها الصين تدريجيًّا. في هذا السياق غيرت الإدارة الأمريكية تكتيكاتها تحت إدارة باراك أوباما، وذلك بالمراهنة على دور قوى الإسلام السياسي التي دفعت بها لاحتلال مقدمة المشهد السياسي في بلدان عربية عدة، خاصةً بعدما أتيحت لها فرصةُ الحراكات الشعبية الفاقدة لقيادةٍ قوميةٍ تحررية، وما تبعها من حراكات 2011 في تونس والمغرب، وليبيا، وسوريا واليمن، ومصر كافٍ لكشف كل الأوهام والمغالطات وإسقاطها، التي روجتها قنوات البترودولار الخليجية، وظلّلت بها الشعوب العربية خلال السنوات الماضية، ولم يعمل ترامب وإدارته الفاشية والعنصرية سوى الاستفادة بأكبر قدرٍ ممكنٍ من أوضاع المنطقة، واستغلال مشاكلها وتناقضاتها للإجهاز على القضية المركزية الوحيدة التي لا زالت تجمع الشعوب العربية، وهي القضية الفلسطينية، لفتح كل البلدان العربية أمام الرأسمال الصهيو– أمريكي لاستنزاف ثرواتها، وقطع الطريق على دول آسيا الصاعدة وخاصةً الصين.

في سياق هذا التحليل نستنتج أننا نمر بمرحلة تحولٍ كبرى ونوعية، شبيهة بما مر العالم والمنطقة منذ نحو قرن، بعد انهيار ثلاث إمبراطوريات كبرى في نهاية الحرب العالمية الأولى، هي الإمبراطورية الروسية، والإمبراطورية النمساوية/الهنغارية، والإمبراطورية العثمانية. تداعيات انهيار هذه الأخيرة على الوطن العربي أصبحت معروفة، وبنتائج متناقضة، إذ بقدر ما ساعدت على انطلاق وتطور حركة التحرر الوطني العربية بفصائلها القطرية؛ أدى تنفيذ اتفاقية سايس بيكو الاستعمارية إلى زرع ألغام تفتيت الأمة العربية وتشتيتها، وغرس الكيان الصهيوني العنصري، لإدامة الانقسام والاستغلال الإمبريالي لها.

لقد شهدنا في العقدين الأخيرين تحولات كبرى ومذهلة في مجالات كبرى مثل البيوتكنولوجيا، والهندسة الوراثية، والطاقات المتجددة، وخاصةً ما أصبح يعرف بالثورة الرقمية. هذه الثورة تذكرنا أيضًا بتداعيات الثورة الصناعية الثانية التي اعتمدت الكهرباء والبترول والغاز، ووسائل التنقل الجديدة، والتجهيزات المنزلية إلى غير ذلك من الاختراعات والابتكارات التي غيرت بشكلٍ جذريّ طبيعة الحياة البشرية. وأخيرًا جاءت جائحة كورونا لتعطي لهذه الثورة أبعادًا جديدةً وغير مألوفةٍ، كالعمل عن بعد، وعقد الاجتماعات والأنشطة، والمؤتمرات عن بعد، وتحويل المطبوعات من ورقيةٍ إلى رقمية، بل إن العملات الرقمية مثل البتكوين أصبحت تعوض العملات الورقية في المعاملات التجارية. وفي إطار تدبير القوى العظمى لجائحة كورونا والسباق نحو صنع لقاح فعال لها، فرضت دول آسيا تميزها، وسجلت سبقًا في مجال الذكاء الاصطناعي، ما أصاب القوى الغربية بالذعر من فقدان زمام المبادرة على المستوى الدولي، ودفع إدارة ترامب إلى تصعيد حدة المنافسة والتوتر مع الصين وروسيا فيما يشبه حربًا باردةً جديدة. للأسف تبقى المنطقة العربية بتخلفها وتمزقها، منطقة تنافس وصراع القوى العظمى الكبرى، ولذلك يبرز المشروع القومي الوحدوي ليس فقط البديل الأفضل من بين البدائل القطرية، والجهوية، بل البديل الوحيد الذي سيمكن شعوبنا إلى العودة إلى التاريخ الحضاري، بعد خروجها منه منذ قرون.

ثانيًا: لطي صفحة الماضي، لا بد من قراءتها جيدًا:

يعتبر الكاتب اللبناني الشهير وعضو الأكاديمية الفرنسية، أمين معلوف، في كتابه "غرق الحضارات" أن مأساة العرب الكبرى، بدأت مع نكسة 1967، التي مثّلت تحوّلًا حاسمًا على طريقٍ طويلٍ من الهزائم والخسارات، ولكنها وحدها لا تفسر كل ما حصل من انجرافٍ متواصل، وتراجعاتٍ خطيرة، ويؤكد أن هذا المسار المأساوي لن يتوقّف إلا إذا تمكّن العرب من التخلّص من عار الهزيمة في صراعهم مع الكيان الصهيوني، واستعادة كرامتهم المهدورة كما حدث للأمم التي تعرضت لهزائم كبرى ومذلة مع عدوها التاريخي، مثل: فرنسا والاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية في مواجهة النازية، والصين مع الإمبريالية اليابانية في الفترة نفسها. هذه حقيقة أكدتها تجارِبُ شعوبٍ أخرى عبر العصور، حيث لا يمكن لأمةٍ أن تنهض وتستعيد مسيرتها الحضارية إلا بعد إلحاق الهزيمة بأعدائها الذين يجمعها معهم صراعٌ وجودي؛ ومن سوء حظ العرب أن هزيمتهم تزامنت مع زحف "الثورة المحافظة" في نهاية سبعينات القرن الماضي في معظم البلدان الغربية، بدايةً مع تاتشر في بريطانيا، ومرورًا بإدارة المحافظين الجدد مع ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهاءً بانهيار جدار برلين والاتحاد السوفياتي. هذا الزلزال السياسي والإيديولوجي غيّر الخريطة الجيو– استراتيجية في العالم، وحرم القوى التقدميّة العربيّة من سندها القوي، الذي طالما وفّر لها الدعم والحماية منذ حرب السويس سنة 1956 إلى منتصف الثمانينات.

إضافةً لهذا العامل الخارجي المؤثر، دشّنت اتفاقيّة كامب ديفيد المشؤومة بداية مسلسل الاستسلام المذل والمهين للنظام الرسمي العربي، بما في ذلك قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من هذا النظام، بعد إخراجها من بيروت سنة 1982، وقَبولها مرغمة بمشروع الملك فهد للتسوية مع الكيان الصهيوني، الذي تبنته القمّة العربيّة المنعقدة بمدينة فاس المغربية بين 6 و9 أيلول 1982. وكان تبني تلك الخطة بمثابة إلغاء رسمي لقرارات مؤتمر الخرطوم المعروفة باللاءات الثلاث، "لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف". هكذا وطيلة عقد من الزمن، توالت الكوارث: اتفاقية كامب ديفيد، والاجتياح الإسرائيلي للبنان، والحرب العراقية الإيرانية، وانقلاب عمر البشير على الثورة السودانية، والحرب على العراق لإخراجه من الكويت سنة1991، وانهيار الحليف الدولي، المتمثل في المعسكر الاشتراكي؛ تلك كانت العوامل الحاسمة في المسار الاستسلامي التراجعي الذي أدى إلى إقبار المشروع القومي التقدمي، وبالتزامن، الصعود الموازي لحركات الإسلام السياسي التي لقيت الدعم المالي القوي من الأنظمة الخليجية بتوجيهٍ من المخابرات الغربية والأمريكية على الخصوص.

على المستوى الشعبي، أعربت الشعوب العربية عن رفضها وغضبها لعجز الأنظمة القائمة وفشلها الذريع، سواءً في حماية سيادة بلدانها أو في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحسين الأوضاع المعيشية. وهكذا اندلعت على التوالي، انتفاضات عارمة في المغرب، والسودان، والجزائر، وكانت أبرزها وأقواها انتفاضة الشعب الفلسطيني الكبرى، التي دفعت الكيان الصهيوني للبحث عن مخرجٍ من المأزق التاريخي الذي وجد نفسه فيه، في مواجهة أطفال الحجارة. والمفارقة أن تلك الانتفاضة بالذات هي التي غيرت نسبيًّا ميزان القوى لصالح منظمة التحرير الفلسطينية، وشجعت قيادتها على المخاطرة بالتفاوض السري مع العدو الصهيوني، والتوصل بوساطةٍ

أمريكية وضغوطٍ عربية إلى اتفاق أوسلو، الذي استغلته بعض الأنظمة العربية كمبررٍ للشروع في تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني بدعوى أنه لا يمكن أن نكون فلسطينيين أكثر من منظمة التحرير الفلسطينية نفسها.

بعدما بدا أن الأحادية القطبية فرضت الخضوع على الجميع، وقبل مرور أقل من سنةٍ على عودة المحافظين الجدد إلى قيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع جورج دبليو بوش، وقعت أحداث 11 شتنبر 2001، التي أرعبت الغرب، وأذهلت العالم، فوجدت فيها إدارة بوش الذريعة المثلى لاحتلال أفغانستان، في إطار ما سمته الحرب على الإرهاب، ثم غزو العراق بمبررٍ توفّره على أسلحة الدمار الشامل رغم رفض المنتظم الدولي تزكية تلك الحرب. في هذا السياق، وجد الكيان الصهيوني بزعامة الفاشي والعنصري شارون الفرصة سانحة للتنصل من كل تعهدات الكيان الصهيوني السابقة، ومواجهة انتفاضة 2000 للشعب الفلسطيني بعنف شرس، بل وتدبير اغتيال الشهيد ياسر عرفات في تجاوز سافر لكل للأعراف والقوانين الدولية. وزاد من تدهور الأوضاع، حدوث الانقسام في الساحة الفلسطينية بين فتح وحماس وتحولت السلطة الفلسطينية إلى سلطتين عمليًا، الأولى في الضفة الغربية، والثانية في غزة، ما شجع العدو الصهيوني على شن أربعة حروب على غزة في 2008 / 2012 / 2014 و2019 في محاولاته المتكررة للقضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة التي استفادت من المقاومة اللبنانية، وطورت أسلحة الدفاع والردع، وتمكنت من الصمود، وصد هجمات العدو الصهيوني وإفشال مخططاته. هكذا وفي تطورٍ مفارقٍ تزامن انهيار النظام الرسمي العربي بصمود أطراف محور المقاومة وانتصارها في سوريا على أخطر حربٍ دوليةٍ استهدفت تفتيتها؛ أرضًا وشعبًا ودولة، وفي العراق، وفي اليمن وفي فلسطين، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ردًّا على تلك الانتصارات، ألغت إدارة ترامب الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية؛ لأنها انتصرت لوجهة نظر نتنياهو، وعدّت أن إيران مستفيدةٌ منه، وشددت من حصارها عليها، محملّةً إياها مسؤولية فشل مخططاتها في منطقة الشرق الأوسط بسبب دعمها لقوى المقاومة. ولجأت في الأخير إلى اغتيال اللواء قاسم سليماني قائد فيلق القدس، مع أبو مهدي المهندس، نائب رئيس الحشد الشعبي العراقي؛ لاعتقادها أنها بذلك توجه ضربةً قاضيةً للمقاومة؛ سيرًا على النهج الصهيو– أمريكي باغتيال قادة فصائل المقاومة الفلسطينية والحركات الثورية في القارات الثلاث، آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

القراءة الموضوعية لهذا المسار الحافل بالمواجهات، بالهزائم وبالانتصارات بين قوى التحرر والمقاومة من جهة، وبين قوى المحور الصهيوني الإمبريالي الرجعي من جهةٍ أخرى، هي التي دفعت وحفزت الأحزاب والقوى والشخصيات العربية على اتخاذ مبادرة تأسيس الجبهة العربية التقدمية في دجنبر/كانون الأول 2015.

ثالثا: المشروع المجتمعي، الرؤية الاستراتيجية والمهام المرحلية للجبهة:

وقفت الورقة السياسية الصادرة عن اللقاء التأسيسي للجبهة العربية التقدمية على تحليل الأوضاع السائدة في الوطن العربي " التي تؤشر لبداية مرحلةٍ جديدةٍ أخطر من كل ما سبقها منذ اتفاقية سايس بيكو الاستعمارية، والمطبوعة بتصادمٍ قويّ بين إرادة الشعوب العربية الطامحة إلى التحرر الوطني والانعتاق الاجتماعي، عبر انتفاضاتٍ وحراكاتٍ اجتماعيةٍ غير مسبوقةٍ ضد أنظمةٍ مستبدةٍ وفاسدةٍ وتابعة، ومن جهةٍ أخرى، إرادة القوى الاستعمارية والرجعية، التي عملت وتعمل على إعادة تقسيم الوطن العربي على أسسٍ عرقيةٍ وطائفيةٍ ومذهبيةٍ مقيتة، باستخدام العنف والإرهاب والحروب الأهلية المدمرة، بتمويل القوى الاستعمارية الغربية والكيان الصهيوني

والأنظمة الخليجية وتسليحها، وتوظف فيها إلى جانب التدخل العسكري المباشر، حركاتٍ وجماعاتٍ ظلاميةً إجراميةً متعددة التسميات تكريسًا لمشروع الشرق الأوسط الجديد، وأن الهدف من هذه الحملات والأعمال الإجرامية، والحروب الأهلية؛ هو إجهاض المسارات الثورية، وتدمير الدولة الوطنية وتفكيكها وضرب وحدة المجتمعات وبعث كياناتٍ طائفيةٍ وعرقية مكانها، وتخريب كل المكتسبات العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية المحققة في إطارها، وتدمير الذاكرة الحضارية للأمة، والزج بالشعوب العربية في أنفاقٍ مظلمةٍ منعًا لنهوضها وتحقيق طموحها إلى الوحدة وبناء ذاتها على أسس الحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني، وتهميشًا لقضية العرب الأولى والمركزية، القضية الفلسطينية؛ بهدف قبرها، وفتح المجال للصهاينة لتحقيق مشروعهم التاريخي في بناء دولةٍ دينيةٍ وعنصرية، وتسهيلًا لمواصلة السيطرة على مقدرات العرب الاقتصادية وثرواتهم النفطية."

وتخلص الورقة بعد هذا التشخيص لطبيعة التناقض الرئيسي في هذه المرحلة، إلى أن "الطريق الوحيد الفعال والناجح لمواجهة التحديات الخطيرة للمرحلة الجديدة، هو طريق النضال والمقاومة الوطنية والقومية، التي تمثل وحدة القوى الوطنية والثورية والديمقراطية العربية وتكتلها ضمن جبهةٍ عربيةٍ شعبيةٍ تقدميةٍ واسعة، أكبر ضمان للسير فيها بنجاح، والشرط الأول والأساسي لتعبئة الشعوب العربية حول مشروع نهوضٍ جديدٍ يحقق أحلامها وطموحاتها، وتؤكّد الورقة "أن غياب هذا المشروع القومي التقدمي إلى حد الآن، واستمرار تشتّت القوى الوطنية والتقدميّة، هما العائقان الأساسيان أمام بروز البديل الذي يفتح آفاق التغيير للشعوب العربيّة، ويحدّد لنضالها الوطني والديمقراطي والاجتماعي هدفًا واضحًا"..

من القراءة المتأنية لأوراق المؤتمر الأول للجبهة العربيّة التقدميّة أن الخطوط العريضة لمشروعها المجتمعي هي:

- اعتماد الحرية والديمقراطية، صمام أمان لبلوغ الأوطان غايتها في التقدم والنهوض الحضاري، ونبذ كل أشكال التمييز على أساسٍ دينيّ أو عرقيّ أو جنسيّ أو ثقافي، وضمان التعددية الفكرية والسياسية والتداول السلمي على السلطة عبر انتخاباتٍ حرةٍ ونزيهةٍ وشفافةٍ وذات مصداقية، وفصلٍ حقيقي السلط، وضمان توازنها، واستقلال القضاء وتكريس الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان، كمكتسباتٍ حققتها الشعوب في البلدان المتقدمة بعد قرونٍ من محاربة الاستبداد والاستغلال والاستلاب.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بأفقٍ اشتراكي عبر ضمان سيادة الشعوب على ثرواتها، وانتزاع حقها في إقرار الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضمن الحياة الكريمة لأفراد المجتمع كافة. في هذا الأفق يتم نهج التنمية المستدامة والشاملة في احترامٍ وحفاظٍ على البيئة كبعدٍ جديدٍ فرض نفسه على المستوى العالمي.
- صيانة الهوية الثقافيّة والحضاريّة للأمّة العربيّة وتعزيزها وتطويرها، في إطار التفاعل الخلّاق والمتكافئ مع مختلف مكونات الحضارة الإنسانيّة في قيمها المشتركة ضد الكراهية والعنصرية والتعصب وكل أنواع التمييز.

إن الوصول لتكريس هذه الأهداف الكبرى يقتضي وضوحًا في الرؤية الاستراتيجية، وابتكار البرامج النضالية الكفيلة بتوعية الجماهير الشعبية وتعبئتها على المستويين الوطني والقومي، في إطارٍ سياسيٍّ مشتركٍ موحدٍ للقوى الوطنيّة الديمقراطيّة والتقدميّة، يتجاوز الطابع الشكلي والمناسباتي لمجموعات الخطابة المنبريّة التي لم تعد متجاوزةً فحسب، بل معرقلة لخلق ديناميكيةٍ نضاليةٍ جديدةٍ كفيلةٍ بتحقيق تراكماتٍ إيجابيةٍ في أفق إنجاز التحول النوعي المنشود في ميزان القوى لصالح قوى التحرر الوطني والتغيير الديمقراطي.

وفي هذا السياق، يجب على الجبهة العربيّة التقدميّة ومكوناتها إنجاز المهام المستعجلة الآتية:

- دعم المقاومة الوطنيّة والقوميّة، وفي مقدمتها مقاومة الشعب الفلسطيني بكل الوسائل الممكنة حتى استرجاع حقوقه التاريخيّة والمشروعة في التحرير وعودة اللاجئين وبناء دولته الوطنيّة المستقلّة وعاصمتها القدس.
- محاربة كل المشاريع التكفيريّة والطائفيّة بمختلف أشكالها وعناوينها باعتبارها الوجه الآخر للاستعمار والصهيونية لما تمارسه من تخريبٍ للأوطان وتفتيتٍ للشعوب وتدميرٍ للطاقات، وإحياءٍ للعبوديّة والاستبداد.
- محاربة العولمة الليبرالية المتوحّشة وأشكال السيطرة والنهب والاستغلال كافة، التي تمارسه الدول الإمبريالية، والشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية الدولية ووكلاؤها المحليون.
- محاربة التطبيع مع العدو الصهيوني ودعم مقاطعته الاقتصادية (BDS)، ونشر ثقافة مقاومة الصهيونية والإمبريالية والرجعية.
- إقامة تحالفات، ونسج علاقات مع القوى التقدمية المعادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك قوى لاهوت التحرير في صيغتها العربية والإسلامية، وبناء علاقات تعاون مع البلدان والدول التي تساند القضايا الأساسية لشعوبنا، وتلتقي مصالحها مع المصالح العليا للأمة العربية.

خاتمة :

استحضارًا للمقاربة الصينيّة للأزمة، التي تعدّ أن كل أزمة في طيّها فرصة، نرى أنه رغم ما يحبل به الواقع الراهن من عواملَ ومعطياتٍ تدفع لليأس والتشاؤم، فإن مؤشرات دخول العالم مرحلةً جديدة، يطبعها الانتقال الحتمي من الأحاديّة القطبيّة إلى تعدديّةٍ قطبيّة، بما يعني ذلك من تراجعٍ ملحوظٍ للسيطرة الغربيّة وتحكّمها في القرارات والمؤسّسات الدوليّة، قد أصبحت واضحةً ومؤكّدة، وهذا ما يفسر الهجمة الصهيو– أمريكية على المنطقة العربية بفرض علاقات التطبيع مع العدو الصهيوني على الأنظمة الخاضعة والتابعة للإمبرياليّة الأمريكيّة؛ لأنّها تسعى لتأمين مستقبل الكيان الغاصب لأطول مدّة ممكنة، وجعل المنطقة بما تتوفر عليه من ثروات، وأسواق احتياطًا استراتيجيًّا لأمريكا في مواجهة القوى العظمى الصاعدة في آسيا، وخاصةً، الصين وتحييد القوى الإقليمية مثل إيران.

إذن، هناك في تقديرنا فرصةٌ تاريخيّةٌ لإحياء وتطوير المشروع القومي التقدمي بالاستفادة طبعًا من دروس الماضي، وتجنّب السقوط مجددًا في أخطائه القاتلة، ومنها تضخيم التناقضات الثانوية، واستبدال التعاون بالصراع على الريادة بين مكوّنات الصفّ الوطني والتقدمي. فهل ستكون مكوّنات الجبهة العربيّة التقدميّة في مستوى تحدّيات اللحظة؟

ذلك ما نرجوه.

للجبهةِ في يومها: لكِ ينظرُ الشعبُ لا تتردّدي!

إسحق أبو الوليد

كاتبٌ سياسيٌّ فلسطيني/ فنزويلا

في مثل هذا اليوم التاريخي، صدح صوت الحكيم ورفاقه مترافقًا مع أزيز الرصاص وهتافات الحالمين المؤمنين بحتمية التحرير والعودة؛ معلنين الانطلاق صوب الوطن، بفكرٍ واضحٍ لرجالٍ ونساءٍ من طرازٍ جديدٍ ومعدنٍ صلب، رسموا خريطة طريق تحرير الوطن والعودة إليه، دون وهمٍ أو انفعالٍ وقالوا للشعب: انتبه، منا من لا يريد المشي إلى حيث تريد ولديهم محطة "يناضلون" للوصول إليها؛ يقفون عندها وينتهون، ومنا من ليس لديهم الاستعداد والإرادة للسير حتى النهاية، ويمكن لهم أن يقطعوا محطاتٍ أبعدَ من الفئه الأولى، ولكنهم يحتاجون لمن "يحملهم" ويقدم لهم مقومات الاستمرار "وإغراءات المشي"، أما نحن؛ أبناء المخيم المهجرين، المهمشين، المضطهدين المطاردين، نحن العمال وكل الكادحين والفلاحين، نحن الطريق، نحن الصدق، نحن الإخلاص، نحن النار التي وإن خفت لهيبها لا تنطفئ.

لا شك أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تكمل عامها الثالث والخمسين في ظروفٍ صعبةٍ لمرحلةٍ استثنائيةٍ فلسطينيًّا تشهد تناقضاتٍ حزبيةً داخليةً في أحزابها وحركاتها كافة، وتعيش تناقضات المكونات السياسية والأيديولوجية لحركة التحرر القومي العربية نفسها، التي باتت تأخذ الشكل العلني والمباشر، مما سينتج عنها وبسببها قوى تجديدية أو جديدة، ليس فقط داخل معسكر قوى الثورة والمقاومة، بل أيضًا داخل المعسكر اليميني الرجعي المستسلم، ولكل معسكرٍ من هذين المعسكرين العوامل الذاتية والموضوعية الدافعة، إما لتجديده وتطوره أو انحساره وتلاشيه.

فلسطينيًّا، لم يعد اليمين الفلسطيني الخائن والمستسلم يمتلك عوامل الدفع الذاتي الضرورية التي يمكن أن تمده بالطاقة؛ كي يستمر في امتلاك القوة التي تمكنه من استمرار اختطافه لمراكز القرار في المؤسسات الوطنية التي تم بناؤها قبل أوسلو، لفرض خياره ونهجه على الشعب الفلسطيني، حيث أصبحت "سلطته" الأوسلوية، وإن هي بلا سلطة كما يقول أصحابها، وشرعيته المزيّفة شعبيًّا وقانونيًّا؛ تشكلان أحد أهم عوامل قوته السياسية والبوليسية الدايتونية القمعية ضد الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية المسلّحة التي يعدّها إرهابًا، مقابل قيامه بهذا الدور "كموظف" لدى معسكر العدو، وخاصةً لدى العدو الصهيوني، يتم تزويده بحقنٍ مالية – اقتصادية، بما يسمح له البقاء على قيد الحياه للاستمرار في تنفيذ دوره ووظيفته التي حددها له أسياده في الاتفاقيات التي وقعها معهم، منذ مؤتمر مدريد حتى الآن، ومن المؤكد أنه سيستمر بتأدية هذا الدور طوعيًّا، إن لم يصطدم بقوةٍ وكتلةٍ شعبيةٍ قادرةٍ على وقفه وردعه، وإلا سيستمر في تدمير ما تبقى من إنجازاتٍ وطنيةٍ وسياسية؛ حققها نضال شعبنا وثورته الحديثة. هنا تتجلّى المهام المباشرة والملحة لقوى المقاومة والحركة الوطنية الشعبية التي تستمد قوة دفعها الضرورية الداخلية من تمسكها بالحق التاريخي في كل أرض وتراب الوطن، ومن الروح الكفاحية العالية والاستعداد لتقديم التضحيات وخوض النضال بكل أشكاله ضد الاستعمار الصهيوني الإمبريالي لفلسطين، على أساس برنامج سياسي واضح في مواقفه وممارساته التي تميزه عن تيار أوسلو الذي فتح الأبواب على مصراعيها أمام الحكام الرجعيين لإشهار خياناتهم التاريخية ضد الأمة العربية، ويؤهله من إعادة ثقة الجماهير به والارتقاء إلى كسب

تأييدها له وانحيازها وانخراطها في النضال لجانبه، وهذا سيزداد طرديًّا كلما لمست هذه الجماهير، على أرض الواقع، إن قيادة(ات) هذا الاتجاه تستجيب لطموحاتها، وملتزمة بأهدافها، وعلى استعدادٍ للتضحية في سبيل التمسك بها وتحقيقها.

هذان الاتجاهان؛ الثورة والثورة المضادة، لن يعملان ويتصارعان في الساحة الفلسطينية بشكلٍ "مستقلٍ" لأسبابٍ عده؛ أهمّها: أن قيادات الثورة المضادة، الاتجاه اليميني المستسلم الذي خرج نهائيًّا من إطار المصالح الوطنية وأساليب الدفاع عنها، ورغم ما تشهده في بعض الأحيان من تعارضاتٍ داخليةٍ في صفّها الأول؛ بسبب صراع المصالح والامتيازات، لم يعد وجودها ينم عن استجابةٍ لضروراتٍ فلسطينيّة؛ لأنّ التحوّلات البنيويّة داخلها؛ جعلت منها أحد الأدوات التنفيذية، رغم أنّها الأصغر حجمًا والأضعف قوّة، لمشروع الهيمنة والسيطرة الإمبريالي الصهيوني على المنطقة، ثمّ الصراع الوطني والطبقي معها وضدها هو صراعٌ ضد كلّ أدوات المشروع الاستعماري وهي من ضمنه، لهذا ستهب القوى الرجعيّة للدفاع عن الأداة الفلسطينيّة المتمثّلة بقيادة اليمين الفلسطيني، رغم التعارضات معه إذا ما تعرّض للخطر على أيدي القوى التقدميّة الثوريّة، كما يؤكّد الحكيم جورج حبش في مذكراته.

أصدق تعبير عن رؤية الحكيم لديالكتيك العلاقة بين اليمين الفلسطيني الرجعي المستسلم والأنظمة الرجعيّة العربيّة هو "لحس" محمود عباس لتصريحاته النارية التي خوَّن فيها حكام الإمارات؛ بسبب توقيعهم لاتفاق "سلام" مع العدو الصهيوني، سبق له ولمن سبقوه في القيادة والرئاسة أن وقعوا اتفاقيات؛ شكلت شرعنةً لخيانات الآخرين، وإعادته تبادل "السفراء"، بعد أن أقدم على سحبهم من الدول الخليجية المُطبعة في مسرحية؛ سمحت له أن يجمع كل الأحزاب والحركات والجبهات تحت مظلته، ويحوز على ثقة أسياده من جديد. كل هذا يتم في أجواءٍ من الانحطاط والوقاحة في الكشف عن تاريخ عمالة الحكام الرجعيين العرب وخيانتهم، ليس فقط في الدول النفطية، بل في معظم الأقطار العربية، مما يفرض على قوى حركة التحرر أن تحدد معسكر العدو بدقة، كما فعلت الجبهة الشعبية من تأسيسها وانطلاقتها، التي جاءت التطورات لتعيد التأكيد على صوابية التحليل العلمي الذي قدمته الاستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة الشعبية التي أقرها المؤتمر الثاني للجبهة في شباط عام 1968، التي شُيّدت على أعمدتها جبهة الشعب بناءها الصلب.

إن العوامل الموضوعية تضغط على القوى الثورية الطليعية فلسطينيًّا – أوّلًا – أن تمتشق سلاح إرادتها وتباشر في ممارسة ما تقوله على أرض الواقع، وتكف وتقلع عن استراتيجية استجداء قيادات اليمين تنفيذ إرادتها ومطالبها؛ لأنها لن تفعل ذلك أبدًا، فمن يُمكن له أن يضع حدًّا لانحدار هذا اليمين ولخطواته المتسارعة لمزيدٍ من التفريط والاستسلام وينقذ الوطن، ومن يُمكن له أن يضع حدًّا لهذه المأساة يصنع تاريخًا، ومن يمكن له أن يعيد الثقة بالنفس وبالحركة الوطنية والمقاومة؛ يصبح "نبيًّا"، ومن يبادر لخطوةٍ عمليةٍ على الأرض ويفرض مسارًا وطنيًّا جديدًا؛ يحتل عن جدارةٍ قيادةَ هذا الشعب الذي لم يعد يحتمل، ليس فقط الخيانات بأشكالها كلها؛ وطنيًّا وقوميًّا، بل والوعود البائسة الهزيلة والخادعة لقيادات المعارضة بكلّ مشاربها الأيديولوجية الرافضة لنهج اليمين الفلسطيني الأوسلوي، هذا اليمين الذي لا يترك فرصةً إلا ويؤكّد فيها أن "طريق المفاوضات والتسوية السلمية والاندماج في المعسكر الإمبريالي الصهيوني العربي الرجعي لا رجعة فيه، ولا يريد بديلًا عنه أو له".

هنا يعود من جديدٍ طرح السؤال التاريخي البلشفي اللينيني، ما العمل؟ ومن سيقوم بهذا العمل؟ أي لا يكفي أن نطرح السؤال وأن نجيب عليه، بل يجب أن نحدد أداة التنفيذ وبكلماتٍ أكثر دقة، لا يكفي تفسير المرحلة وتحليلها، بل يجب العمل على تغييرها؛ لأن هدف الحزب والطليعة الثورية عدم التكيف مع الواقع والاندماج فيه، بل التمرد عليه وتغييره، وإلا يفقد الحزب ثوريته وطلائعيته ويتكئ بسلامٍ على مقاعد الإصلاحية وامتيازاتها.

ليس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فقط من يقف على مفترق طرق الأزمة الثورية والوطنية، بل كل القوى التي تشكّل الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، ومطلوبٌ منها ومن الوطنين والمناضلين كافة أن يجيبوا على سؤال: ما العمل؟ لكن للجبهة الشعبية خصوصية لا تتمتع بها أي قوة فلسطينيّة، تتمثّل في أنها الحزب (التنظيم) الثوري الذي أدرك مبكرًا، منذ انطلاقة الثورة الحديثة، طبيعة وأهداف مشروع التسوية السياسية، الذي بدأت إرهاصاته في الحديث عن مؤتمرٍ دوليٍّ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي، بعد مجازر أيلول في الأردن مباشرة، وأثناء الحرب على المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية في لبنان في الفترة نفسها، تلك الدعوات التي دغدغت عواطف اليمين ولقيت أذانًا صاغية؛ باسم الواقعية الثورية عند بعض "اليسار الثوري"، ما فرض على الجبهة الشعبية في تلك الفترة أن ترفع وتعلي من سقف التصدي لتلك "المبادرات"؛ غيرَ آبهةٍ بما سيقوله عنها حلفاؤها الدوليون، وشكّلت جبهة الرفض للحلول الاستسلاميّة، وخرجت من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ كي يتسنى لها التصدي لانحراف قيادتها وعدم الظهور بمظهر المتواطئ معها وإشعارها أن خيانة القضية لا يمكن أن تمر أو يُسلّم بها، لكن ما يقلق ويحير الجماهير أنه رغم انتقال القيادة اليمينية، منذ مؤتمر مدريد 1991، من العالم الافتراضي للتسوية والاعتراف بالكيان الصهيوني إلى العالم الفعلي، أي عالم الاعتراف بالكيان وتوقيع العديد من الاتفاقيات معه أهمها اتفاقي أوسلو وباريس التي تشمل مجالات العلاقات معه كافة؛ الأمنية، الاقتصادية، التجارية، المالية، والعلاقات المدنية، أي التطبيع في أوقح أشكاله، ما أسهم في إنهاء عزلة الكيان عالميًّا وعربيًّا. رغم هذا الانتقال لم يرتقِ الرد ولم ترتقِ المواجهة لليمين، وخاصةً من قبل الجبهة الشعبية، إلى حد القطع معه ونزع الغطاء الوطني عنه وعن الاتفاقيات التي وقعها مع كيان العدو، كما حدث عندما كانت التسوية والصلح معه مجرد افتراضية؛ السؤال من جديد: لماذا؟

حقيقةً أن الجبهة الشعبيّة؛ رفضت المفاوضات منذ مدريد حتى الآن ورفضت الاتفاقيات كافة، التي وقعتها القيادة اليمينية مع كيان العدو، ولم تكن يومًا من سرب المغردين بأن اتفاقيات أوسلو "نصرًا وتحريرًا" ولا من جوقة المراهنين على إمكانية تطوير أوسلو من "حكم ذاتي إلى استقلال"؛ بسبب الاختلال التام لميزان القوى لصالح العدو. ولم تشاطر الواقعين في أوهامهم أن "أزمة أوسلو تكمن في مكانة الفريق المفاوض ونوعيته ومرجعية المفاوضات والجدول الزمني للتفاوض"، أي أن الخلل لم يكمن جوهريًّا في التحليل السياسي العلمي لطبيعة المرحلة، ولا في قرار عودة مجموعة من الرفاق، وفي مقدمتهم الرفيق الشهيد أبو علي مصطفى، رغم خطورته وإمكانيات تأويله، إنما الخطأ تمثل في المشاركة الرسمية في الانتخابات التشريعية وقبلها في بعض المؤسسات والأجهزة المنبثقة عن أوسلو التي عمليًّا يتم إدراجها بالتسليم "بالأمر الواقع"، وما يمكن أن يترافق مع هذه الممارسة السياسية من نمو عقلية المهادنة وإحلال مبدأ الانتظاريّة؛ مكان مبدأ الصراع على قاعدة "لاحق العيار لباب الدار" أو "خلي أبو مازن ايجرب، ما راح يطلع معه شي"؛ اكيد ما "راح يطلع مع أبو مازن شي"، ولكن بكل تأكيد "سيطلع مع

الصهاينة كل الأشياء"، هذه السياسة "التكتيكية" التي اشتركت بها كل قوى المعارضة؛ من حركة "حماس" إلى "الشعبية" وما بينهما؛ أسهم موضوعيًّا في إعطاء مهلةٍ للصهاينة لتنفيذ سياساتهم، وليس لأبي مازن؛ لأن "أبا مازن"، لا يمكن له أن ينفذ ما لا يريده الصهاينة والأمريكان. هذه السياسة في الحقيقة، وفي الجوهر تعكس خللًا نظريًّا فكريًّا عند قوى المعارضة، وإن كان هذا الخلل يمكن تبريره، وتفهّمه للقوى ذات الأيديولوجية البرجوازية والدينية، لا يمكن قبوله أو السكوت عليه للأحزاب والجبهات التي تسترشد بالفكر العلمي الماركسي؛ بسبب عدم إدراكها على ما يبدو أن المصالحة "التاريخيّة" الطبقيّة بين البرجوازيّة الفلسطينيّة، ممثّلة بأحزاب وحركات اليمين وعلى رأسها حركة "فتح"، وبين البرجوازية اليهودية، ممثلة بالصهيونية وكيانها الاستعماري في فلسطين، لم تكن تكتيكيه، بل استراتيجية لا رجعة عنها، رغم التعارضات وبعض التناقضات المعقدة التي تتسم بها الرأسمالية الداخلية، وأحد الأدلة على ذلك، أنه خلال أكثر من ثلاثين عامًا، وهذه القوى تنتظر من "أبو مازن" الاستجابة لمطالبها ونداءاتها واستجداءاتها، حيث نراه ليس فقط؛ غير آبه ومكترث بها، بل ستمُر عليها ثلاثون سنةً أخرى، إذا ما استمرت بالسياسة ذاتها؛ متكئة في صالة الانتظار؛ تحصد خلالها مزيدًا من الخيبة والفشل؛ فابتعاد اليمين عن الشواطئ الوطنية التي غادرها بلا رجعة، منذ ما قبل أوسلو؛ سيزداد ويتعمّق.

كما يتضح أصبح المشهد العربي ومن ضمنه الفلسطيني، واضحًا، ولم يعد معقّدًا وغامضًا ورماديًّا، إنه يتحرك بكل وقاحةٍ وصراحة؛ فتحالفات الأنظمة واضحة وأهدافها واضحة أيضًا، وموقفها من قضيتنا جاء بالضبط كما حددته وثائق الجبهة منذ 53 سنة، ولم تعد هنالك أي إمكانيةٍ للاستمرار في إدارة الصراع والتناقضات في الساحة الفلسطينية بالطريقة والعقلية والأدوات نفسها، حيث لا يمكن ومن غير المعقول أن تتم التضحية بحقوق الشعب وتاريخه ومستقبله على مذبح الدفاع عن "المؤسسة"، وتصبح المؤسسة أكثر قدسية وأهمية من الشعب الذي دونه ودون حقوقه كاملة.. لا شرعيه لأية مؤسسة مهما كان حجمها ونفوذها ومهما حقنت بشرعيات خارجية.

ففي الوقت الذي لم تستطيع فيه القوى الثورية أن تحدث الفرز الوطني والقومي، ها هي تقوم به القوى الرجعية عميلة الإمبريالية والصهيونية، وما على القوى الثورية الحقيقية، وفي مقدمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ إلا أن تقبل التحدي؛ لأن عيون الشعب تنظر للجبهة وتتجه إليها في "عيدها"، وعليها أن لا تتردد، وأن تبقى سباقه في تحمل عبء الطريق والمسار الثوري المطلوب، فكما نحن الفلسطينيين نطالب القوى العربية الثورية والوطنية مقاطعة أنظمتها العميلة المطبعة، مع العدو والنضال من أجل إسقاطها وإسقاط علاقاتها واتفاقياتها مع العدو، يجب علينا أن نطبق هذه السياسة في ساحتنا الفلسطيني، أوّلًا: بمطالبة الجبهة الشعبية، ومعها كل المناضلين والمخلصين بالانتقال من مربع المماطلة ومطالبة قيادة اليمين والسلطة، بإلغاء أوسلو والتنسيق الأمني، إلى القطع التام معهم والنضال؛ من أجل إسقاط النهج وأصحابه كي نستطيع إسقاط الاتفاقيات مع العدو وهزيمته؛ لأن ما رفض اليمين تنفيذه من مطالب وطنية خلال 30 عامًا، لن يقدم على القيام به الآن، ولو كانت لديه النوايا والاستعداد لتلبية نداءات الفصائل للتراجع عن قراره الأخير بإعادة علاقاته مع العدو لما كان قد أقدم على إعادتها أصلًا، أي هو يتصرف حسب مصالحه واحتياجاته الطبقية الأنانية الضيقة، لا حسب رغبة الشعب الوطنية.

رسالةٌ إلى الرفاق والأصدقاء بمناسبة مرور 53 عامًا على انطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين

غازي الصوراني
كاتبٌ ومفكّر/ فلسطين

الأصدقاءُ والرفاقُ الأعزاء.. نلتقي اليومَ في مناسبة مرور ثلاثةٍ وخمسين عامًا على المسيرة النضاليّة لجبهتنا الشعبيّة منذ انطلاقتها في الحادي عشرَ من ديسمبر عامَ 1967؛ ليس اعتزازًا وفخرًا بنضالها، ووفاءً لشهدائها الأبطال، وتحيّةً لأسراها المناضلين وحسب، بل أيضًا نلتقي لكي يكونَ إحياء هذه الذكرى وفاءً وعهدًا من كل رفاقنا نحو مزيدٍ من الوعي والالتزام الخَلاَّق بالمبادئِ والأهدافِ الوطنيّة والقوميّة التقدميّة، والقيم الأخلاقيةِ والديموقراطيّة، التي جسدتها جبهتنا، لكي نتواصل مع هذه المبادئ والقيم كطريقٍ وحيدٍ نحو تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة، ذلك هو التجسيدُ الحقيقيُّ لإخلاص جبهتنا ووفائها لكل شهداء شعبنا الذين قدموا أرواحهم على درب استعادة حقوقنا التاريخيّة في كل فلسطين.

في الذكرى الثالثة والخمسين لانطلاقة جبهتنا.. نستشعرُ مرارةَ الانقسامِ والصراع على السلطة والمصالح الفئويّة بين فتح وحماس طوال الثلاثة عشر عامًا الماضية التي أدت إلى تفكيك "النظام" السياسي الفلسطيني، ومعه تفكّكت أوصال وحدتنا الوطنيّة التعدديّة، ثم تزايد مظاهر القلق والإحباط واليأس في نفوس أبناء شعبنا، ليس نتيجة استمرار الانقسام فحسب، بل أيضًا نتيجة استشعار معظم أبناء شعبنا بحالةٍ من التشاؤم والخوف من انتقال الحالة الفلسطينية الراهنة من أوضاع الانقسام إلى مزيد التفكك والتراجعات صوب الفوضى والانهيار السياسي والمجتمعي الذي سيعصف بمشروعنا الوطني، وتكريس فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، ويجعل من م.ت.ف أداةً في يد قوى الاستسلام والخضوع الفلسطيني والعربي الرجعي التطبيعي، خاصةً عبر دويلات الخليج التي تبدي تعاطفها ودعمها لحركة حماس من خلال الجسر الإسرائيلي، بما يعزز الانقسام ويفتح الباب واسعًا أمام تنفيذ المخططات الهادفة إلى شطب وكالة الغوث وقرار 194 و181 واستمرار مخطط الضم الصهيوني، وحصر ما يتبقى من أراضي الضفة الغربية واستخدامها لإقامة "دولة فلسطينية" ممسوخة، وفق "خطة ترامب" تمهيدًا لإعادة إلحاقها بالنظام الأردني العميل، بموافقة مجمل النظام العربي عمومًا، ودويلات الخليج خصوصًا، حيث بات ذلك النظام اليوم في حالة غير مسبوقة من الانحطاط والخضوع للمخططات الصهيونية والأمريكية، ومن ثَمَّ إسدال الستار على القضيّة الفلسطينيّة برمتها لسنوات أو عقود طويلة قادمة.

لذلك، ونحن نحيي الذكرى الثالثة والخمسين للانطلاقة اليوم مع جماهير شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية والأرض المحتلة عام 1948 والشتات، فإننا نحيي لحظةً وطنيّةً وتاريخيّةً غامرةً بروح التحدي والصمود في مجابهة المخططات الإمبريالية الصهيونية وأدواتها العميلة في النظام العربي، ما يعني أننا أمام لحظة فارقة هي الأشد خطرًا في كل تاريخ شعبنا، الأمر الذي يفرض على حزبنا – جبهتنا موقفًا ثوريًّا حاسمًا غامرًا بالروح الوطنية والقومية، تنطلق منها صوب توعية قطاعاتٍ واسعةٍ من أبناء شعبنا وتحريضها لممارسة كل أشكال الضغط من

أجل إنهاء الانقسام الكارثي؛ تمهيدًا لاستعادة وحدتنا الوطنية ومواصلة نضالنا في إطار م.ت.ف وَفْقَ مواثيقها ووَفق قرارات المجلس المركزي خلال السنوات الثلاث الماضية، إلى جانب التزام القوى السياسية كافةً بنصوص الاتفاقات التي أجمعت عليها الفصائل والحركات والقوى الفلسطينية كافةً عمومًا، ووفق نصوص وثيقة الوفاق الوطني 2006 والقاهرة 2011 و2017 خصوصًا، وصولًا إلى ما تم الاتفاق عليه في لقاء الأمناء (رام الله – بيروت سبتمبر 2020).

رفاقنا الأعزاء.. إن هذه اللحظة تفرض علينا في الجبهة الشعبية، بمثل ما تفرض على الرفاق والأخوة في الفصائل والحركات الوطنية كافة، أن نؤكد مجدّدًا على التزامنا العميق بتنفيذ نصوص تلك الاتفاقات، ليس تجسيدًا لاستعادة وحدتنا الوطنية التعددية والارتقاء بمسيرتنا النضالية فحسب، بل أيضًا تجسيدًا لآمال وطموحات شعبنا الفلسطيني الذي يترقّب – رغم التشاؤم – لحظة الإعلان الحقيقي لإسدال الستار على الانقسام وبداية مرحلةٍ جديدةٍ في نضالنا الوطني التحرري والديمقراطي ترتقي إلى مستوى آماله وتطلعاته في إعادة بناء م.ت.ف وانتخاب مجلسها الوطني، بمشاركة القوى السياسية الفلسطينية كافة إلى جانب الانتخابات التشريعية والرئاسية، بإشراف حكومةٍ وطنيّةٍ مؤقّتةٍ وصولًا إلى إقامة نظامٍ سياسيٍّ وطنيٍّ تحرّري وديمقراطي، تكون أولى مهماته وقف التفاوض العبثي والتمسّك برفض صفقة ترامب وإفشالها، والشروط الأمريكية الصهيونية كافة، التي يمكن أن يتقدم بها الرئيس الأمريكي الجديد بايدن، الذي لن يستطيع التراجع كليًّا عمّا قام بتنفيذه سلفه ترامب، لكن هذا الموقف المطلوب يحتاج إلى التزام جميع القوى الفلسطينية، بقواعد الوحدة الوطنية التعددية الفلسطينية كضمانة وحيدة لمواصلة نضالنا التحرري ضد المحتل الصهيوني والمخططات الأمريكية المستندة إلى دعم معظم النظام العربي، مستلهمين درس الرفيق المؤسس القائد الوطني والقومي والأممي الراحل جورج حبش، الذي عَلَّمَنا أن الوحدة الوطنية التي تستجيبُ لطبيعةِ معركَتِنَا ضد هذا العدو، وتستجيب في الوقت نفسه لقواعد الاختلاف والتعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية، هي الوحدة على أسسٍ ومبادئ تلتزم بالديمقراطية هدفًا ومنهجًا، يضمن حرية المعتقد والرأي الصريح لأي اختلافٍ وأي نقدٍ بين أطياف الساحة الوطنية الفلسطينية ومكوناتها، شرط أن يكون في إطار الوحدة ومعززًا لها، فلا سبيل أمام القوى الوطنية كافة سوى النضال الحقيقي؛ من أجل استعادة الوحدة الوطنية بمضمونها الديمقراطي التعددي، بما يمكننا من الاتفاق على برنامج وطني وديمقراطي محدد، يضمن مواصلة النضال ضد المحتل الصهيوني وطرده وإزالة مستوطناته، بمثل ما يضمن متابعة تنفيذ قضايا التطور الاجتماعي والاقتصادي والتنموي والثقافي، وسرعة العمل على صياغة الرؤى والبرامج التنمويةِ الكفيلةِ بمجابهة أوضاع البطالةِ والفقرِ والركود الاقتصادي، بما يحقق تجاوز أوضاع القلقِ والإحباطِ واليأسِ المتفاقمةِ في أوساط مُعظم أبناء شَعبِنَا، علاوةً على ضمان مقومات الحياة الكريمة لذوي الشهداء والجرحى والمعاقين.

إنّ كلّ ما تقدّم يعني ويفترض تفعيل النضال الشعبي والكفاحي في الأراضي المحتلّة، حيث يتعرّض اليوم أبناء شعبنا فيها بسبب الممارسات الصهيونيّة الهادفة إلى تفتيت الضفة عبر المستوطنات والجدار العنصري والحواجز، تمهيدًا لتحويلها إلى كانتونات في إطار خطة الضم، علاوة على الإذلال العنصري والاعتقالات والتهجير وتثبيت القدس عاصمة للكيان الصهيوني؛ فالقدس قدسنا وعاصمتنا الخالدة، ومن هنا من غزة، وباسم أبناء شعبنا الفلسطيني وكل شعوبنا العربية نقول للتحالف الأمريكي الصهيوني الرجعي العربي: ستظل القدس عربية وإسلامية

ومسيحية وعاصمة لدولتنا الفلسطينية المستقلة، ومهما توهمتم وامتلكتم من عناصر القوة الغاشمة، فإن شعوبنا العربية وشعبنا الفلسطيني في مقدمتها؛ سيظل رافعًا لراية القدس محافظًا عليها وعلى عروبتها مهما غلت التضحيات.

وبناءً على ما تقدّم، نعلن أن انقضاء الزمن؛ عاجزٌ عن أن يجعل من احتلال الصهاينة الباغي لفلسطين عملًا مشروعًا وفي إطار هذه النظرة الشموليّة، فإنّ الجبهة الشعبيّة تنظر إلى قضيّة القدس باعتبارها قلب ومحرك ذلك الإطار؛ من حيث الأهمية السياسية والدينية والتاريخية التي لا يمكن إزاحتها من الذهنية العربية الإسلامية والمسيحية في آن واحد، هذه الأهمية لا تتوقف عن الجانب المكاني أو الواقع المادي البشري أو الجغرافي، بقدر ما تتغلّغل في نفوس الفلسطينيين والعرب وقلوبهم وعقولهم، رغم هذا الواقع المأزوم والمهزوم الذي نعيشه اليوم، ذلك أن الإصرار على أن تكون القدس العربيّة عاصمة للفلسطينيين؛ موقف تسنده الحقوق التاريخية والقانونيّة إلى جانب الشرعية الدوليّة، لأنّ رفض التوحّد بين الهويتين المتناقضتين لا يعود إلى الحق التاريخي للفلسطينيين والعرب في مدينة القدس وكل فلسطين فحسب، ولكنه يمثل في الحاضر والمستقبل بصورةٍ واعيةٍ تستند إلى أن وجود الفلسطينيين ومستقبلهم مرهونٌ بالانتماء إلى محيطهم العربي في المكان والزمان، وهو وجودٌ يعبر عن انتماءٍ عضويٍّ عميقٍ لا تؤثّر فيه الهزيمة المؤقتة أو عوامل القوة الصهيونيّة في اللحظة الراهنة، في عالمٍ متغيّر، يقول لنا ببساطة: إنّ المستقبل هو للأمة العربية؛ شرط امتلاكها عناصر القوة والنهوض، وهو مستقبلٌ يعكس نفسه على الفلسطينيين، بما يعزز استحالة اندماجهم في إطار الهوية الصهيونية التي لا تتضمن داخلها مقومات مستقبلها، ومن هنا فلا مجال للحديث عن حلٍّ سياسيٍّ أو مرحليٍّ وَفق الشروط الصهيونيّة الأمريكيّة من ناحية، أو طالما بقي الانقسام جاثمًا على صدور أبناء شعبنا من ناحيةٍ ثانيةٍ حاملًا لمخاطر فصل غزة عن كل فلسطين.

وهنا بالضبط يتجلّى موقف الجبهة الشعبيّة، انطلاقًا من معاناة أبناء شعبنا عمومًا وفي قطاع غزة خصوصًا؛ بسبب مرارة وآلام الحصار والانقسام من جهة، وانطلاقًا من الآمال الكبرى في الوصول إلى تجسيد المصالحة الوطنية الشاملة من جهةٍ ثانية، ذلك أن الجبهة الشعبية، إدراكًا منها لتطلعات قطاع واسع من جماهير شعبنا في الوطن والشتات في ولادة تيار وطني ديمقراطي تقدمي صادقٍ في حفاظهِ والتزامهِ بحق هذه الجماهير في الحريةِ والديمقراطية والعدالةِ الاجتماعيةِ، بما يعززُ صمودَها ونضَالها الوطني التحرري، وتحقيق أهدافها في العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة، بما يفرض عليها التوجه إلى كل الرفاق والأصدقاء ومعهم المثقفون، والشخصيات الوطنية الديمقراطية، والفعاليات، كافة؛ لكي يتحمّل الجميع مسؤوليته في الحوار العاجل من أجل بناء التيار الديمقراطي الوطني.

وانطلاقًا مما تقدم، فإنني أدعو رفاقي في الجبهة الشعبيّة إلى المبادرة مع الرفاق والأصدقاء في الأحزاب والقوى والفعاليات والشخصيّات الوطنية والمجتمعيّة اليسارية والديمقراطية، لكي يبدؤوا من جديدٍ بروحٍ غامرةٍ بالآمال الكبرى؛ حوارًا شاملًا لمناقشة سُبُلِ تأسيسِ تيارٍ وطنيٍّ ديمقراطيٍّ وبلورةِ أهدافهِ وبرامجهِ وآليّاتِ عَمَلِهِ، وذلك عبر مساهمةٍ فعالةٍ من القوى والفعاليات السياسيّة كافة، ومن كل أبناء شَعبِنا المَعنيّين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال، وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعيّة والديمقراطيّة.

بالطبع... إنّ البديل المطلوب الذي أدعو إليه، لا بد أن يكون من خارج أوسلو؛ لأنّ غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسيّةٍ اجتماعيّةٍ في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرّستها "إسرائيل" في الاتّفاقات الموقّعة، وما تفرضه من وقائعَ ماديةٍ ميدانيّة، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطارٍ مرجعي يمكنها – في مرحلة الانحطاط والتطبيع العربي الراهنة – من استخدام عناصرَ تفوقها؛ لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني التحرري والديمقراطي الفلسطيني من جانبٍ آخر.

من ناحيةٍ ثانية، فإنّ مفهوم البديل الوطني الديمقراطي يعني رؤية الواقع ومستجداته وحركته، لخدمة الرؤية الشاملة للصراع الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي. بهذا المعنى، تتّضح فكرة القطع مع أوسلو منهجًا، وخيار التصرف تجاهه واقعًا معطى، ذلك هو الهدف المركزي في دعوتي لإحياء الأمل في الحوار الهادف إلى تأسيس البديل الوطني الديمقراطي.

الأصدقاء والرفاق الاعزاء... إنَّ النضال من أجل تكريس مبادئ المصالحة الوطنية وأسسها وآلياتها يدعونا – وإن كانت الوحدة الوطنية هي التي تدعونا – إلى جانب الكثير من التحديات التي تدعونا.. فالمقاومة بأشكالها الشعبية والكفاحية كلها أيضًا تدعونا.. وانتهاك حقوقِنا وكرامتِنا الوطنية والشخصية تدعونا... الوضع الراهن والمستقبلي لعاصمتنا الخالدة القدس تدعونا... المعازل والاعتقالات اليوميّة والاستيطان السرطاني في الضفّة الغربيّة والحصار المفروض على قطاع غزة يدعونا... تحدي التطبيع والخضوع العربي للمشروع الصهيوني يدعونا... أُسر وأبناء آلاف الشهداء والجرحى، آلاف العاطلين عن العمل وتزايد مظاهر القلق والإحباط والفقر والبطالة والتشرّد تدعونا.. آلاف الإخوة والرفاق من المناضلين الأبطال المعتقلين الذين يواجهون العدو في زنازين الفاشية والعنصريّة الصهيونيّة، كما أن عذابات أهلنا في مخيّمات المنافي تدعونا... وعشرات الشباب الذين ابتلعتهم بحار العالم في سعيهم للهروب من واقع غزة المرير الراهن تدعونا... كل هذه القضايا والتحديات تدعونا لمزيدٍ من النضال لطرد كل مظاهر التشاؤم في صفوف شعبنا وإزالته؛ عبر إنهاء الانقسام، ودفنه إلى الأبد، بما يمكن شعبنا من استعادة آماله وتفاؤله بمستقبله، من خلال تحقيق المصالحة الوطنية وبلورتها، وتعزيز الصمود ومواصلة النضال بأشكاله كافة؛ من أجل تحقيق أهدافه الوطنيّة.

أخيرًا.. إمّا الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتّفاق وصولًا إلى الوحدة الوطنية التعددية التي تضمن حق الاختلاف والاتفاق داخل م.ت.ف، أو أن نتحوّل جميعًا إلى عبيدٍ أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا، وأعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق، طالما ظل الانقسام، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكّمًا في مقدّرات شعبنا، وطالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفًّا إسرائيليًّا بلا قيود، وفي مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر، وتنغلق أبواب المستقبل، ويحق علينا قولُ محمود درويش "أيها المستقبل: لا تسألنا من أنتم؟ وماذا تريدون مني؟ فنحن أيضًا لا نعرف!!".

رفاق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأنصارها وأصدقاءها، في الذكرى الثالثة والخمسين للانطلاقة، نقول: إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ضَمَّت بين صفوفها منذ تأسيسها إلى يومنا هذا، أجيالًا من المناضلين؛ ضَمَّت الجد والجدة والأب والأم والأبناء والأحفاد من جماهير الفقراء والكادحين، أجيال تعاقبت على حمل الراية، راية التحرر، راية الوطن، راية الماركسية والصراع ضد الإمبرياليّة والصهيونيّة والرجعيّة بمظاهرها، وأدوات

الاستغلال والتبعية والاستبداد كافة؛ إنها راية العمال والكادحين والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين، هي اليومَ تُجدّدُ العهدَ .. وتُجددُ روحَها الثوريّة من أجل نهوضِها واستعادة دورها الطليعي، ومواصلةِ النضال لتحقيقِ الأهدافِ التي استشهد من أجلها الآلاف من الرفاق المناضلين، عبر مسيرتها؛ انطلاقًا من إيمانها وقناعتها ومواثيقها أن الصراع هو صراعٌ عربيٌّ صهيوني/إمبريالي بالدرجة الأساسية يكون الثوار الفلسطينيون في طليعتهم.

فإلى الأمام ... عاشت فلسطين حرة عربية...

والمجد والخلود لشهداء فلسطين والأمة العربية... والنصر للثورة

لا وقتَ للتهاني أو التعازي!

عبد القادر ياسين
مؤرّخٌ فلسطيني/ مصر

حالنا يصعبُ على الكافر، ولم يعد ثمّةَ مجالٌ للتهاني، أو التعازي؛ فسيف الوقت يكاد يقطع قضيّتنا الوطنيّة، ما يمنعنا من إقامة احتفالات؛ بل ربّما كان علينا أن نبدأ بإجراء مراجعةٍ نقديّة، صريحة، وشُجاعة، لمسيرة الحركة الوطنية الفلسطينيّة عمومًا. وحركة المقاومة الراهنة (1964 – 2020)، و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، على نحوٍ خاص. واعين بأننا – في هذه الحالة – لن نخسر إلا أخطاءنا! بينما نبدأ المسيرة للخروج من الوضع، الذي أوصلنا إليه، "اتفاق أوسلو"، سيئ الصيت، ونُخطِّط للتجاوز، والحرص على ألا نتكيَّف معه. والكل يعلم بأن هذه مهمّةٌ صعبةٌ على النفس، ومُكلِّفة، لكن ماذا نفعل، إذ "لا حلاوة دون نار"!

بعضنا يتذرَّع بأننا لا نريد أن نجلد أنفسنا! وبعضنا الآخر يرى في تلك المراجعة، النقدية الصريحة، والشجاعة، نشرًا لغسيلنا الوسخ؛ بينما عمر بن الخطاب (ر) كفانا مؤونة التذرع بكلمته الشهيرة، "رحم الله امرأً أهدى إليَّ عيوبي".. ما يتطلب منا مغادرة مربع "يا جبل ما يهزك ريح"، و "ياما كسَّر هالجمل بطيخ"، وعدم إلهائنا بأن ثمة ضوءًا في آخر النفق!

غالب الظن أن رقبة قضيتنا الوطنية على سكين الأعداء، والزمن ليس في صالحنا، خاصةً، إذا ما أدرنا الظهر لوضعنا الراهن، الذي لا يسرّ صديقًا.

لنتذكر هنا، كيف خرجت "الجبهة الشعبية" إلى الوجود، قبل 53 عامًا، من تحت أنقاض أبشع هزيمة حاقت بالعرب، في التاريخ، الحديث والمعاصر؛ حين التقت، في دمشق، كل فصائل المقاومة الفلسطينية، في سبيل تحقيق وحدتها، "هكذا، نحن لا نتحرَّك إلا في الملمات". وبقية القصة معروفة، وكيف صفصفت اللقاءات على ثلاثة فصائل، هي: "شباب الثأر"، الجناح الفلسطيني في "حركة القوميين العرب"، و"جبهة التحرير الفلسطينية"، بقيادة أحمد جبريل، و"كتائب العودة"، وشكلت الفصائل الثلاثة "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"؛ فكانت الجبهة الوحيدة التي تستحق هذه الصفة، من بين كل "الجبهات" الفلسطينية، آنذاك؛ فالجبهة عبارة عن تحالف قوى عِدَّة، وليست مجرد قوة واحدة، هنا تكون أقرب إلى الحزب، وأبعد ما تكون عن الجبهة.

لكن الجبهة الوليدة عجزت، منذ البداية، عن أن تكون جبهة، ما يحتاج إلى تفسيرٍ من أصحاب التجرِبة، حتى لا يُؤخذ تفسير الأخرين على محمل الشماتة!

بعد أن خرجت "التحرير الفلسطينية" بقدها، وقضيضها، (تشرين الأول/ أكتوبر 1968)، وحملت اسم "الشعبية – القيادة العامة"، ثم كان ذلك "الطلاق الديمقراطي" بين جناحي "الجبهة"؛ فولدت "الجبهة الديمقراطية" (شباط/ فبراير 1969). وبعد الخروج من الأردن، صيف 1971، استفحلت الصراعات داخل "الشعبية"؛ فخرجت "الثورية" (ربيع 1972)، قبل أن يستقل المجال الخارجي، بقيادة وديع حداد، بعد بضعة أشهر. ثم ما كان من تجربة "الرفض" (1974 – 1978)، وبدل أن تجني "الرفض" ثمار "مبادرة السادات" (خريف 1977)، فإن الطرف الآخر هو الذي استفاد، بالضد من المنطق!

الشرح يطول، بينما خير الكلام ما قلَّ ودلَّ. يقول رفاقنا الصينيون: إن الانتصار يتطلب: قضية عادلة، وحزبًا قويًّا، يُقدِّم قيادةً متمكِّنةً من نظرية الثورة، ومن الثقافة، والعمل السياسي، بما يمكنها من بلورة برنامجٍ سياسيٍّ سليم، ونسج تحالفاتٍ؛ محليّةٍ، وإقليميّةٍ، ودوليّةٍ صحيحة، دون أن نتغافل عن الديمقراطيّة، أبدًا، ومن المنبع إلى المصب.

لعل على رأس جدول أعمال كل الوطنيين يقبع أمر إقامة الوحدة الوطنية الفلسطينية، بعد إنهاء الانقسام، بالأخذ بأيٍّ من الاتفاقات الثمانية التي عقدها طرفا الانقسام، على مدى الأعوام الثلاثة عشر المنصرمة. وربما كان من الضروري بناء محورٍ وطنيٍّ ديمقراطي، يقتصر على "الشعبية"، والديمقراطية"، و"المبادرة الوطنية". وأعتقد أن ما تبقى من الفصائل يمكنه أن يلتحق بمحاورَ أُخرى؛ فالأمر ليس وقفًا على من يتمضمض بالماركسية – اللينينية، بل هو رهنٌ بالمواقف السياسية، أساسًا، ومن هنا نبدأ.

في ذكرى الانطلاقة

طلال عوكل

كاتبٌ ومحلّلٌ سياسي/ فلسطين

شاركتُ وزملاءَ آخرين في ندوة غسان كنفاني التي تنظمها "الهدف" والمخصّصة في هذا الشهر لمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين لانطلاقة الجبهة، وقد أيقظتني الأسئلة ومشاركة الزملاء الآخرين إلى مدى أهمية القيام بعملية مراجعةٍ لتاريخ الجبهة الشعبيّة وفكرها وسياساتها.

الحديث كان موضوعيًّا، إن لجهة الحديث عن الإيجابيات أو الحديث عن السلبيات. نعرف أن الجبهة اعتمدت منذ عقودٍ نهجًا محمودًا يقوم على المراجعة والنقد ومحاولة التصحيح، لكن مثل هذه المراجعة لا تكفي لأن تكون داخليّةً من خلال المؤتمرات الوطنيّة العامة، بين مؤتمرين يفصل بينهما على الأقل أربع سنوات، وفي الغالب، ثمة أكثر تطورات مهمة وخطيرة، تجري في مياه الحياة السياسية والمجتمعية، خاصةً بعد أن أصبحت القضيّة والحقوق نهشًا للذئاب؛ الأمر الذي يستدعي التدقيق في التكتيك السياسي وفي المهمات اليومية التي تتبدّل أولوياتها. لا أرغب في أن أقدم ما يستطيع عقلي الذي يفخر بانتمائه الطويل للجبهة، ولكن ثمة حاجة لاستفزاز قيادات الجبهة لكي تبادر إلى مثل هذه المراجعة التي تتّصل خصوصًا بالهوية الفكرية للجبهة، والأبعاد الاجتماعية، سواءً من حيث كونها أساسًا في القراءة الفكرية، أو من حيث إنها تشغل مربعًا مهمًا جدًّا في تحديد المهمات الأساسية.

وفي هذا الزمان المعلوم بطبيعته وسماته دوليًّا وعربيًّا وفلسطينيًّا، ينبغي تحديد دور الجبهة على المستوى القومي بالدرجة الأولى، وتحديد طبيعة التحالفات السياسية رغم انهيار الحياة السياسية والحزبية في معظم البلدان العربية.

الأسئلة التي تتعلق بالمراجعة المثمرة كثيرةٌ، لكن من المهم أن تتم من خارج الجبهة؛ من محيطها، قبل أن تتم من خلال الأطر الحزبية. أسجّل تقديري العميق للمبادرة التي اتخذتها الجبهة لإحياء ذكرى انطلاقتها هذا العام، حيث توجهت إلى العمل الطوعي، وابتعدت عن النشاطات الاستعراضية المكلفة وغير المثمرة، آملًا أن تكون هذه المبادرة نتيجة تفكيرٍ ذاتي، وليس لضروراتٍ فرضتها جائحةُ كورونا.

في ذكرى انطلاقتِها الـ (53): الجبهةُ الشعبيّةُ لتحرير فلسطين رافعةٌ كفاحيّةٌ في النضال على الصعيدين الوطني والقومي

عليان عليان

باحثٌ وكاتبٌ سياسي/ الأردن

في رحابِ الذكرى الـ (53) لانطلاقة الجبهة الشعبيّة، نتوقف أمام سيرةٍ كفاحيةٍ معمدةٍ بالدم والتضحيات، سيرةٍ لم تبرح خلالها الجبهة ثوابتها الاستراتيجية الواردة في الميثاق الوطني، في الوقت الذي برح فيه آخرون هذه الاستراتيجية في دورة المجلس الوطني في غزة عام 1996، ولم تبرح منظورها الأيديولوجي، في الوقت الذي كان فيه البعض ينتظر انهيار الاتحاد السوفياتي ليغير اسم تنظيمه منتقلًا إلى ضفاف الليبرالية.

والجبهة الشعبية منذ مؤتمر شباط 1968، حددت في وثيقتها الأولى خارطة تحالفاتها وخارطة الأعداء، وبناءً على هذا التحديد رسمت استراتيجيتها الكفاحيّة، والتزامها بحرب الشعب طويلة الأمد، لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في التحرير والعودة إلى جانب فصائل العمل الوطني كافة، ناهيك أنها لم تغادر موقها القومي في إطار ربطها بين الخاص الوطني والعام القومي، قناعةً منها بأن قضية فلسطين قضيةٌ قوميةٌ بامتياز ، وإن كان الشعب الفلسطيني هو رأس الحربة في معركة التحرير، إدراكًا منها – كما بيّن الحكيم الدكتور جورج حبش – أن معركة التحرير في السياق الاستراتيجي لن تتم دون انخراط الأمة المباشر فيها، حيث لم تغادر هذه الرؤية في مؤتمراتها الوطنية كافة، وحتى اللحظة الراهنة.

وهي في استراتيجيتها وتكتيكاتها ظلت على الدوام، مسترشدةً بالماركسية اللينينية في قراءتها للواقع الفلسطيني والعربي والدولي، وملتزمةً بالتثقيف النظري لكادرها وأعضائها إدراكًا منها بأن غياب وتغييب البعد النظري، يوقع النضال الوطني في خانة العفوية والارتجال والتخبط، ويوقعه في حالةٍ من فقدان الرؤية، ما جعلها محل احترام الفصائل التقدميّة في مختلِف دول العالم، وليس صدفةً أن يصفها الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي اللبناني "جورج حاوي" بأنها باتت "رافدًا من روافد الماركسية اللينينية"؛ لأنها وظفت الأيديولوجية وَفق خصائص الواقع الفلسطيني والعربي، ناهيك أنها في مواقفها من الصراع العربي الصهيوني، لم ترتهن لرؤية بعض الرفاق الأمميين في القضايا القومية وأساليب النضال.

لم تساوم الجبهة على ثوابتها في مختلف المحطات، سواءً بعد حرب تشرين 1973، أو بعد الخروج من بيروت عام 1982، أو بعد انعقاد الدورة 17 للمجلس الوطني عام 1984 وإفرازاتها الخطيرة، إذ أنها في مرحلة حرب تشرين، عندما أدركت التوجه التسووي لقيادة المنظمة وَفق القرار 242 على أرضية التفاوض في برنامج النقاط العشر، انسحبت من اللجنة التنفيذية للمنظمة، ولم تنسحب من بقية مؤسسات المنظمة، وشكلت جبهة الرفض، ليس رفضًا للمرحلية بل إدراكٌ منها أن ميزان القوى آنذاك، لن يسمح بقيام سلطةٍ وطنيةٍ دون صلحٍ أو مفاوضاتٍ أو اعترافٍ بالكيان الصهيوني.

وبعد خروج المقاومة من لبنان إثر العدوان الصهيوني عام 1982، رفضت مع بعض الفصائل مشروع فاس، ورفضت مشروع ريجان، وتصدت لمحاولة القيادة المتنفذة "الجسر بين مشروعي فاس وريجان، في الدورة (16)

للمجلس الوطني ، وعندما توجّه أبو عزار إلى القاهرة وأصدر إعلانه "بنبذ الإرهاب"، شكّلت تحالفًا عريضًا مع كل من "الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي وجبهة التحرير الفلسطينية؛ التحالف الديمقراطي"، وخاضت حوارًا مع قيادة فتح أسفر عن توقيع اتفاق عدن الجزائر، لمحاصرة الآثار الخطيرة الناجمة عن هذه الخطوة، وعندما أدركت أن توقيع الاتفاق كان في سياقٍ تكتيكيٍّ لعقد دورة المجلس الوطني السابعة عشرة، وما نجم عنها من اتفاق عمان الذي ينصّ على "مبدأ الأرض مقابل السلام" وَفقًا للقرار "242، لم تحضر الدورة وبادرت لتشكيل جبهة الإنقاذ لاستعادة المنظمة لخطّها الوطني، لكنها عادت وحضرت الدورة التوحيديّة للمجلس الوطني عام 1987، بعد أن تلقّت وعودًا من قيادة فتح في إطار وثيقة طرابلس لإلغاء الاتفاق، وربط عودة العلاقة مع النظام المصري بشرط الابتعاد عن اتفاقيات كامب ديفيد، ويسجل للجبهة الشعبية دورها الرائد في انتفاضة الحجارة، التي اندلعت في الثامن من كانون أول(ديسمبر) 1987، من خلال حضورها الفاعل في القيادة الموحدة، ومن خلال دور كوادرها وعناصرها في النضال الميداني ضد الاحتلال والمستوطنين، ناهيك أنها رفعت الصوت عاليًا ضد الاستثمار المبكر للانتفاضة، الذي لاحت نذره السيئة بلقاءات ياسر عبد ربه، مع السفير الأمريكي في تونس "روبرت بليترو" وبلقاءاتٍ أخرى في هذه العاصمة الأوروبية أو تلك.

وفي الدورة "19" للمجلس الوطني التي أطلق عليها "دورة الاستقلال" تحفّظت على البند المتعلق بالقرار 242 في البيان والمبادرة السياسية، لكنها لم تنسحب من اللجنة التنفيذية كما فعلت سابقًا عام 1974، إثر طرح برنامج النقاط العشر، الأمر الذي أثار تساؤلاتٍ ونقاشًا حيال موقفها، وفسّرت الجبهة هذا الموقف بأنه جاء في إطار الحفاظ على الوحدة في ظل الانتفاضة، لكن القيادة المتنفذة في حينه نزلت ما دون تلك المبادرة في ستوكهولم وجنيف وباريس.

وفي مرحلة اتفاقات أوسلو عام 1993، وما تفرّع منها من اتفاقات " أوسلو 2، اتفاق الخليل، اتفاق واي ريفر، خارطة الطريق، أنا بوليس، خطة كيري، صفقة القرن" أدّت الجبهة دورًا فاعلًا في التعبئة ضدها وكشف أخطارها، ورأت فيها منهجًا تصفويًّا للقضيّة الفلسطينيّة، ودفعت مقابل موقفها المبدئي أثمانًا كبيرة، ناهيك أنه لم تكتف بالنضال التعبوي، بل قرنته بالنضال على الأرض ضد الاحتلال في انتفاضة الأقصى، وفي الهبات والانتفاضات اللاحقة كافة، وفي سلسلة العمليات الفدائية الجريئة، وفي التصدي للحروب العدوانية على القطاع في الأعوام 2008، 2012 ، 2014، وفي مشاركتها الأساسية في مسيرات العودة.

يضاف إلى ما تقدّم، فإن الجبهة الشعبية أدّت منذ تأسيسها، على يد القادة الكبار "جورج حبش، أبو علي مصطفى، وديع حداد، أبو ماهر اليماني، غسان كنفاني " ويد قيادتها الحالية وحتى اللحظة الراهنة؛ دورًا مركزيًّا في النضال من أجل الوحدة الوطنية، التي تقوم على برنامج المقاومة؛ إيمانًا منها أن هذه الوحدة شرطٌ أساسيٌّ من شروط الانتصار.

وختامًا بمناسبة انطلاقة الجبهة، وفي كل الظروف، نترحّم على شهداء الجبهة والثورة الفلسطينيّة، ونرفع القبعات لأسرى الحريّة القابضين على الجمر، ونخصّ بالذكر الأمين العام للجبهة القائد أحمد سعدات، وخالدة جرار، ومروان البرغوثي، وكريم يونس، وماهر يونس، ونائل البرغوثي، وعبدالله البرغوثي وكل الأسرى في معتقلات الاحتلال.

تحيّةً للجبهة الشعبيّة في ذكري انطلاقتها وملاحظات على مسيرتها وكيف تعود لدورها الطليعي والمميز

طارق أبو بسام

كاتبٌ فلسطيني/ براغ

في ذكري انطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين قبل 53 عامًا، وبعد فترةٍ وجيزةٍ من هزيمة حزيران، هذه المناسبةُ العظيمةُ في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني والعربي، التي تحتفي بها الجبهة ومعها الشعب الفلسطيني وأمتنا العربية والشعوب المحبة للسلام وقوى الحرية والتقدم في العالم كافة. هذه الذكرى التي تترافق في كلّ عامٍ مع ذكرى انتفاضة الحجارة، وهنا لا بد من البدء بتوجيه التحية كل التحية لهذه الانتفاضة العظيمة وما حققته من إنجازات؛ التحية لكل من شارك فيها وساندها؛ التحية والتقدير للشهداء والجرحى والمعتقلين وقود هذه الانتفاضة. لقد حققت هذه الانتفاضة الكثير من المنجزات الكبرى، وكان بالإمكان أن تحقق المزيد، لولا التآمر عليها وإجهاضها، من قبل القيادة المتنفذة، وإيقافها في منتصف الطريق قبل الوصول إلى هدفها وشعارها الحرية والاستقلال. ثم لا بد من توجيه التحية؛ تحية الاعتزاز والتقدير لهذا التنظيم العظيم الذي شكّل بوضوحٍ رؤيته وفكره الثوري، وكذلك مواقفه السياسية الصلبة والواضحة، وتضحياته والتصاقه بالجماهير الشعبية وإيمانه بتحرير فلسطين؛ كل فلسطين، ورفضه للتنازل، واعتماده خيار الكفاح المسلح؛ خيار المقاومة خيارًا يستحيل دونه تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال، ودحر المشروع الصهيوني الإمبريالي الرجعي وهزيمته.

تحيّةً لهذا التنظيم المتجذّر في صفوف الشعب، وجذوره تمتدّ عميقةً في الأرض الفلسطينيّة؛ لن يتمكّن أحدٌ من اقتلاعها؛ التحية لهذا التنظيم العظيم الذي شكّل منذ انطلاقته نموذجًا كفاحيًّا وسياسيًّا وفكريًّا ونضاليًّا واجتماعيًّا جديدًا، جاءت انطلاقته تعبيرًا عن حاجةٍ ضروريةٍ في الساحة الفلسطينيّة، وليس تعبيرًا عن ترف، أو إضافة كمية لما هو موجود، بل كانت إضافةً مميزةً على كل الصعد، وحقّق نجاحاتٍ كبيرة، وكان ولازال، رغم بعض الإخفاقات التي رافقت مسيرته وبعضها كبير، يشكّل أحد أعمدة النضال الوطني والثورة الفلسطينية على امتداد تاريخهما، وقد تموّج دوره صعودًا وهبوطًا؛ أصاب وأخطأ؛ نجح وأخفق؛ تقدم وتراجع، لكنه بقي متمسّكًا بالهدف الأساسي الذي انطلق من أجله، وبقي رافعًا الراية الفلسطينية؛ راية الكفاح والتحدي؛ راية الوقوف في وجه مؤامرات التصفية كافة، ولم ينحرف كما فعل غيره، وبقيت بوصلته تؤشّر إلى فلسطين.

ولا أبالغ حين أقول: إن الجبهة ما زالت تشكّل عمودًا وركنًا أساسيًّا من أركان البناء الوطني الفلسطيني، فإذا انهارت؛ انهار معه مجمل البناء.. تحيةً لهذا التنظيم الذي قدم الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين.. تحيةً للجبهة التي تقدمت الصفوف دفاعًا عن فلسطين وعن منظمة التحرير الفلسطينية والوحدة الوطنية، وقدمت نموذجًا مشهودًا له في الرؤية والممارسة.

في هذه المناسبة، وقبل أن أدخل في عمق هذه المقالة لا بد لي، بل من واجبي أن أتوجّه أوّلًا بالتحية للرفاق الأوائل الذين أسّسوا هذا التنظيم؛ تحيةً للقائد الكبير د. جورج حبش القائد المؤسس الذي شكّل نموذجًا ومدرسةً في الفكر والممارسة والعطاء، وكان الأمين الأول الذي يتنحى عن الأمانة العامة، وقدم بذلك درسًا للجميع، وخاصةً

الذين يتمسكون بمناصبهم حتى الموت؛ تحيةً لأبي علي مصطفي؛ تحيةً لغسان ووديع وباسل الكبيسي؛ وتحيةً لأبي ماهر اليماني وصلاح صلاح؛ تحيةً لأبي نضال مسلمي وتيسير قبعة؛ تحيةً لحمدي مطر وأبي عيسى وصابر محي الدين؛ تحيةً لكل المؤسسين العظام؛ تحيةً لشادية أبو غزالة حين امتشقت السلاح، وقالت المرأة شريكة للرجل في المقاومة وفي كل شيء.

نتذكر في هذه المناسبة؛ جايل العرجا وباسل الأعرج وأشرف نعالوه وعمر النايف والأخوين الجمل وسامر العربيد وغيرهم الكثير الكثير من الشهداء، الذين اعتذر منهم جميعًا؛ بسبب عدم ذكر أسمائهم، لكنهم في قلوبنا دومًا.

التحية لأسرانا في سجون الاحتلال وفي مقدمتهم الرفيق الأمين العام للجبهة القائد أحمد سعدات الذي جسّد مقولة العين بالعين والسن بالسن والرأس بالرأس، وللرفيقة خالدة جرار، وللرفيقات والرفاق المعتقلين كافةً تحيةً لهم، واحدًا واحدًا، وهم يجسدون بصبرهم وتحديهم إرادة شعبنا كما جسدها أخيرًا ماهر الأخرس، الذي أخرس الجميع وانتصر على الاحتلال. التحية كل التحية للرفاق الجرحى الذين لا زالوا يحملون أوسمة الشرف والعزة على أجسادهم.. التحية كل التحية، في هذه المناسبة لقيادة الجبهة ممثلةً بمكتبها السياسي ولجنتها المركزية وعموم كوادرها وأعضائها ومحبيها، والتيار الواسع الذي تمثله فلسطينيًّا وعربيًّا وعالميًّا

لقد مثلت الجبهة عبر تاريخها النضالي الطويل صفحةً ناصعةً مشرقة؛ يعتز بها كل من شارك في هذه المسيرة، ويعتز بها شرفاء الأمة ومناضلوها. ورغم هذه المسيرة المعمدة بالدم، والمجبولة بالتضحيات، مسيرة العزة والكرامة، مسيرة الكفاح والشرف، مسيرة الدفاع المتواصل، بلا تراجعٍ ولا هوادةٍ عن الثوابت، مسيرة الخط الفكري والسياسي الواضح الذي حدّد منذ الانطلاقة مجموعةً من الثوابت التي لا تراجع عنها؛ من تحرير كامل التراب الفلسطيني، إلى لا تعايش مع الصهيونية، إلى أن صراعنا مع العدو صراع وجود، وليس صراع حدود، إلى اعتماد خيار المقاومة والكفاح المسلّح طريقًا للتحرير دون إهمالٍ للأشكال الأخرى، إلى عدم المراهنة على قرارات الأمم المتحدة والرباعية الدولية، بل الرهان على الشعب ونضاله في التمييز بين الأنظمة العربية والحكام العرب، والتأكيد على أهمية البعد العربي للقضية الفلسطينية، والتأكيد أيضًا على البعد العالمي وأهمية دور القوى الديمقراطية ولجان المقاطعة.. الخ، في دعم صمود شعبنا ونضاله وتعرية العدو... من حق الجبهة علينا، ومن واجبنا نحوها، وقبل أن نسجل الملاحظات النقدية التي قد تكون قاسيةً في بعض الأحوال أن نسجل إيجابياتها ودورها، حيث حملت الراية طوال هذه السنوات، ومازالت، رغم كل الضغوطات وعمليات الاعتقال اليومي والملاحقة؛ من قبل أجهزة العدو وبالتعاون مع أجهزة السلطة ومن خلال التنسيق الأمني والزج بهم في السجون، أو من خلال الضغوط المالية والحصار المالي المفروض من قبل السلطة؛ تنفيذًا لقرارٍ أمريكي إسرائيلي، في محاولةٍ بائسةٍ لإخضاع الجبهة وتركيعها..!

وبعد الإضاءة التي قدمتها وشملت الكثير من العناوين سأتعرض لمجموعةٍ سريعةٍ من الملاحظات النقدية والأخطاء التي وقعت بها الجبهة في مسيرتها، ليس من موقع الذم والشتم والتشفي، إنما من موقع معرفتي التامة: أن الجبهة كيانٌ مكوّنٌ من بشرٍ والبشر تخطئ وتصيب، وليس هناك من هو معصوم، ثمّ من "الطبيعي" أن تقع الجبهة في أخطاء عبر هذه المسيرة الطويلة، والمهم – أوّلًا – الاعتراف بالخطأ والعمل على تصحيحه.

إن ما سأسجله من ملاحظاتٍ يأتي انطلاقًا من فهمي أن مثل هذه المناسبات ليست للاحتفال فقط، وتقديم التهاني، وإنما الأحزاب والتنظيمات، تتقدم من خلال هذه العملية الحيوية. وفي هذا الإطار أرى من واجبي أن أتقدم بمساهمةٍ متواضعةٍ في عملية التقييم لتجربة الجبهة، خاصةً بعد أوسلو، هذه العملية التي أدعو إلى أوسع مشاركة فيها من قبل المفكرين والمثقفين الفلسطينيين والعرب؛ من أجل وضع اليد على ما ترافق مع هذه التجربة من أخطاء وثغرات، لا بد أن يعمل العقل الجماعي داخل الجبهة وخارجها، وعبر عملية حوارٍ هادفةٍ للبحث عن مخارجَ موضوعيةٍ وعمليةٍ تتصدى لهذه الأخطاء وتعالجها، حيث أقترح هنا أن تنظّم الجبهة سلسلةً من حلقات الحوار؛ تشارك فيها مختلف الكفاءات والطاقات من المفكرين والمثقفين والمناضلين الفلسطينيين والعرب، لبحث هذا الموضوع، خاصةً أن الجبهة لا تعني فقط أعضاءها، بل هي محطُّ اهتمامِ تيارٍ جماهيريٍّ واسعٍ لا بد أن يكون له دوره في التقييم ومراجعة التجربة ورسم الخطط المستقبلية؛ من موقع أن الجبهة ليست مشروعًا تعود ملكيتها فقط لأعضائها، وإنما هي مشروعٌ وطنيٌّ تعود ملكيته لمجمل الشعب الفلسطيني، ومن حقه أن يمارس دوره في المراجعة والتقييم.. والآن نتوقّف عند أهمّ محطات المراجعة بشكلٍ سريع:

أوّلًا. في الجانب السياسي:

رغم وضوح الفكر السياسي للجبهة الشعبية منذ انطلاقتها، حين حدّدت موقفها السياسي، ورسمت استراتيجيتها منذ التأسيس في كتاب الاستراتيجيّة السياسيّة والتنظيميّة الذي يعد من أهم الوثائق المرجعيّة، وحدّدت فيه الرؤية السياسيّة والتنظيميّة، إلا أنّها وقّعت في مجموعةٍ من الأخطاء، يمكن إيراد بعضها في الآتي:

1_ تغليب الجانب السياسي على الجانب التنظيمي في إطار الوحدة الوطنية، حيث كانت تركّز دومًا في الحوارات على أهمية الخط السياسي، وأن تتبنى المنظمة مواقفَ واضحةً، ولم ترفق هذه المسألة بالجانب التنظيمي ودور الجبهة ومشاركتها في المؤسسات (المجلس الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية ودوائر المنظمة المختلفة والمشاركة في السفارات على سبيل المثال.. الخ)، ورغم التفهم لموقف الجبهة بتأكيدها على وضوح الموقف السياسي، كان يجب أن يترافق ذلك مع الجانب التنظيمي، حيث علمتنا التجربة أن أي قرارٍ سياسيٍّ أو غيره، يحتاج إلى قوةٍ تنظيميّةٍ لتطبيقه، وقد عودتنا القيادة المتنفّذة، منذ ياسر عرفات حتى الآن، على الخروج عن القرارات، ولو كنا نتمتع بحجم مشاركةٍ أكبرَ؛ لكان دورنا في حماية القرارات أكبر، وقد أدى كل ذلك إلى ضعف دورنا على صعيد منظمة التحرير.

2_ الموقف من أوسلو. لقد مثلت اتفاقيات أوسلو بمحتوياتها ومضامينها واقعًا وتحديًّا جديدين تم التعبير عنهما بوضوحٍ من خلال خروج القيادة المتنفذة في منظمة التحرير عن الصف الوطني؛ برغبةٍ منها، وانحازت إلى المشروع الأمريكي الصهيوني، بكل تجلياته، وتخلت عن البرنامج الوطني، انسجامًا مع مصالحها الذاتية مقدمةً إياها على المصلحة الوطنية، ولم يأتِ هذا صدفةً، إنما جاء نتيجةً لمخططاتٍ رسمت منذ زمنٍ بعيد، حيث تشكّلت وبرزت ونمت شريحةٌ في الساحة الفلسطينية من السماسرة والعملاء والمقاولين والتجار؛ ارتبطت مصالحهم عضويًّا مع بقاء الاحتلال ومع مصالحه، وواهمٌ من يتصور أن هذه القيادة يمكن أن تعود للوحدة الوطنية والخط الوطني. لقد حسم الأمر بالنسبة لها، حيث نشهد حالة استسلامٍ كاملةً من قبل القيادة الرسمية المتنفذة، وبشكلٍ موثقٍ كونها انحازت للدفاع عن دولة العدو

وحماية مصالحها عبر التنسيق الأمني، ووضعت نفسها في مواجهة الجماهير. سلطةٌ أصبحت وظيفتها حماية الاحتلال وقمع المناضلين واعتقالهم والزج بهم في السجون والتبليغ عنهم، وقيادة قالت لنا في عام 1974 عند إقرار البرنامج المرحلي؛ إنها تريد تحرير فلسطين على مراحل، والآن نجد أنفسنا اليوم أمام قيادةٍ تتنازل عن فلسطين على مراحل، والسؤال المهم بعد كل هذه التجرِبة وعملية الخداع؛ هل بقي هناك مجالٌ للتعاون والتعامل معها؟ أم يجب التصدي لها ومحاربتها وكشفها أمام الجماهير باعتبارها أصبحت جزءًا من مخطط تصفية الشعب الفلسطيني؟

نحن أمام واقعٍ جديدٍ ومرحلةٍ جديدةٍ لا نستطيع التعامل معها بالبرامج والوسائل والأدوات القديمة نفسها، وللأسف استمرت الجبهة بتعاطيها مع هذه الأمور بالطريقة والعقلية نفسهما، وعلى سبيل المثال، كيفية التعاطي مع الوحدة الوطنية؛ هل يجوز التعاطي معها قبل أوسلو وبعد أوسلو بالطريقة والتفكير نفسهما، وقبل الاعتراف بإسرائيل وبعد الاعتراف بالأسلوب نفسه..؟!

وفي تقديري المتواضع أن الجبهة لم تتعاطَ بالشكل الصحيح وقد أخطأت. وإذا كان التنازل عن 78% من فلسطين خيانةً؛ فكيف نستمر في الوحدة مع من تنازل؟! وإذا قلنا أن هذا التنازل، ليس خيانة، تكون هنا المصيبة أعظم وأكبر. لقد أخطأت الجبهة في التعامل مع هذا الموضوع، رغم أنها حلّلت هذه النقلة النوعيّة، وحددت مخاطرها، لكن كيف كانت النتيجة؟ ولماذا فشلنا في عملية التصدي لذلك؟ إن المطلوب هو وقفة مراجعة جادة؛ تستخرج الدروس وتعطي إجاباتٍ واضحةً على كل ذلك.

وفي ضوء ما وصلت إليه الأمور بات من الضروري والواجب أن نفكّر جديًّا وبقوةٍ بطرح الخيار البديل الذي يُسقط هذه القيادة ومعها مشاريع التصفية، ويسير بالثورة إلى الأمام، نحو تحقيق هدفها وإنجاز برنامجها الوطني، كما علينا أن نعيد الاعتبار للوحدة الوطنية على قاعدة التمسّك بالمنظمة ممثلًا شرعيًّا وحيدًا، وهذا مكسبٌ لا يجوز التخلّي عنه، ولكن استنادًا إلى الميثاق الوطني الأصلي؛ وهنا كيف تعاملت الجبهة مع هذا الموضوع؟

إنّ منظمة التحرير والوحدة الوطنيّة ليست هي الهدف إنّما الوسيلة، والهدف هو تحرير فلسطين، والمقدس هي فلسطين، والمنظمة والوحدة مقدسة بمقدار ما تقربنا من فلسطين ونبتعد عنها بمقدار ما تتخلّى عن فلسطين.. هل أحسنت الجبهة التعامل مع هذا الموضوع؟ كيف يمكن للجبهة أن ترفض أوسلو وتتعامل معه في الوقت نفسه. وهنا أقول: إن الجبهة أخطأت في خوض الانتخابات التشريعية والمشاركة فيها، مما أثار بلبلةً لدى جماهيرها وأعضائها؛ وكيف للجبهة أن تشارك في انتخابات الرئاسة أيضًا؛ من خلال دعم أحد المرشحين وعلى قاعدة أوسلو؟!

ثانيًا. في الجانب التنظيمي:

من الضروري التركيز على أهمية البعد التنظيمي؛ كون التنظيم هو الأداة التي تحمل المشروع وتسير به نحو إنجازه. إن التجربة، وخاصةً في السنوات الأخيرة تشير إلى أن تراجعًا قد حصل، وأن أمراضًا قد علقت في جسم التنظيم، لا بد من التخلص منها، والمطلوب تصليب البنية الحزبية، وتعميق الديمقراطية، ومحاربة الترهل وعدم الالتزام، والتجديد الدائم في الفكر والممارسة والقيادة، وبناء الكادر القادر، ووضع الرفيق المناسب في المكان المناسب، والسؤال: هل نجحنا في ذلك؟ بكل أمانة وثقة أقول: إننا أخفقنا في الكثير من هذه الأمور والأمثلة

متعددة، لا يسمح المقال بتناولها هنا، مما كان له الأثر السلبي الكبير، وعلى الجبهة أن تراجع... وأن تنفض الغبار عنها.

وسوف أتوقف هنا عند نقطةٍ واحدةٍ لما لها من أهمية، وهي كيف تعاملت الجبهة مع عشرات الكوادر والقيادات والمئات من الأعضاء الذين غادروا صفوفها، وكلٌّ له أسبابه؟! نتفق أو نختلف معها، ولكن الأغلبية الساحقة منهم حافظت على الانتماء الوطني وتمسّكت بالموقف السياسي الذي مثلته وتمثله الجبهة. والسؤال هنا أيضًا: هل تعاملت الجبهة بشكلٍ سليمٍ مع هذا الأمر؟!

أجزم أنها أخطأت وعليها المراجعة: كيف يمكن اعتبار من غادر التنظيم وما زال يعطي أنه متساقط؟ إنها نظرة ضيقة للأمور تحتاج إلى تقويم. كيف يمكن إهمال هذا الكم الكبير من المناضلين، وعدم الاتصال بهم ومتابعتهم؟ وأين تكمن المشكلة؟ في اعتقادي أن المشكلة تكمن في عاملين: الأول الفهم الخاطئ لهذه الظاهرة، التي تنتشر في كل أحزاب العالم وتنظيماته، والثاني: يكمن في أن من يتحمل المسؤوليةَ واجبُهُ المتابعة.. لا يقوم بدوره بسبب العجز أو عدم الكفاءة، وكلاهما يستحق العلاج دون إبطاءٍ إذا أردنا الخروج من هذا الواقع، وإعادة الاعتبار للجبهة.

ثالثًا. الجانب المالي:

من المعروف أن الجانب المالي يكتسب أهميةً خاصةً في حياتنا (كدول.. مؤسسات.. شركات.. أحزاب.. منظمات وأفراد.. الخ)، وللأسف دون المال لا نستطيع أن نعمل ونطبق برامجنا، ومن المعروف أن النظم عبر التاريخ كافة ركزت على الجانب الاقتصادي؛ من النظام الرأسمالي إلى الاشتراكي.. إن الاعتماد على النفس مسألةٌ أساسية، وهنا كيف تعاملنا مع هذا الموضوع؟ ولماذا فشلنا كمجموعٍ، ونجحنا كأفرادٍ في المشاريع الاستثمارية؟! وكيف للحزب أن يعمل وينفذ برامجه ويقوم بواجباته إذا افتقد لعنصر المال واستند للآخرين في تمويله، ومن ثَمَّ يتحوّل إلى العجز تدريجيًّا أو إلى الاضطرار أن يكون تابعًا؛ وحاشا أن تكون الجبهة من هذا الطراز.. ولن تكون كما هو تاريخها وكما نعرفها؟!

تنظيمٌ يحتفل بالذكرى الـ53 لانطلاقته، ليس مقبولًا أن يكون في هذه المعاناة، وهذا يتطلّب وقفةً جادةً ومسؤولةً للعمل من أجل تجاوز هذا الوضع والخروج منه.

رابعًا. في الجانب الشعبي والجماهيري:

لقد تراجع وزن الجبهة ودورها مؤخرًا، وعلى القيادة أن تعمل من أجل استعادة (الشعبية) للجبهة.. لقد ابتعدنا في الفترة الأخيرة عن التواصل مع الجماهير، واكتفينا بالظهور في وسائل الإعلام، في الوقت الذي يجب فيه تعزيز حضورنا في أوساط الجماهير وبين الناس؛ والجماهير بالنسبة للحزب كالماء بالنسبة للسمكة، والسؤال: هل نقوم بالتواصل كما يجب مع الجماهير؟ هل نزور المخيمات في لبنان والأردن وما تبقى منها في سوريا؟ أم نكتفي بالعمل البعيد عنها؟

أعتقد أن الجبهة بحاجةٍ للوقوف مجدّدًا أمام هذا الموضوع، وإعادة تقيمه وتبيان أين قصرنا؟

خامسًا. في الجانب الفكري والنظري:

لقد أعطت الجبهة تاريخيًّا لهذا الموضوع أهميةً خاصةً، وصدر عنها العديد من الأدبيات والكتب، والعديد منها يجيب على الكثير من التساؤلات التي تواجهنا اليوم، وكان لديها مدرسة كادر، وأرسلت أعدادًا كبيرةً للدورات النظرية؛ إلا أننا في الفترة الأخيرة؛ نشهد تراجعًا على هذا الصعيد يصل إلى حد الجفاف أحيانًا.. ومن المعروف أنه عندما يغيب الإبداع النظري والفكري؛ تغيب الكثير من الأمور بحكم الترابط فيما بينها. وهنا لا أحمّل القيادة فقط هذه المسؤولية، كون المسؤولية جماعيّةً، ويجب أن يتصدّى لها الجميع.

سادسًا. الجبهة واليسار الفلسطيني:

تعدّ وحدة الفصائل اليساريّة والتنسيق بينها من أهمّ العوامل التي تؤثر في الوحدة الوطنيّة، وفي القرار الفلسطيني. لقد قدّم اليسار الفلسطيني عبر مسيرة الثورة آلاف الشهداء والأسرى والجرحى، وكان له مساهمةٌ كبيرةٌ في الدفاع عن الثورة، وفي الانتفاضة الأولى والثانية، وفي التصدي لأوسلو (رغم وقوع البعض في خطأ التعامل معه)، ولا يجوز إهمال دور اليسار (خاصة الجبهة الشعبية)، حيث قدمت الكثير مع غيرها وسجلت صفحاتٍ مشرقةً من المجد، وكانت ركنًا أساسيًّا في المقاومة والنضال. ورغم كل ذلك لم يستطع اليسار بكل فصائله أن يشكّل قطبًا ثالثًا في الساحة الفلسطينية، ما أضعف دوره، وأدى إلى تراجعه، والأسبابُ هنا متعددةٌ يتشابك فيها الموضوعي والذاتي. لقد أدّت الجبهةُ دورًا كبيرًا ومميّزًا في سبيل تحقيق هذه الوحدة، ومن وجهة نظري: إن الجبهة لم تنجح – رغم ما يميزها – في فرض نفسها قطبًا قائدًا؛ يلتف حوله اليسار، ودون ذلك من الصعب إنجاز هذه العملية، وهذا ما قالته تجربة القيادة المشتركة والتحالف الديمقراطي والقطب الديمقراطي وغيرها؛ من التجارب والمسميات. إن هذ الأمر يحتاج إلى وقفة مراجعةٍ وتقييمٍ، تتناول دور الجبهة ومسؤوليتها.

سابعًا. مسألة التجديد:

لم يتم إعطاء الجهد الكافي لتجنيد الشباب، وضخ دماء جديدة للحزب؛ الشباب هم المستقبل ومن يملك الشباب يملك المستقبل، والسؤال ماذا قدمت الجبهة لهم؟ وأين مشاركتهم في القيادة؟ لقد أصبحنا حزبًا متوسط أعمار قيادته فوق 65 أين هم الشباب؟

الأحزاب تشيخ كما تشيخ الأفراد، وعلينا مسؤولية التجديد، وهذا لا يعني إطلاقًا التقليل من دور الجيل القديم، فهو الذي يملك التاريخ والتجربة، والمسألة لا تتعلّق بصراع الأجيال، كما يفهمها البعض، وإنما بتكامل أدوارها، وتجربة الثورات في العالم تشير إلى ذلك: ألم يقد القائدُ فيديل كاسترو كوبا الثورةَ الصامدة والمنتصرة حتى بعد تجاوز الـ 80 من العمر...؟ ألم يتزعم (هوشي) الثورةَ الفيتنامية بعد أن تجاوز الـ 75 من العمر وبقي حتى وفاته وهو في الـ 79؟ ألم يخرج نيلسون مانديلا من السجن ليتسلم الرئاسة في دولة جنوب إفريقيا، وقد بلغ من العمر ما يفوق الـ 80 عاما؟ والأمثلة من التاريخ كثيرة.

ثامنًا. في موضوع المرأة:

تعد مشاركة المرأة ودورها في الثورة وفي أي حزب مهمة أساسية، أين نحن من هذا الموضوع؟ وما هو حجم المشاركة؟

رغم الدور الذي أدّته ولا زالت بعض الرفيقات اللواتي ننحني أمام تضحياتهن أمثال: ليلى خالد ورسمية عودة ومريم أبو دقة وسميرة صلاح وأمينة دحبور والمناضلة خالدة جرار القابعة في سجون العدو؛ إلا أن نسبة مشاركة المرأة في الجبهة وفي القيادة لا زالت ضعيفة، وليست مرضية، وتحتاج إلى جهدٍ متواصلٍ يستند إلى برامج من أجل الوصول إلى ذلك، وهذا الأمر يحتاج إلى تقييمٍ جدي؛ يسهم فيه الجميع، خاصةً الرفيقات للإجابة على السؤال: لماذا فشلنا في تأطير نسبةٍ عاليةٍ من النساء؟

صحيحٌ أن وضعنا أفضل من غيرنا، لكن المقارنة العلمية والصحيحة لا يجوز أن تقوم مع الأخرين، وإنما مع برنامجنا وطموحاتنا؛ حزبٌ نسبةُ المرأة متدنيةٌ فيه، ولا ينجح في استقطابها ويفشل في تربية الكادر النسائي، ولا تكون المرأة فيه شريكًا فاعلًا ومؤثرًا؛ مشكوكٌ في إمكانية نجاحه.

ما تقدّم يشكّل مجموعةً من النقاط الأساسية التي أردت الإشارة لها، دون أن يعني ذلك أنه ليس هناك نقاطٌ أخرى، بل يوجد ولكن، لا يتسع لها المقال.

إن الجبهة في هذه المرحلة أمام مهمةٍ أساسيةٍ كبرى، ألا وهي كيف تستعيد مجدها وهي تملك كل المقومات من أجل ذلك من خلال مغادرة الانكفاء والتردد وتقديم المبادرات؟

والحزب السياسي حزب تغيير وليس تفسير وتحليل؛ حزب مبادر يملك الإرادة لتحويل القرارات والمواقف إلى أفعال، ويخوض الصراع والمواجهة مع من يضع نفسه في الخندق الآخر – كما هو الحال اليوم في الساحة الفلسطينية –. بعد كل ذلك لا بد من التوقف أمام المهمات المطلوبة من الجبهة، والدور الواجب عليها القيام بها في هذه المرحلة، كما أراها ويراها كثيرون:

1_ أن تعلن موقفًا واضحًا صريحًا يرفض بشكلٍ حازمٍ وقاطعٍ قرارات القيادة المتنفذة الأخيرة؛ بعودة التنسيق الأمني والالتزام باتفاقيات أوسلو ومسار المفاوضات والالتفاف على مخرجات لقاء الأمناء العامين الذي عقد بتاريخ 2020/9/3، وعدم القَبول بالمشاركة بأي حوارٍ دون إلغاء هذه القرارات.

2_ الإعلان أنه لا حلّ دون التمسّك بخيار المقاومة وممارسته فعليًّا، بما يسمح بتغيير موازين القوى والذهاب إلى انتفاضةٍ شعبيّةٍ عارمة؛ يشارك فيها الكلّ الفلسطيني.

3_ الطلب من أبي مازن والقيادة المتنفذة مغادرة أوسلو وسحب الاعتراف بدولة الاحتلال، والكف عن سياسة التنازل والسير ضمن مخططات العدو، والعمل على خروج قيادة المنظمة ومؤسساتها من الداخل كونها واقعةً تحت سلطة الاحتلال ولا وجود لقرارٍ مستقلٍّ لها.

4_ أن تتم دعوة الفصائل الفلسطينية كافة إلى اجتماعٍ عاجل، يشارك فيه ممثلون عن الاتحادات والمنظمات الشعبية، والشخصيات الوطنية الفلسطينية المستقلة، وقيادات فتح وكوادرها المعارضة لهذا النهج؛ من أجل البت في هذه الأمور وإقرارها، وإبلاغ هذه القيادة بهذا الموقف، والطلب منها العودة إلى جادة الصواب، والموقف الوطني كخطوةٍ أولى، وإذا رفضت واستمرت في موقفها – وهذا هو الاحتمال الأغلب والمرجح – بعدها يتم الإعلان أن هذه القيادة سقطت ولا تمثل الشعب الفلسطيني، والذهاب للدعوة لعقد مؤتمراتٍ شعبيةٍ داخل الأراضي المحتلة (المناطق التي احتلت عام 1948 والضفة وغزة التي احتلت عام 1967)، وفي مناطق الشتات كافة(في الدول العربية وأمريكا وأوروبا وأمريكا اللاتينية واستراليا وعموم المناطق التي يوجد

بها أبناء شعبنا، تقوم بالتأكيد على الثوابت الوطنية الفلسطينية في تحرير كامل التراب الوطني، وإقامة الدولة الديمقراطية على أرضه.

5_ التمسك بمنظمة التحرير؛ الملتزمة بالميثاق الوطني الأصلي، ورفض التعديلات التي أدخلت عليه كافة، ونسفت جوهره في مجلس غزة غير الشرعي استجابةً لشروط أمريكا وإسرائيل، والإعلان: أننا نحن منظمة التحرير الحقيقية، وأن القيادة الفاسدة والمستسلمة، هي التي خرجت عن المنظمة، ولا يجوز أن نقدم لهم هدية الخروج منها، وهذه معركة كبرى لا بد من خوضها ومن الجبن والعار أن نتجنب خوض معركةٍ لا بد منها.

وأخيرًا؛ أقول: إن المطلوب من الجبهة الشعبية اليوم أن تعمل على إنقاذ الوضع الفلسطيني وبمشاركة كل الوطنين المخلصين من أبناء شعبنا، وهي المؤهلة لتدق جرس الإنذار وتقرع جدار الخزان، وهي الحصان المجرب الذي تراهن عليه الجماهير، ورغم الإدراك الكامل للأوضاع الصعبة التي تعيشها الجبهة؛ من حملات اعتقال وملاحقات يومية لقيادتها وكوادرها وأعضائها ومن يؤيدها من قبل سلطات العدو يوميًّا، ورغم فرض الحصار المالي عليها، من قبل السلطة ووقف مستحقاتها؛ تنفيذًا لقرارٍ أمريكي إسرائيلي؛ كي يتم تطويعها، ولي ذراعها إلا أن هذا لن يحصل وستبقى الجبهة كما عودتنا عصيةً على الكسر والتركيع.

لا نريد أن نحمّل الجبهة أكثر من طاقاتها، لكنها قادرةٌ، وبالتعاون والشراكة، مع كل الشرفاء، أن تبادر وتؤدي هذا الدور، وقد عودتنا الجبهة تاريخيًّا أنها جمل المحامل الذي يحمل الهم الوطني على درب الخلاص.. ففي اجتماعٍ عقد بتاريخ 2020/12/5 عبر تقنية "زوم"؛ شارك فيه 5 من قيادات الفصائل الرئيسة، وعدد واسع من المناضلين والسياسيين والمثقفين الفلسطينيين والعرب (من منطقة 1948 والضفة وغزة ومن مناطق الشتات) والإخوة المقاومين العرب من العديد من البلدان، وجميعهم لهم باع طويل في النضال، وقامات وطنية تؤكد هذه الحقيقة، حيث تم إصدار مجموعة من القرارات عن هذا اللقاء تم تضمينها في رسالةٍ وجّهت للقيادة الرسمية الفلسطينية والفصائل والقوى السياسية والجماهيرية كافة، كان من بينها القرار الذي طالب الجبهة بتقديم مبادرة إنقاذٍ وطنيٍّ للخروج من هذا المأزق، وتحمل مسؤوليتها.

ختامًا: قد أكون قسوت في توجيه النقد، ولكن كما يقول المثل (العتب على قدر المحبة والمأمول)، ولا نمارس النقد من موقع المتفرجين، بل من موقع المنخرطين في العمليّة النضاليّة.

قراءةٌ في الواقع الفلسطيني: في ذكرى انطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين

صلاح صلاح

رئيسُ لجنة اللاجئين وعضو المجلس الوطني الفلسطيني/ لبنان

الوضعُ الفلسطيني يمرّ في أخطر أزمةٍ طيلةَ مسيرة الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ أزمةٌ تطال جميع مكونات المجتمع الفلسطيني؛ الفصائل الفلسطينية؛ الاتحادات النقابية والمهنية؛ المؤسسات والجمعيات، وحتى الإنسان الفلسطيني؛ الكل في ضياع؛ الكل مرتبك؛ الكل يبحث عن المخرج.

أزمةٌ بدأت مع الجرثومة السرطانيّة بالرهان على الحلّ السياسي بالترويج للبرنامج المرحلي (النقاط العشرة) كمدخلٍ لفهم الواقع والتعامل معه بموضوعية؛ تعزز هذا النهج "الواقعي" بعد زيارة السادات إلى القدس المحتلة وتوقيع اتفاق كامب ديفيد، لاحقًا، برعاية الولايات المتحدة الأميركية التي تملك 99% من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط (حسب قول السادات). على هذا دارت القيادة الفلسطينية الرسمية الظهر للأنظمة الوطنية التقدمية وراحت تتودّد إلى الأنظمة الرجعيّة العربيّة؛ لكي توصلها إلى البيت الأبيض، وبدأت تتسرّب الأخبار عن لقاءاتٍ سريّةٍ مع صهاينة، كممرٍ إجباريٍّ للوصول إلى الإدارة الأميركيّة، وقبلت قيادة م.ت.ف الاشتراك في مؤتمر مدريد تحت العباءة الأردنيّة؛ استمرت المفاوضات بطرقٍ متعرّجةٍ ومعقدة؛ سرًّا وعلنًا، إلى أن وصلت لاتفاق أوسلو المدمّر، أساس البلاء في أزمة العمل الوطني الفلسطيني.

قوى المعارضة، المتمسّكة بالميثاق والثوابت الوطنيّة؛ اتبعت كل الأساليب والوسائل لردع القيادة المتنفذة ومنعها من الاستمرار في نهجها، فتشكّلت جبهة الرفض، ثم جبهة الإنقاذ، وبعدها التحالف الوطني والتحالف الديموقراطي، وانعقاد مؤتمرٍ وطنيٍّ ضمّ مروحةً واسعةً من قطاعات الشعب الفلسطيني؛ كلّها فشلت في لجم القيادة التي أطلق عليها أبشع النعوت (الانحراف، الخيانة، المنبوذة، المستسلمة).

لم تنجح محاولة احتواء هذه القيادة المتنفذة في المنظمة ضمن إطار الجبهة القومية للصمود والتصدي، التي تشكّلت من الدول العربية المعارضة للسادات ونهجه الاستسلامي، ولم يفد تدخُّلُ دولٍ صديقةٍ ذات شأنٍ، كالاتحاد السوفييتي، وكوبا، بتقديم النصح بعدم الرهان على أميركا، وتحذّر من الدخول في تسوية معها أو برعايتها. وفي هذا يقول الرئيس الكوبي: فيديل كاسترو: إنّ أيَّ تنازلٍ يقدم للولايات المتحدة يغريها لطلب المزيد. لا شكّ أنّ هذا ينطبق على العدو الإسرائيلي أيضًا.

بخطاب اليوم "هل يصلح الحداد ما أفسده الدهر؟" هل ستنجح المعارضة بتحقيق ما فشلت بتحقيقه قبل أوسلو وبعد أوسلو؟ هل تهرّب العدو الإسرائيلي من تنفيذ اتفاقات أوسلو، وتملّصت الولايات المتحدة الأميركية من وعودها، وعدم جدية الأمم المتحدة بتنفيذ قراراتها (حل الدولتين، والانسحاب من الأراضي التي تحتلها لعدم جواز احتلال أرض الغير بالقوة إلخ..)؟ هل هذا سيسهل مهمة قوى المعارضة بإقناع الأطراف الأخرى بالعودة إلى حظيرة الوحدة الوطنية والتمسك بالثوابت الوطنية؟ لا أعتقد أن شيئًا من هذا سيحصل، للأسباب التالية:

أوّلًا: لا يوجد مرجعيةٌ واحدةٌ، يمكن ضمنها إجراءُ الحوار والنقاش والاتفاق إلى موقفٍ موحد؛ يوجد ثلاث مرجعيات موزعة على ثلاثة مواقع (رام الله، غزة، دمشق)، الجهة المقررة في هذه المرجعيات الثلاثة هي رام الله. لهذا فإنّ جميع الاتفاقات التي تمّت بين هذه الأطراف لتحقيق الوحدة الوطنية كانت تُحال إلى رام الله، وهناك توضع للحفظ في درج الرئاسة؛ الأمر نفسه سيستمر في ظل الواقع الحالي.

ثانيًا: المراهنون على الحل السياسي، أصحاب اتفاقات أوسلو التي أوصلتهم إلى السلطة، ليسوا بوارد التخلي عن رهاناتهم؛ إما لأنهم لا يريدون، وإما لأنهم عاجزون، وإما حرصًا على مصالحهم وامتيازاتهم التي وفرتها لهم السلطة. الوحدة الوطنية بالنسبة لهؤلاء حاجةٌ تكتيكيةٌ يستدعونها في فترةٍ محددةٍ ولظرفٍ معينٍ لاستعمالها ورقة ضغط، سرعان ما يتخلون عنها عندما تُحقّق غرضها لأصحاب القرار.

ثالثًا: إذا كنا بالسابق ندّعي أننا أصحاب القرار الفلسطيني المستقل، فإننا اليوم لا نستطيع أن نفعل ذلك. أوراقنا صارت مكشوفة. في غياب المرجعيّة الفلسطينيّة الموحّدة، والقيادة الموثوقة، والفعل النضالي اليومي في مواجهة العدو، وعدم وجود الحاضنة العربيّة التقدميّة، يجعل الوضع الفلسطيني عُرضةً لكل التدخّلات من كل الجهات العدوّة قبل الصديقة، وكلّها لا تريد للفلسطينيين أن يتوحّدوا، بل يعملون على تكريس الانقسام وتعميقه؛ يحرضون القيادة الممسكة بالقرار الفلسطيني على بقائها في حضرة المقام الأوسلوي.

رابعًا: بنفس القدر من الحديث عن الوحدة الوطنيّة، كذلك يجري الحديث عن منظمة التحرير الفلسطينيّة وضرورة العمل على إعادة بناء مؤسساتها على أسسٍ وطنيةٍ ديموقراطية، وكثيرون يعدّون هذه المهمة لها الأولوية. لا شكّ أنها دعوةٌ صادقةٌ وتعكس شعورًا عاليًا بالمسؤولية الوطنيّة، لكن هل يمكن تحقيق ذلك؟ مع الأخذ بالاعتبار الوقائع التالية:

- الجهات الموقّعة على أوسلو والداعمة لها والراعية لنهجها، تعدّ أنّ منظمة التحرير الفلسطينية قد انتهى دورها مع التوقيع، وأصبح وجودها شكليًّا، وقرارات هيئاتها (المجلس الوطني، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية) حبرٌ على ورق، غيرُ قابلةٍ للتنفيذ؛ تُدعى إلى الاجتماع أي من هذه الهيئات لتغطية موقفٍ تتّخذه الرئاسة.
- السلطة برئيسها وحكومتها ومؤسساتها الإدارية وأجهزتها الأمنية، هي صاحبة القرار وهي التي تسيّر الشؤون الفلسطينية.
- التمثيل الفلسطيني في العالم لم يعد تحت يافطة "ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية"، بل "سفارة دولة فلسطين"، هذا يعني أن الشرعية الدولية انتقلت – بهدوءٍ– من المنظمة إلى السلطة –"الدولة"!
- واهمٌ من يعتقد أن إجراء انتخاباتٍ للمجلس الوطني قد تشكّل مدخلًا للتصحيح في م.ت.ف؛ ذلك لأن القيادة المتنفذة لا تريد إجراء انتخاباتٍ للأسباب المذكورة أعلاه، ولأنّ الانتخابات تستوجب موافقة أطرافٍ عديدة، خاصةً إسرائيل والأردن ولن توافقا، هذا إضافةً للسبب الأهم وهو أن الانتخابات حتى تعكس تمثيل الكل الفلسطيني والحفاظ على وحدته، يجب أن يشارك بها الشعب في مختلف مواقع وجوده (الضفة، غزة، القدس، م48، دول اللجوء، بلدان الهجرة)؛ هل هذا ممكن؟

النقاش ليس حول أهميّة الوحدة الوطنيّة وضرورتها، وليس حول الحاجة الأكثر من ملحّةٍ لإعادة الاعتبار إلى م.ت.ف وتنشيط دور مؤسساتها وإعادة تشكيلها على أسسٍ ديموقراطية، وإجراء انتخاباتٍ شاملةٍ على قاعدة التمثيل النسبي، المهم بل الأهم.. هل هذه قابلة للتطبيق؟ هل هناك أفقٌ لتحقيقها؟ أم هي مجردُ شعاراتٍ يجري ترددها وليس لها قيمةٌ أكثر من التعبئة والتحريض؟ لهذا فإنّ قطاعاتٍ واسعةً من شعبنا الفلسطيني خاصةً الشباب لم يعط وزنًا لسماع ما يطرح حول الوحدة الوطنيّة والانتخابات والمنظّمة؛ لأنّه يعرف أن لا قيمةً عمليةً لها ولا تتعدى كونها تتردد كشعارات. وهذا ما يبرر إطلاق مبادرات – مبررة ومشروعة – هنا وهناك للبحث عن مخرج، وهي بقدر ما تعكس حالة الضياع وغياب المرجعية هي أيضًا تعكس حيوية الشعب الفلسطيني ورفضه الاستكانة للواقع المأزوم، وفي حين يُطلب من الفصائل الفلسطينية أن تتفهم الدوافع لهذه المبادرات وتشجعها وتحتضنها، كذلك يُطلب من أصحاب المبادرات أن تكون وجهتهم التلاقي والتوحّد؛ فإذا كان هناك مبررٌ لوجودهم المتناثر فلا يوجد مبررٌ لاستمرار التباعد؛ عليهم أن يحذروا من إضافة انقسامٍ جديدٍ للانقسامات القائمة.

أتوجه بهذا العرض إلى الرفاق في الجبهة الشعبية التي تحتفل بذكرى انطلاقتها الثالثة والخمسين، وإلى جميع الفصائل الفلسطينية المعارضة لنهج التسوية الاستسلامية، لأقول لهم: إنكم تتحملون مسؤوليةً أساسيةً للخروج من المأزق الخطير الذي تعيشه الحركة الوطنية الفلسطينية، ومسؤوليتكم تبدأ بالضبط من فهم الواقع والتعامل معه كما هو وليس بالتمنيّات ورفع الشعارات.. ليس المطلوب منكم إقناع أعضائكم وجماهيركم بأهميّة الوحدة الوطنيّة والمنظّمة والانتخابات، بل المطلوب منكم وضع برنامج وخطط عمل لتحقيق الوحدة الوطنية، واسترجاع المنظمة، وآلية إجراء الانتخابات.

لا تراهنوا على السلطة ولا على تنظيمات السلطة في موقعيها (الضفة وغزة)، فكل منهما راضٍ بما يملك، وكلٌّ حريصٌ على حماية ما يملك.

المطلوب منكم وضع رؤيةٍ استراتيجيّةٍ للصراع مع الكيان الصهيوني؛ تشكّل أرضيّةً لوحدتكم أوّلًا، وأساسًا لكل القوى والفاعليات الشعبيّة المتمسّكة بالثوابت الوطنيّة الفلسطينيّة ثانيًا، لخلق تيارٍ شعبيٍّ عريضٍ يعطيكم القوة والقدرة لردع الانحراف.. فكروا واعملوا وخططوا لكسب شعبكم فهو رصيدكم وهو قوتكم.

الانطلاقةُ وشهرزادُ الفلسطينيّةُ: بين تحدي أم سعدٍ وتمرّد غسان

هنادي لوباني

باحثةٌ وكاتبةٌ فلسطينيّة/ كندا

في ذكرى الانطلاقة، نعود لمدرستنا الثوريّة؛ لنواصلَ بناء ثورةٍ تحرريةٍ تقدميّة، لنكون امتدادًا يصون عطاءها ويتفاعل مع فكرها؛ بهدف التجديد في مواجهة السقوط الوطني الذي نشهده ونشهد عليه. التحدي الذي أمامنا هو أن نحوّل السقوط إلى مطرقة نيتشه؛ نحطّم بها أصنام الهزيمة وثقافتها؛ بالعودة لثقافة المقاومة، القائمة على ثوابت الحقوق والحقائق التاريخية والرواية الفلسطينيّة في حركة انفتاحٍ نتشابك فيها مع من سبقونا؛ لننتج تراصًّا على تراصّ، نجدد فيه الخطاب على صعيد التشكيل والبِنية والتركيب وطرائق السرد.

أعود إلى إبداع غسان كنفاني؛ حوار الأدب والسياسة، ودور الأدب في تحفيز السياسي للرقي بالحالة الفلسطينية. لا نختلف على ثوريّة أدب غسان، إلى أن هناك تقييمًا شائعًا عن كونه أدبًا ذكوريًّا؛ بسبب تقصيره في تناول قضايا المرأة وحركيّتها ودورها الطليعي. يعتذر لأدبه أصحاب المنهج الاجتماعي، بأن يعكس ذكورية المجتمع والمؤسسة التي أنتجته، في حين يرى البعض أن رواية أم سعد تمثل نموذجًا استثنائيًّا؛ لأنّه أفرد باسمها وشخصها وبطولتها روايةً التزمت بالاشتراكيّة الواقعيّة. أعود إلى أم سعد لاستقراء إبداع غسان؛ لغة كتابة يقطع فيها مع الأدب الذكوري في فضاءٍ غيرِ مسبوقٍ في عصره.

في اللوحة الأولى، تحكي أم سعد عن المختار الذي طلب من سعدٍ ورفاقه أن يكونوا أوادم. يغالطها غسان لوقوفها بوجه المختار، فيرتجف جسدُ أم سعد وتسدّد من عينيها رمحًا يخترقه: «تتكلم أنت على الحبوس؟ طول عمرك محبوس... أنت نفسك حبس». من لوحةٍ للوحة، تتحداه أمُّ سعدٍ وهي تصوّب ذراعها السمراء نحو غسان كجسرٍ مدودٍ أو كحاجز: «أتفهم؟»، «أرأيت؟»، «فهمت؟». ومن لوحةٍ للوحة، يرقى غسان لمستوى التحدّي؛ يذيب صوته في السرد فيعلو صوتُ أم سعد، وبهذا تنتصر لحقها في تأريخ الخطاب الصهيوني الذي نفاها من الحضور والخطاب الوطني الذي استبعدها من المشاركة في إنتاجه، وتنتزع حقها في إعادة إنتاجهما من خلال أصواتٍ غيرِ مركزيّة، ودون أن تزعم أنها تستأثر بالحقيقة. تحقق أم سعد تمثيلها لنفسها، فتنتصر باللغة التي تكرست فيها سياسات التغييب والتمييز ضدها، وما كان هذا ليكون لولا تحديها لغسان، وتحرر غسان من حبس لسان الأب الذي يمثّل السلطة، وزعامة الخيّال الذكوري القائم على أحادية صوت الراوي، وتحكمه المطلق والعارف بكل شيء، ونفوذ الخطاب الثقافي الذي يفرض على المرأة أن تظل في موضع التابع، ويحكم على صوتها بالتهميش. هنا يستبق غسان كنفاني مقالة غياتري سبيڤاك «هل يمكن للتابع أن يتكلم؟»، وحجتها أن فئة التابع، أو «معذبو الأرض» بتوصيف فانون، غيرُ قادرةٍ على التعبير عن اضطهادها ورؤيتها؛ لأن قوة التبعية للتقاليد والثقافة الأبويّة والاستعماريّة تحول دون انبثاق صوتها، ولأن صوتها هو أيضًا محكومٌ بالصمت من المثقفين الذين يحتجزون لأنفسهم حقَّ تمثيلها ويسهمون في تصميتها. تأتي روايةُ أمِّ سعدٍ لتقول إن صوت التابع وكتابته إبداعيًّا مطمح ممكن؛ من خلال لغة كتابة تعيش في منفى لغوي خارج حدود لغة الأب وطاعته.

يبدع غسان فيما يسميه جل دولوز «لغة أقلية»؛ لغة كتابة تشق عصا الطاعة على بيت اللغة الأكثرية ومركزيتها القائمة على التمايز والتعالي وسيادة الذات في امتلاك المعرفة والسلطة، وتشتغل على تفكيكها بإبداع

أساليبَ وتقنياتٍ ليست معتمدةً على قدرة الراوي؛ ذات تتملك القول، على تمثيل التابع؛ ذات يتملّكها القول، وتطويع كلامها للكشف عن حقيقةٍ جوهريةٍ أو معنى أحادي؛ الهدف هو فتح أبواب التأويل على مصراعيها لتلقي الإشارات المنبعثة من صوت كلام التابع وإيقاعه؛ واستمراريتها وتدفقها وصمتها وانقطاعها وحركات جسدها وإيحاءاته؛ الإنصات والإصغاء والتواضع في تعلمها، وإتقانها إبداعيًّا بإفساح المجال لانبجاسها وجدلنتها في عمليةٍ زئبقيةٍ تصوغ المختزن في الذاكرة كمادةٍ مفجرةٍ لاحتمالات التحول في الوعي والواقع الحاضر ولاستشراف المستقبل. باعتماد آلية إعلاء صوتها، تحقق أم سعد تعبيرها وإدراكها وتمثيلها لذاتها في لغة كتابةٍ تشاركيّةٍ وتحايثيّة، لا متعالية.

ينحت غسان في اللغة، فينتهك البناء التقليدي للرواية؛ يحلّ السرد محل الدراما في متتاليات مروية تنسجها أم سعد من تجربتها الممتدة من زمن البلاد والتهجير إلى واقع اللجوء في المخيّمات، وتحيكها من مفردات العذاب الفلسطينيّ، ودون جعلِها أسيرة تلك اللحظات، وبغية الوصول إلى شيءٍ آخر: إلى إنتاج وإعادة إنتاج مفاهيمَ وعلاقاتٍ غيريةٍ بين التجرِبة والوعي؛ اللغة والجسد؛ الذاكرة وحركة التاريخ. يكتب غسان الرواية؛ عشرة لوحات تتبعثر فيها الأحداث، ويتقاطع الماضي مع الحاضر، وتمزج بين الفصحى والعامية. يأتيه صوت أم سعد كالشعر، الذي بوصف أوكتافيو باث، «يتعذّر اختزاله إلى مجرّد أفكارٍ وإلى نظامٍ (مغلق). إنّه الصوت الآخر. فهو ليس كلمة التاريخ أو التاريخ المضادّ، لكنّه الصوت، الذي في سياق التاريخ يقول شيئًا آخر». تتبدل السرديات، وتتقطع في المكان والزمان، وتتداخل وتتشتت في مونتاجٍ مترعٍ بالجمل الاعتراضية والاستطرادات وحكاياتٍ وتجارِبَ وذكرياتٍ وفعالياتٍ في حركةٍ حيويةٍ مستمرة، فتستكشف أم سعد ذاتها فيهم ومن خلالهم وتنتج المعاني حد توليد الوعي وتفعيله وتعميقه وتصويبه، وترتقي إلى مستوى أكثر تعقيدًا في صناعة الهوية؛ رافضةً تكريس هويةٍ أحاديةٍ مغلقةٍ، وتبعثر تعدديتها، لتعيد تشكيلها كثورةٍ مستدامةٍ تتكون ذاتًا في قلب الحدث، وتنتج صيرورتها في تعدديتها ودورها الفعّال في العيش والنضال الجماعي. بلا حبكة تصاعدية، يطارد غسان عالم أم سعد حتى تجبره أن ينقلب ويتحرر من الخطاب الذكوري، فتعيد معه تقويضه كشرطٍ من شروط تمكين التحرير والتحرر من الخطاب الصهيوني وأطر هيمنته.

يتحرّر غسان أيضًا من حبس النظام الأبوي وأشكال تمركزه على القطيعة كافةً مع جسد المرأة/الأم. ينادي أم سعد «يما» ليغدوا غسان كما سعد «ابن أمه»؛ يعرف نفسه كنقطة انطلاقٍ من المرأة التي تربي فدائيين، لا كما تُعرف المرأة كبعضٍ من ضلع الرجل الأعوج. يمد غسان من ساعدها جسرًا ليعلنَ عودته لجسد هذه الأم الفلسطينية والعلاقة الغيرية التي تجسّدها، كما يعلن سعدٌ انتماءه للأم الجليليّة التي تنقذه ورفاقَهُ، ويعلن أبو سعد نسب سعيد إلى أمه. يعيد غسان تقييم الأمومة بعيدًا عن معطياتها البيولوجيّة والنفسية والاجتماعية الوظيفية، وبهذا يستبق نقد النسوية الفرنسية (بعد الحداثية) لمؤسسات التحليل النفسي واللغة والثقافة والنسوية، لإقصائهم للأمومة والحط من قيمتها. تحضر جوليا كريستيفا لتفجر الطبيعة النسوية في وجه الصنم الفكري الغربي الذكوري من خلال الكشف عن التباين بين الذات الذكورية والذات الأنثوية في علاقتهم مع السلطة واللغة والمعنى. تميز كريستيفا بين المجال السيميائي، كلام ما قبل اللغة؛ المرتبط بالأم والتفكير والتذكر والأحلام والغرائز والأصوات والجسد والاشارات والموسيقي والشعر، والذي يفتقر إلى البنية والمعنى الواحد، ويسكن في الشقوق اللغوية؛ وبين النظام الرمزي لعالم

اللغة والمعنى والفكرة والفعل والكلمات المرتبط بالقانون والبنية وسلطة الأب وديكتاتورية رموزه. وإذ دخول الطفل إلى اللغة يتطلب التمييز بين الذات والآخر وهوية منفصلة عن جسد الأم، يفرض النظام الأبوي كبت أصوات وكلام الأم واستنكار جسدها وإقصائه وتهميشه، كتذكرةٍ للدخول إلى عالم المعنى والثقافة والقانون، ثم تحرم الأم/المرأة من تمثيل ذاتها ليتم تمثيلها ضمن قطيعٍ نسوي متشابهٍ وبلا فوارق، وكرمزٍ للغياب والسلبية والداخلي المأزوم وغير الواعي وغير العقلاني.

في «نساء بصيغة المفرد»، تحرض كريستيفا النشاط الإبداعي على البحث عن وسائلَ كفاحيةٍ تحرر هذا المكبوت للسيميائي وللجسد الأمومي وكتابته في الرمزي كدخول «الموسيقى إلى الحروف»، بتوصيف مالارميه، وكأن بعنوانها تحاور وصف غسان لأم سعد، التي هي «ليست امرأة واحدة»، بل تجمع كثيف لتعددية ملتحمة بطبقة البؤس الواطي في الصف العالي من المعركة. تتأرجح أم سعد بين السيميائية والرمزية، فينفلت جسدها الأمومي من معناه البيولوجي الأحادي لتصنع من رحمها مكانًا أعقد من كونه حاضنة، إلى مكانٍ خارقٍ ممتلئٍ بالغرائز والهواجس والرغبات والأحلام، وتجسيد لغيرية باهرة، وحبل سري بين مآسي الحياة اليوميّة وبين إرادة الحياة الكريمة. تسترد أم سعد قداسة المرأة/الأم الفلسطينية وعبقريتها من خلال سعيها الثوري لإنتاج وإعادة إنتاج ذوات أكثر عصيانًا وتمردًا للنظم المعرفية الذكورية، وقادرة على تقويض بناهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعلى تفجير هياكل السلطة الصهيونية بفحولتها التي تفرض على الشعب الفلسطيني والمرأة التموضع في موقع التابع والمغيب، وعلى تمكين المرأة/الأم الفلسطينية من أن تخلق هويّتها وتكتب تاريخها وتاريخ شعبها وأرضها بجسدها. يهدي غسان الرواية: «إلى أم سعد، الشّعب والمدرسة»، إلى شهرزاد فلسطين التي ترتقي من وحل المخيم لتنتصر على الخرافة والأسطورة والنكبة والنكسة، وتحول خيمة اللجوء إلى خيمة ثورة، وتستثمر فعالية سردها لتسرب العبرة الجبارة أن التحرير يلزمه التحرر وخيمة مقاومة ترفع عمادها امرأة على أوتاد الثوابت في ثورة وعودة بتاء التأنيث. وما أحوجنا إلى هذا الفكر والنهج والأدب والتمرس الجبهاوي الثوري.

في تطويع الوعي.. من "اعرف عدوك" إلى "لسنا نحن العدو"!

مروان عبد العال

روائيٌّ وقياديٌّ فلسطيني/ لبنان

لم تولد الجبهة قبل 53 عامًا ردةَ فعلٍ احتجاجيّةٍ على الهزيمة، بل أعلنت عن ذاتها تنظيمًا تفاعليًّا يؤمن بالفكر الثوري والرؤية الواضحة للأمور؛ مترجمةً ذلك ضمن استراتيجيتها – النظرية، والممارسة السياسية على سنوات عمرها النضالي؛ منطلقةً من تعريف العدو والصديق؛ من هم قوى الثورة وأعداء الثورة؛ ربط بين الوطني والقومي والأممي؛ التكتيك والاستراتيجية، وأسس الوحدة الوطنيّة والجبهة الوطنيّة التحرّرية والتناقض الرئيسي مع الاحتلال... هذه عناصرُ القوّة وشروط النصر... لمن أراد أن يكمل المسيرة ويحقق النصر... فكانت مقولة "معرفة العدو" تبدو بديهةً وسهلة، إلّا أنها منهجيةٌ معرفيةٌ مرتبطةٌ بوظيفةٍ نضالية: واليوم أكثر من أيّ وقتٍ مضى بات هجوم التطبيع مع "إسرائيل" الملف الأبرز عبر مواقع التواصل، منذ إعلان الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي وما تلاه وما قد يأتي، وخاصةً بعد أن صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بوجود محادثاتٍ سريةٍ مباشرةٍ مع قادة عددٍ من الدول العربية لتطبيع العلاقات مع بلاده. لا تحتاج فلسفة التطبيع لدراسة نظرية التناقض في صميم جوهر الأشياء لفهم العلاقة بين ثنائيّاتٍ متناقضةٍ مثل الأنسنة والأبلسة؛ الملاك والشيطان؛ العدو والصديق، عبر ما ذهبت إليه بعض قوانين الديالكتيك من قانون وحدة وصراع الأضداد أو قانون نفي النفي أو في التعريف الأقرب للمنطق عن كيفية تحول التغيرات الكمية إلى كيفية، لتصبح الظاهرة الشاذة طبيعية، والطبيعية شاذة.

في خضم كسب معركة الميديالوجيا، نرصد تراكمات مكثّفة في إدارة الصراع بوسائل القوتين؛ الصلبة والناعمة وظّفت لها أسلحة حديثة وتقنية هي غالبًا نتاجُ حسابات حروب الجيل الخامس وجيوش إلكترونية موجهة ومزيفة، وروجت لها بسرديات ورموز وأفلام وسينما ورياضة وفن ودراما ومسلسلات تلفزيونية وألعاب خفية؛ فـ"التلاعب بالرموز"، كما يصفها هربرت شيلر، "يمارس بمهارةٍ فائقة، وبصورةٍ مكثفةٍ على أيدي خبراء متخصّصين في صناعة الصورة من أجل خلق مناخٍ مواتٍ من الآراء"، وتسريب سياسةٍ صادمةٍ بأبعادٍ استراتيجيّةٍ يقودها دعاةُ تطبيعٍ من طراز "صهاينة العرب". ليأتي ظهورُ أمير الاستخبارات والصفقات والفساد بندر بن سلطان على قناةٍ سعوديةٍ شبه رسميةٍ ممثّلًا لأكثر المواقف سفورًا وابتذالًا وخطورة، حيث أعاد إنتاج الرواية الإسرائيلية بأن "الفلسطينيين ينحازون دائمًا إلى الطرف الخاسر كما انحازوا سابقًا إلى النازية"، جملة أطلقها أبا إيبان، وزير خارجية إسرائيل سابقًا: "الفلسطينيون لم يتركوا فرصةً للسلام إلا أضاعوها"، وتهمة رددها بنيامين نتنياهو بحق مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني بإبرام صفقاتٍ مع النازية ضد اليهود. هنا نحن لسنا بصدد فتح نار التاريخ على القيادات الفلسطينية، بل في خضم نفث نار الفتنة والسموم في حملات القذف والردح والإساءة وأبلسة فلسطين وشعبها ومركزية قضيتها في الوجدان والوعي والتاريخ العربي. ظاهر الأمر هو مكاشفة القيادات كـ "مدافعين فاشلين" عن القضية الفلسطينية، التي "بذريعة خدمتها ارتُكب كثير من الشرور والآثام والغدر والخيانات للقريب والبعيد، وتحولت إلى صنبورٍ للمكاسب الشخصيّة المستمرّة للمتاجرين بها" والتضامن مع "الشعب الفلسطيني المغلوب على أمره"، أما الحقيقة فهي ما حذر منه غسان

كنفاني: "إذا كنا مدافعين فاشلين عن القضية.. فالأجدر بنا أن نغير المدافعين، لا أن نغير القضية"، أي ألا نسعى إلى تغيير القضية باستنبات حاشية مستثمرين بغيةَ رفع الرواية الإسرائيلية إلى مستوى الحقيقة التاريخية في الخطاب العربي المتصهين الموبوء والكالح، بالتجرّد من فلسطين، شعبًا وأرضًا وقضيّة.

التطبيع هو محاولةٌ لاختراق الوجدان وسلب الإرادة وتكييف الوعي وتفكيكه واحتلال العقل وإخضاعه في تقبل صهينة العرب بدل تعريب فلسطين، التي حتى اللحظة ما زالت تحتل الضمير الجمعي العربي كعقيدةٍ مستقرةٍ وقناعاتٍ سائدة في الوجدان والوعي الشعبي عن عدالة وصدق وحق روايتها. كان التمهيد بتمزيق النسيج الوطني ليسهل إدخال الهزيمة إلى روحها وهدر طاقاتها بحروبٍ داخليةٍ تشبه لعبة الروليت القاتلة، واستراتيجيات التدمير الذاتي للمجتمعات والدول والأوطان في اختراع صراعاتٍ جديدةٍ ولامتناهية على مدى الإقليم. يتقدّم خطاب الاحتلال بمقولاتٍ مباشرة أو إيحائية لتشويش الوعي عمومًا، وصولًا إلى ما يحاكي غسل الأدمغة في بعض الحالات، مستفيدًا من بشاعة صورة القتل المعلن وفظاعتها ووحشيّتها، مفادها "لسنا نحن العدو إذًا"، مشيرًا في هذا السياق إلى عدوٍّ مشترك. الخطير في ظهور بندر بن سلطان هو أن هذا الخطاب التطبيعي بات برنامجًا مشتركًا ضمن سياسةٍ عربيةٍ وإسرائيليةٍ تحض عليه وتباركه أطرافٌ غربيةٌ ودوليةٌ. نحن الآن في مرحلة تصهيُن جزءٍ من النظام الرسمي العربي، لا يخجل ملوكه من تقبيل حذاء سيده اليانكي أو مراقصة الغزاة بمتعةٍ واستجابةٍ واستسلام، وفي تغييبٍ للعلاقات السوية الناضجة مع ضمير الأحرار من الناس، وفي جوٍّ من التناقض بين الحق والباطل؛ الخير والشر؛ يتقمص المهزوم روح غالبه بما يحاكي "متلازمة استوكهولم" التي تتعاطف بموجبها الضحية مع جلادها، لتصبح الصورة الأدق في متلازمة التطبيع نحو أنسنة المجرم وأبلسة الضحية.

قبل أكثر من ألفي عام، أطلق حكيم الحرب الصيني؛ صن تزو شعار "اعرف عدوك"، معتبرًا هذه المعرفة فيصلًا وأداةً استراتيجيةً لها دورٌ ووظيفةٌ في إدارة الصراع مع العدو، ومن ثَمَّ طالب بتفعيل هذه المعرفة ونشرها شعبيًّا وجعلها جزءًا من مكونات الثقافة العامة الوطنية. ومع أن مقولة "معرفة العدو" تبدو بديهةً وسهلة، إلّا أنها منهجية معرفية مرتبطة بوظيفة نضالية: الهدف من معرفة العدو هو الانتصار عليه لا التودد له ومعرفة ما يريد العدو منا أن نكون عليه، هو تفكيك روايته ودحضها لا تبنيها والانتصار لها. لم يذكر صن تزو معرفة العدو إلّا في علاقةٍ جدليةٍ مع معرفة الذات على أرض روايةٍ صلبةٍ تستنبط عملية قراءةٍ لعناصر قوة العدو ومواطن ضعفه في سبيل ردم الفجوة بين طرفي الصراع؛ عبر معرفة الذات واكتشاف ثغراتها واستثمار عناصر قوتها، أي الوعي بأسباب الفشل، وليس التسليم بها. بالنظر إلى طبيعة وأهداف المشروع الصهيوني الاستعماري، هذه المعرفة للذات والآخر، تتطلب صيانة السردية الفلسطينية وتمكينها في أن الكيان الصهيوني عدوٌّ ومحتلٌّ لأرضٍ عربية، شرد شعبها قسرًا، ولا شرعية لهذا الكيان الإحلالي الاستعماري الذي يحتجز تطور الشعوب العربية وتقدمها ونهوضها كافة. وعليه، فإن إعلان الاتفاقات العربية مع العدو هو إعلان براءته الكاملة من دم الضحية، وإعطائه مشروعية الوجود وكأنه لم يعد محتلًّا؛ إنه طعنةٌ في الخاصرة الفلسطينية، ولكنه في السياق السياسي المديد؛ يسعى للسيطرة على المنطقة.

المخجلُ حقًّا هو أن معرفة "إسرائيل" أفضت إلى أنسنة العدو في خطاب محور التطبيع، وأنسنة العدو هنا ليست بمعناها الدرويشي، حيث يذكره بإنسانيته التي يكاد هو أن ينساها، كما في تذكير الجندي الإسرائيلي بالمحرقة التي ذهبت أمه في أتونها، أو في صورته المدمرة في مرآة الذات؛ محتلًّا وسارقًا؛ فاقدًا للإحساس والإنسانيّة، بل صارت تعني أن المحتل ضحيةٌ وإنسانٌ وكائنٌ روحيٌّ من لحمٍ ودم، يشعر بالألم ويتصرّف بطريقةٍ منطقيّةٍ، وأنه تعرّض للقمع وللإبادة ليس في أوروبا، ولكن في خيبر ويثرب، وفي حارات دمشق وطرابلس الغرب ومصر وتونس وبغداد. وصار الفلسطيني الذي يقاوم المحتل؛ إبليسًا وشيطانًا ومجرمًا، وليس إنسانيًّا وجب خلع ثوب قداسة الشهادة عنه. وصار التمسك بروايتنا هو تقديس لتخلفنا وتكريس لنظريات المؤامرة وتبرير لهزائمنا وعجزنا وضعفنا وغبائنا. وكشف الرواية الصهيونية الزائفة، يعني مسبة ومذمة الآخر وداء عضال يكشف عن عقدنا النفسية وهزيمة عقلنا أمام قوة الآخر وتقدمه علينا. صارت المقاومة لزوم ما لا يلزم، والكلام عن استثمار عناصر القوة الذاتية ينتمي إلى مطحنة الكلام الفارغ. صار المحتل ملاكًا وصاحب الأرض والحق دخيلًا. وصارت فلسطين بنظرهم ليست قضيتهم فيما صارت "إسرائيل" مثالهم ورأسمال رمزي، وصورة الذي يريدون أن يكونوه، حتى كبرت "إسرائيل" وتضخّمت في ذهن الأقزام. إنّ أنسنة العدو بصفتها تحويرًا وكسرًا للتاريخ والحقيقة هي شعارٌ جذاب، وإن كانت تقنية فعالة في المشروع الصهيوني و"الاختراق النظيف" لثقافةٍ ملونّةٍ تابعة، مسطحة ومعوّمة ومميّعة، لا روح فيها، ولا ميزة، ولا خاصية، ولا إبداع، ولا تخطيط وفق أهدافٍ استراتيجيةٍ تتطلع إلى الاستقلالية والندّية والتفوّق والريادة والسيادة والتحرر. أفرطوا في الأنسنة، فأحدثوا خللًا في الوظيفة المطلوبة في سياق صراع الرواية، حتى ذهبوا نحو السفاهة في تطبيع العقول والمعرفة، الذي هو تطبيع علميٌّ وثقافيٌّ وفنيٌّ ودينيٌّ أيضًا، يقوم على شراء الضمائر واحتلال العقول، ولن نستغرب منهم قريبًا بث الادعاء الصهيوني وتكريسه: أن فلسطين كانت خواءً وخرابًا، وأن المسجد الأقصى هو الهيكل اليهودي!

تحدث غوستاف لوبون عن "انحلال الشخصية الفردية في الجمهور والذوبان الكلي فيه" لنكون الآن أمام ظاهرة معاكسة؛ تفكيك الفكرة وتكسير الجمهور كشخصيةٍ جماعية، يصفها البعض بظاهرة التنويم المغناطيسي، في التعامل مع الوعي من خلال تسكينه أو تخديره بوساطة مشكلة تعليم مشوه، وإعلام مشبوه، ومحاولات خبيثة ودنيئة لتشويه مبادئ وأساسيات جيل بأكمله، وتشرب غير مفلتر لمعتقدات وتفاسير غربية لحقوق الإنسان؛ مبنية على اعتبارنا غير جديرين بتلك الحقوق أصلًا. والمشكلة في ارتهان القرار السياسي وانعدام الإرادة السياسيّة الوطنيّة والسياديّة، بفضل أسرٍ حاكمةٍ تتوارث المناصب، بلا بجدارةٍ أو فهمٍ أو اختيارٍ شعبي وديمقراطي، وتكتسب شرعيتها من خلال قائمة الخدمات المطولة بيد المُستعمِر، من محاربة مصر الناصرية في الستينات، ثمّ كل مشروعٍ استقلالي لاحق، وفي إنتاج اتفاقية كامب ديفيد، تحريضًا وتمويلًا، في تحويل الصراع مرةً نحو أفغانستان ضدّ الشيوعيّة العالميّة، ومرةً أخرى في تدمير بغداد واليمن وليبيا ونصرة الإرهاب في سورية، وإقامة تحالفاتٍ إقليميّةٍ جديدةٍ لمحاربة العدو الموهوم، بدل العدو الحقيقي.

في هذا الصراع المُركّب، لن يتمكّنوا من أبلسة القوّة الأخلاقيّة للشعب الفلسطيني؛ لأنّها مستمدّةٌ من نبل القضيّة وتضحيات الشعب الفلسطيني وعدالة الحقّ والحريّة والكرامة الإنسانيّة، ضدّ كيانٍ غاصب؛ قائمٍ على

الاحتلال والعنف والقمع والسرقة والظلم، وسيروا أن الفلسطينيين أحياء يقاومون، ولن يعلنوا الهزيمة، وسيدركون أن الخضوع لسرديةٍ عنصريةٍ مستلهمةٍ من التعاليم اليهودية: "إذا جاء أحدهم لقتلك، انهض باكرًا واقتله أوّلًا"، لن يجعل "إسرائيل" وقادتها تحترمهم أو تقدر مواقفهم، وهي التي جلبتهم إلى بيت الطاعة الصهيوني ملوحة لهم بـ "سيف داوود"، كما شدد نتنياهو: "أن السلام لا يتأتى إلا بحد السيف"، بما يعني على الأغيار أن يكونوا "دواب موسى" وخدمًا "لشعب الله المختار"؛ يركبهم ليصل إلى هدفه الأخير؟! ولكن هل سيفهم أمراء الصفقات السوداء ومشايخ مدن الملح؛ درس نار الاشتباك التاريخي المجتمعي الفلسطيني كما صاغه غسان كنفاني؟

"إنّنا في حرب، وهي بالنسبة إلى الفلسطينيين على الأقلّ مسألةُ حياةٍ أو موت، ولا بدّ من التزام جمهرة الشعب الفلسطيني الشروط التي تستوجبها حالةُ حربٍ من هذا الطراز".

كتابُ وحكاية: مذكّراتُ صهيونيّ .. يوميّاتُ إيغون ريدليخ في معسكر تيريزين

د. عبد الحسين شعبان

مفكرٌ عربي/ العراق

حين استضافني "اتّحاد الأدباء والكتّاب" في العراق (بغداد 2017/12/20) للحديث عن تجربتي الفكريّة والثقافيّة؛ فضّلتُ الكلام عن الكُتب، ومن خلالها سردتُ شيئًا عن رحلتي مع الحرف والكلمة، وكان ممّا جئت عليه هو الكتابُ الذي نحن بصددِهِ وأعني به "مذكّرات صهيوني"، وهو عنوانٌ وضعتُهُ لمقالاتٍ بقلم ييرجي بوهاتكا، الكاتب والصحافي (كما ورد في تعريفه) والموسومة "عندما كشف النقاب في يوميَّاته" أو "عندما تحدّث في يوميّاته" التي عرضَ فيها برؤيةٍ نقديّةٍ مذكّراتٍ أو الأصحّ "يوميَّات "إيغون ريدليخ" عضو قيادة المنظمّة الصهيونيّة ماكابي هاكير في معسكر تيريزين.

جديرٌ بالذِّكر أنَّ التقريظ لمذكّرات ريدليخ كان قد نُشر في مجلّة تريبونا[1] Tribuna "المنبر" وعلى أربع حلقات، وقد شدّ انتباهي إليها إحدى المُستشرقات لمعرفتها باهتماماتي بالقضيّة الفلسطينيّة، فبادرتُ بترجمتها وإعدادها للنّشر، وكان ذلك عشيّةَ عودتي إلى العراق؛ بانتهاء دراستي، وقد أرجأتُ النّشر في حينها لالتحاقي بالخِدمة العسكريّة الإلزاميّة، ولكن يدُ الزمن كانت قد عبثت بها بعد مصادرة مكتبتي و3 مخطوطات من جانب الأجهزة الأمنيّة كنت قد جهّزتها للطبع حينها، وذلك عند كبْس منزلي بعد مغادرتي بغداد إلى المنفى مرّةً أخرى.

في دمشق خطرت ببالي فكرة إعادة ترجمة النص المذكور لإعداده للنشر، خصوصًا لِما له من دلالةٍ فكريّةٍ وعمليّةٍ في ظرفٍ يستوجب فيه معرفة بعض الحقائق التي ظلّت خافيةً إلى حدٍّ ما، فما بالك حين يتمّ الكشف عنها هذه المرَّة وعلى لسان أحد قادة المنظّمات الصهيونية. وكنت قد اتّصلت بالصديق موسى أسد الكريم "أبا عمران" لمساعدته في تأمين النصّ المذكور فقام مشكورًا بإرسال الأعداد الأربعة من مجلّة تريبونا، على الرغم من مضيّ سنواتٍ على صدورها[2].

أعدتُ قراءةَ التقريظ المكتوب من جانب ييرجي بوهاتكا على نصّ إيغون ريدليخ؛ فوجدتهُ أكثرَ إثارةً ممّا قرأته في المرَّة الأولى، ولذلك توقّفت بتأمُّلٍ عنده لأكتب تقديمًا له، أشبه بخريطة طريق: كيف يُقرأ النص؟ وما الاستعارة الدلاليّة منه؟ وكيف يمكن توظيفه نضاليًّا – كجزءٍ من الكفاح – ضدّ الصهيونيّة على الجبهة الفكريّة والحقوقيّة والقانونيّة؛ لا سيّما على المستوى الدبلوماسي والدولي، وبشكلٍ خاصٍّ على صعيد المجتمع المدني العربي؟

منذ مطلع الثمانينات كنتُ أكتب مادّةً أسبوعيّةً لمجلّة "الهدف" الفلسطينيّة التي أسّسها غسّان كنفاني، وأعقبه فيها بسّام أبو شريف، ومن بعده صابر محي الدين، وقد بَدأَت علاقتي الحميمة مع مجلّة "الهدف" منذ لقائي الأوّل واليتيم مع غسّان كنفاني عام 1970 في بيروت، علمًا بأنَّني كنت على علاقةٍ وطيدةٍ بالجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين وبالمقاومة الفلسطينيّة منذ عام 1967 في بغداد، وتعزّزت واستمرّت بالعديد من قيادتها ورموزها ومناضليها إلى يومنا هذا، ولذلك قرّرتُ نشر المادَّة في مجلّة "الهدف"، وحين علِمَ بها الصَّديق هاني حبيب – مدير التحرير

حينها – خصّص لها مكانًا متميّزًا في المجلّة، وسعى للاعتناء بإخراجِها؛ لتظهرَ بما تستحقّه، كما قام بنشر خبرٍ عنها قبل نشرها، إدراكًا منه لأهميّتها للنضال الفلسطيني[3].

ما إنْ اكتملَ نشرُ المادّة الموسومة "مذكّرات صهيوني" على خمس حلقاتٍ (خصّصتُ الحلقة التعريفيّة الأولى للمُقدِّمة) حتى هاتفني الأخ والصديق تيسير قُبّعة[4] – عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية ومسؤول العلاقات – قائلًا "الحكيم بدّو يشوفك" فما رأيك أن نلتقي عنده على الغداء؟ واتّفقنا على موعدٍ ... والتقينا في مكتب العلاقات مع الدكتور جورج حبش، الذي استمع بصورةٍ مفصّلةٍ لشروحاتٍ قدّمتها عن اليوميّات "المذكّرات" ومعسكر تيريزين الذي كنت قد زرتهُ، وكذلك معسكر أوشفيتز الذي سبق لي أن زرته أيضًا كما سيأتي ذكره، وعن موقف البلدان الاشتراكيّة السابقة من الصهيونيّة والنشاط الصهيوني، وكان حينها قد تأسّست اللجنة الاجتماعيّة السوفييتيّة لمناهضة الصهيونيَّة" بمبادرةٍ من يوري أندروبوف الذي تولّى الأمانة العامّة للحزب الشيوعي السوفييتي، لكنّه لم يستمرّ طويلًا فقد وافتهُ المنيّةُ سريعًا، كما تطرّقنا إلى موضوع تأسيس "اللجنة العربيّة لدعم قرار الأمم المتحدة 3379" على هامش ندوةٍ نظّمها "الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين"، بمبادرةٍ من الدكتور جورج جبّور وكاتب السطور، وأصبح جبّور رئيسًا لها، وكاتب السطور أمينًا عامًّا[5].

واستفسر الحكيم عن إمكانيّة الحصول على نصّ المذكّرات "اليوميّات" الأصليّة كاملةً وبلُغَتِها الأصلية، خصوصًا وقد استوقفه وجود إيغون ريدليخ في معسكرَيْ تيريزين وأوشفيتز (أشهر المعسكرات النازيّة)، الذي تعاون مع جهاز الغاستابو مدّةَ أربعة أعوام، ومع ذلك فقد تمَّ إعدامه هو وزوجته وابنه عام 1944، دون أن تشفع له الخدمات الكبرى التي قدَّمها للنازيّة؛ بما فيها تعاونه ضدّ أبناء جِلدته؛ بالتواطؤ على إرسالهم إلى المجهول مقابل إرسال بضع عشراتٍ أو مئاتٍ من اليهود القياديّين والمتموّلين إلى فلسطين، علمًا بأنَّه لم يُخفِ شعوره بالخجل والعار الذي يترشّح من نصوص اليوميّات المكتوبة بعنايةٍ فائقةٍ على الرغم من أجواء الرعب واليأس وتبدُّد الآمال الخادعة.

وقد توقّف الدكتور جورج حبش عند المعلومات المثيرة والصادمة التي وردت في "اليوميّات"، التي كتبها إيغون ريدليخ خلال مسؤوليّاته الإدارية العديدة في معسكر تريزين، لا سيّما تلك التي تتعلّق بالصّفقة غير الأخلاقية بين النازيّة والصهيونيّة، التي تضمّنت التضحية بعشرات الآلاف من اليهود مقابل وعودٍ زائفة. وقد تمّ العثور على تلك المذكّرات في سقفٍ لأحدِ البيوت الحجريّة في شارع غودوالدوف في مدينة تيريزين عام 1967 على يدِ عمّال بناء، وقد كانت الدَّهشة كبيرةً جدًّا، فمع أن "المذكرات" كُتبت بطريقةٍ حذرةٍ خوفًا من وقوعها بيَد جهاز الغاستابو، لكنها تفصح عن الكثير من المعلومات بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة، سواءً بالإيحاء أو التلميح أو قراءة ما بين السطور بتأويلٍ للنصّ أو تفسيره، وحتى لو جاء المضمون يتعلّق بالإدارة أو التنسيق مع المحتل، لكنه يكشف التعاون والتنسيق بين القيادات النازيّة والقيادات الصهيونيّة، فيما يتعلّق بمأساة اليهود الذين كانوا يغيّبون بالآلاف ويُرسلون إلى حتفهم بمساوماتٍ يشعر ريدليخ بالذات بخجله منها.

وبقدر ما تبيِّنُ اليوميّات دوره فهي تعبّر عن طريقة التفكير الصهيونية الخاصة بالتربية والتعليم والتنشئة والعلاقات وغير ذلك من وسائلَ ميكافيليَّةٍ يتمّ فيها تبرير الوسيلة بزعم الوصول إلى الغاية، علمًا بأن الغاية هي

من شرف الوسيلة، ولا غاية شريفة إن لم تكن الوسائل شريفة، وحسب المهاتما غاندي؛ فالوسيلة إلى الغاية هي مثل البِذرة إلى الشجرة، فهما مترابطان عضويًّا ولا يمكن فصلهما[6].

كنت أتوقّع أنَّ الحصولَ على نصّ اليوميّات عمليّةٌ سهلةٌ ويسيرة، ولذلك أجبتُ الدكتور حبش بترجيح إمكانيّة تأمينها، ولكنّني فوجئتُ بصعوبة ذلك بعد الاتصال بصديقنا القديم موسى أسد الكريم، والطلب إليه توفير نسخة من نصّ المذكّرات باللغة التي كُتبت فيها، علمًا بأنَّ مُحدّثي من براغ أبلغني بعد أسبوعٍ من تكليفه الصداقي أن ييرجي بوهاتكا هو اسمٌ مستعارٌ لضابطٍ كبيرٍ ومسؤولٍ عن ملف النشاط الصهيوني في "تشيكوسلوفاكيا" وكان قد أُقيل من منصبه عام 1968 ثم سُمح له الكتابة باسمٍ حركيّ لم يتمّ الكشف عنه. والتقى الكريم بزوجته التي كانت تعيش في إحدى المصحّات بعد وفاته بعامين، وحاول الحصول على نسخةٍ من المذكّرات حتى وإنْ دفع ثمنها، وكانت تلك إشارة من الدكتور حبش، لكنّها بعد أن وعدتهُ عادت واعتذرت من الاستجابة لطلبه، ثمَّ امتنعت عن الحديث في الموضوع، بل إنها تهرّبت من مقابلته، وأوعزت إلى عاملة الاستقبال في المصحّة الطلب منه عدم الاتصال بها رغم المحاولات العديدة التي بذلها[7].

وخلال زيارتي إلى براغ عام 1985 بعد انقطاعٍ دامَ نحوَ ثماني سنوات؛ استفسرتُ من الصديق حسين العامل الكاتب والمُترجم العراقي المُخضرم، فيما إذا كان لديه معلومات عن ييرجي بوهاتكا، خصوصًا وأن لديه علاقات متميّزة مع الإدارات التشيكيّة، حيث عاش في براغ منذ أواسط الخمسينات، وبعد تدقيقٍ أبلغني أنَّ ييرجي بوهاتكا كان قد ألّف كتابًا عن "النشاط الصهيوني في الدول الاشتراكيّة"، واستلم حقوقه البالغة 50 ألف كورون آنذاك، وهو مبلغٌ لا بأس به في حينها، وقام بتصحيح المسوّدات، واطّلع على صورة الغلاف وعلى الكتاب مطبوعًا في المطبعة، لكن الكتاب اختفى قبل يومين (من صدوره)، إلّا أنّه لم يتعرّف على اسمه الحقيقي الذي ظلَّ لُغزًا مجهولًا، ونقلتُ تلك المعلومات إلى الدكتور حبش الذي أصيب بدهشةٍ وذهولٍ مثلي وربّما أكثر منّي، لا سيّما أن ذلك جرى في ظلِّ النظام الاشتراكي السابق.

وأعود إلى أصل الحكاية، فحسب موسى أسد الكريم يكون ييرجي بوهاتكا قد توفّي بين عامي 1982 و1983، وأن زوجته حينها كانت لا تزال على قيد الحياة، حيث تعيش في مصحّةٍ خارج براغ، وأغلب الظنّ على ما أتذكّر في كارلو فيفاري، وقد واصلتُ خلال العقود الثلاثة ونصف الماضية، السؤال عن ييرجي بوهاتكا، لكنّني لم أعثر حتى الآن على ما يُستدلّ عليه على الرّغم من التنقيبات العديدة عنه. وحسبما يبدو فقد ظلَّ يحمل اسمه المستعار بدلًا من اسمه الحقيقي، وإن كانت بعض المقالات قد كُتبت، فهي بهذا الاسم وليس باسم آخر، ولم أعثر على من التقاه أو تحدَّث إليه أو عرَفَ شيئًا عنه، وقد سألت الرفيق نعيم الأشهب والرفيق مازن الحسيني، القياديَّان في الحزب الشيوعي الفلسطيني والعاملان في تشيكوسلوفاكيا منذ عشرات السّنين، وكذلك سألت موفّق فتّوحي رئيس الجالية العراقية، والرفيق نزار طرابلسي القيادي في الحزب الشيوعي السوري والتشيكي حاليًّا، إضافةً إلى نوري عبد الرازق الذي قضى ردحًا من الزمن في تشيكوسلوفاكيا، وكُلُّهم لم يعرفوا شيئًا عنه، بمن كان على علاقات خاصة مع التشيك.

ولكي تُستكمل الحكاية، فحتّى المذكّرات ذاتها وبعد هذه السنوات الطويلة بقيت سرًّا مجهولًا يصعب الحصول على معرفة دقائقها، بالرغم من أنّ الكتاب طُبِعَ أكثر من طبعةٍ وبأكثر من لُغة، لكنّه اختفى على نحوٍ شبه تام

من المكتبات بما فيها القديمة، التي كانت تُعلن عن وجود عددٍ من النُّسخ لديها، ولكن عند الطلب لشرائها تعتذر هذه المكتبات لعدم توفّرها، وقد حاول الصديق عصام الحافظ الزّند، البحث عن يوميّات إيغون ريدليخ حتّى عثر عليها مؤخرًا بعد جُهدٍ جهيد، فوصلتهُ نُسخةٌ من طبعةٍ تعود إلى عام 1992، وقد استعنت بها عند مراجعتي للنصّ الذي سبق لي وأن ترجمته وأعددتهُ للطّبع عام 1985، وكان أن طلبها من أكثر من مكتبةٍ أمريكيّة، إلّا أنَّ النسخة الوحيدة التي نحن بصددها كانت متوفّرةً في مكتبة أمازون، ويُعتقد أنها ليست كاملة، حيث تمّ حذف أجزاء منها أيام النظام الشيوعي، ولكنّني حين قارنت ما توفّر لديّ من ترجمةٍ لما كتبته بيرجي بوهاتكا وجدتها أقرب إلى النصِّ الأخير الذي نشر بالإنكليزية، وهناك نسخةٌ عِبريّةٌ أيضًا، ويقع الكتاب في 175 صفحة، إضافةً إلى عددٍ من الصُّور وخريطة لمعسكر تيريزين[8]، كما هناك نُسخةٌ تشيكيّةٌ طُبعت عام 1995 وهي الأخرى مفقودة، الأمر الذي يرجّحُ لديَّ أنَّ المدعو بيرجي بوهاتكا كان قد قرأ مخطوطة المذكّرات (اليوميّات) قبل نشرها بصيغتها المعروفة، بحكم موقعه حسبما يبدو في إدارة المخابرات التشيكية المسؤولة عن مكافحة النشاط الصهيوني، وذلك هو التفسير الذي توصّلت إليه.

لم يكتفِ الحافظ وكذلك زوجته ماريّا الحافظ[9] في البحث عبر الإنترنت أو من خلال مكتبات عامّة وخاصّة عن يوميّات إيغون ريدليخ والتفتيش عن تقريظ بيرجي بوهاتكا، بل بادر الحافظ بدأبٍ ومسؤوليّةٍ صداقيّةٍ إلى الاتّصال بمتحف تيريزين للسؤال من مديره عن كتاب ريدليخ الذي سبق وأن صدرَ باللغة التشيكيّة عسى أن يجده فيه، بعد أن يئسَ من الحصول عليه، إلّا أنه فُوجئ بأنَّ المدير ذاته لم يسمع أو يعرف شيئًا عنه، وبعد اتصالات عديدة وجَدَ نسخةً وحيدةً في مكتبة "جامعة تشارلس"، لكنّها تمنع استعارتها خارجها؛ الأمر الذي يعني أنَّ الكتاب نادرٌ من جهة، وأنَّ ثمَّة وراء الأكمَّة ما وراءها، بخصوص هذه اليوميّات، إضافةً إلى لُغزِ مَنْ قام بتقريظها لدرجة أنَّ اسمه بقيَ مستعارًا على الرغم من مرور أكثر من نصف قرنٍ من الزمان.

وكنت بعد نشر المقالات الخمسة في مجلّة "الهدف" قد اتّصل بي الصديق خالد عبد المجيد الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وطلب منّي جمعها لنشرها في كتابٍ خدمةً للقارئ وللحفظ أيضًا، وذلك عبر دارٍ تمّ تأسيسها من قبل جبهة النضال الشعبي، واستأذنته لأسأل مجلّة الهدف التي بادرت بنشر المادَّة لأوّل مرَّةٍ دفعًا لأيِّ إحراجٍ ومن باب اللياقة الدبلوماسية. وبالفعل رحَّب رئيس تحريرها الصديق صابر محي الدين، فصدر الكتاب بطبعةٍ أولى عن "دار الصمود العربي" في دمشق ونيقوسيا عام 1986، وقد نفد خلال أسابيع، وصدرت طبعته الثانية خلال فترةٍ قصيرة، وكان قد صمَّم غلافه الفنّان العراقي المُبدع الصديق مكّي حسين.

الهوامش:

(1) انظر مجلة **Tribuna** الأعداد **1** و**2** و**3** و**4**، كانون الثاني (يناير) **1974** (باللغة التشيكية).

(2) **موسى أسد الكريم من مواليد البصرة، وكان قد تخرّج من دار المعلّمين العالية (فرع الكيمياء)، عمل في الحزب الشيوعي العراقي، واضطرّ للهرب إلى إيران في أواخر الأربعينات من القرن العشرين بعد أن كان قد اشتغل مدرّسًا لبعض الوقت، وفي إيران تعرّض للاعتقال والسّجن عدّة مرّات، وعاد إلى بغداد بعد ثورة تمّوز (يوليو) العام 1958. عمل لفترة قصيرة في إذاعة بغداد، ثمَّ عيّن مُلحقًا صحافيًّا في بيروت وبعدها مُلحقًا ثقافيًّا في براغ، وقبيل انقلاب 8 شباط (فبراير) 1963 تمَّ فصله، ولكنّه استقرَّ في براغ حتّى وفاته في نهاية العام 1985، وقد رثاه الجواهري الكبير بإلقاء كلمة مؤثّرة على قبره واصفًا إيّاه بامتلاك مفاتيح الحرف العربيّ، فقد كان يُتقن العربيّة ويتمتّع بذاكرة خصبة وحافظة للشِّعر قراءةً وتذوّقًا، وبالأخص شعر الجواهري، كما كان يجيد الفارسيّة والانكليزيّة والتشيكيّة. وفي السبعينيات من القرن الماضي عمِلَ في الإذاعة التشيكيّة –**

القسم العربي وكان قد عرف براغ ودروبها وخفاياها وخباياها وأسرارها ومفاتنها، لاتّساع خبرته وعمق تجربته، ومن أصدقائه عبد الفتاح ابراهيم وفيصل السامر ونعمة النعمة ونوري عبد الرزاق ومهدي الحافظ وعزيز الحاج وعبد اللطيف الشوّاف وشمران الياسري "أبو كاطع"، وعبد الستّار الدوري، وعشرات من خيرة المثقّفين والسياسيّين العراقيّين.

(3) استشهد غسان كنفاني في بيروت في 8 تموز (يوليو) العام 1972، وكنت قد التقيته في صيف العام 1970 عن طريق الحزب الشيوعي اللبناني بواسطة خليل الدبس وخليل نعّوس والأخير اغتيل في 20 شباط/فبراير العام (1986)، وقد اغتيل بعده بأربعة أيام المفكّر والصحافي الشيوعي القيادي سهيل الطويلة (رئيس تحرير جريدة النداء). وكنتُ قد تعرّفت على شعراء المقاومة من كتاباته، وخصوصاً محمود درويش وسميح القاسم، إضافة إلى روايته الشهيرة "رجال في الشمس". وبادر في ذلك اللقاء اليتيم إلى إهدائي روايته "أم سعد" وهو من الكتب التي أعتزُّ بها، وبقي معي في براغ، وحين عودتي حملتَهُ في حقيبتي اليدويّة، ولم أضعه في حقائبي مع حاجيّاتي وكتُبي التي شحنتها إلى بغداد.

واستمرت علاقتي بمجلة الهدف بعد استشهاد كنفاني، حيث تولّى رئاسة التحرير بسّام أبو شريف، الذي كنت قد تعرفّت عليه في المؤتمر العاشر لاتحاد الطلاب العالمي (مطلع العام 1971)، ثم التقيته كثيراً، وإذا بطردٍ ملغوم يُرسل إليه لينفجر بوجهه بتاريخ 25 تموز (يوليو) 1972، فيأخذ إحدى عينيه وأربعة من أصابعه، ويفقد جزءًا من سمعه، وبقيت بعض شظاياه "تطرّز" صدره، ولا يزال يحملها إلى الآن. وكانت براغ محطة أساسية لعلاجه، إضافة إلى تردّده عليها بصفته نائباً لرئيس اتحاد الصحفيين العالمي، وقد وقع حادث التفجير بعد أسبوعين من اغتيال غسان كنفاني.

انظر: عبد الحسين شعبان – في الأنا والآخر يكتمل النقد المزدوج، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ذكرى تأسيسها الـ52، مجلة الهدف، العدد 9 (1483)، كانون الأول/ديسمبر 2019. قارن كذلك صحيفة "الزمان" العراقية، بغداد – لندن، العددان 6555 – 6556، 11 – 12 كانون الثاني (يناير) 2020. انظر كذلك: عبد الحسين شعبان – تيسير قُبّعة: غيمةٌ فضّيةٌ في فضاء الذاكرة، صحيفة "الزمان" العراقية، حلقتان بتاريخ 6/29/ – و2016/7/2.

(4) انظر: عبد الحسين شعبان– تيسير قُبّعة: غيمةٌ فضّيةٌ في فضاء الذاكرة، المصدر السابق.

(5) تأسّست اللجنة العربية لدعم قرار الأمم المتحدة 3379 العام 1986 وضمّت شخصيّات مهمّة: إنعام رعد (لبنان) وناجي علّوش (فلسطين) وعبد الرحمن النعيمي (البحرين) ود. غازي حسين (فلسطين) وعبد الفتاح ادريس (فلسطين) وعبد الهادي النشّاش (فلسطين) وغطاس أبو عيطة (فلسطين) وصابر محي الدين (فلسطين) وسعدالله مزرعاني (لبنان) وجورج جبور (سوريا)، وعبد الحسين شعبان (العراق). وقد أصبح اسمها "اللجنة العربية لمناهضة الصهيونية والعنصرية"، وقد اختير رئيساً لها إنعام رعد خلَفاً لرئيسها السابق جورج جبّور، كما اختُير أميناً للسر الدكتور غازي حسين بدلاً من أمينها العام السابق كاتب السطور بعد سفره من دمشق.

(6) أُطلق اسم غودوالدوف على عدد من الشوارع والساحات بما فيها مدينة حملت الاسم ذاته تيمّناً بالقيادي الشيوعي التشيكي كليمنت غودوالدوف (1896 – 1953) Klement Gottwald وقد تم تغيير اسم مدينة زلين Zlin إلى مدينة غودوالدوف من العام 1949 إلى العام 1990، وكان قد أصبح رئيساً لتشيكوسلوفاكيا من 14 حزيران (يونيو) 1948 لغاية 14 آذار (مارس) 1953، وتوفّي إثر نوبة قلبيّة. وقد استعادت المدينة اسمها التاريخي السابق. جدير بالذكر أن صناعة الأحذية نشأت فيها وحملت اسم شركة باتا – Bata Shoes في نهاية القرن التاسع عشر، وهي من شركات الأحذية العالمية التي أصبح لها شُهرة كبيرة، وما تزال لحد الآن.

(7) للأسف لم أتوصل إلى الاسم الحقيقي لبيرجي بوهاتكا، فبعد أسابيع من المراسلات والاتصالات أُصيب موسى أسد الكريم بمرض عُضال ولم يمهله هذا المرض الخبيث طويلًا، وكنت قد استفسرت من عدد من الأصدقاء عن اسمه، لكنّني لم أحصل على جواب شافٍ أو معلومة دقيقة.

(8) The Terezin Diary of Gonda Redlich – Editor: Saul S. Friedman, Translator: Laurence Kutler, Foreword by: Nora Levin, The University Press Of Kentucky, 1992.

(9) كان الرئيس ياسر عرفات حين يأتي لزيارة جمهورية تشيكوسلوفاكيا يطلب ماريّا الحافظ للترجمة إلى العربيّة، فقد كانت رئيسة القسم العربي في الإذاعة التشيكيّة كما قامت بترجمة عدد من الأعمال الأدبية لـ غسان كنفاني ومحمود درويش وعدد من الأدباء الفلسطينيين والعرب.

تأسيسُ الجبهةِ الشعبيّة لتحرير فلسطين: جدليّةُ النضال الوطني والقومي والأممي

محمد جبر الريفي

كاتبٌ سياسي/ فلسطين

شكّل حدثُ انطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين بعد هزيمة يونيو حزيران عام 1967، التي تأتي ذكراها في 11 من شهر ديسمبر كل عام. شكلت هذه الانطلاقة الرائدة منعطفًا مهمًّا في النضال الوطني الفلسطيني؛ لأنها أكّدت خيارَ المقاومة المسلّحة، وانتهاج أسلوب حرب التحرير الشعبيّة في مواجهة العدوّ الصهيوني المدعوم؛ من قبل الإمبرياليّة الأمريكيّة بكلّ قدراتها العسكريّة التي مكنته على تحقيق الانتصار السريع في تلك الحرب العدوانيّة، وكان انطلاق الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين إثر ذلك بمثابة ردٍّ سريعٍ على نتائج هذه الهزيمة العسكريّة المنكرة، التي صدمت مشاعر الشعوب العربيّة والإسلاميّة عامة، بسقوط شرقي القدس والمسجد الأقصى بالخصوص في قبضة الجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى باقي فلسطين التاريخيّة وسيناء والجولان..

كان انطلاق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقرارٍ سياسي من الفرع الفلسطيني في حركة القوميين العرب، هو تأكيدٌ أيضًا على ترابط النضال الوطني الفلسطيني بالنضال القومي العربي، وبذلك شكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ تأسيسها حدثًا وطنيًّا وقوميًّا مهمًّا في الساحة السياسيّة الفلسطينيّة والعربيّة، ثم جاءت التطورات التي حصلت داخلها على صعيد الفكر السياسي، حيث تم الانتماء للفكر الاشتراكي العلمي والاسترشاد بمنهجه الجدلي، بعد هزيمة أنظمة البرجوازية الصغيرة الوطنيّة العربية، وعدم صلاحية برامجها السياسية والاقتصادية التنموية على مواجهة المشروع الصهيوني وهزيمته، بما يشكله على صعيد المنطقة العربية؛ من مخططاتٍ توسعيّةٍ وتحديّاتٍ عسكريّةٍ تنسجم مع دوره الوظيفي العدواني..

كان ذلك الانتماء والتحوّل السياسي والفكري خطوةً نوعيّةً مهمّةً على طريق نضال الثورة الفلسطينية المعاصرة، في مواجهة هذا المشروع الصهيوني العنصري وترابطه الاستراتيجي الكامل بالمصالح الرأسماليّة الاستعماريّة والإمبرياليّة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بهذا الانتماء؛ أكسبت النضال الفلسطيني بعده الوطني الديموقراطي، بالإضافة إلى بعديه الوطني والقومي، وبهذه المسيرة النضالية والكفاحية للجبهة؛ حازت على تقدير حركات التحرر الوطني واحترامها في بلدان العالم الثالث، وعلى مستوى الأحزاب السياسية التقدمية والثورية في العالم أجمع كافة، بالإضافة إلى دول المعسكر الاشتراكي قبل تفككه بقيادة الاتحاد السوفييتي السابق، وحازت أيضًا، وبشكلٍ لافتٍ على التفاف الجماهير الفلسطينيّة والعربيّة على مواقفها السياسيّة والفكريّة الثوريّة الثابتة، وعلى عملياتها الكفاحيّة البطولية النوعية التي أبرزت القضية الفلسطينية على المستوى الدولي..

تحية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ طليعة قوى اليسار الفلسطيني المقاوم في ذكرى انطلاقتها المجيدة.

عن اليسار والجبهة الشعبيّة

كاظم الموسوي

باحثٌ وكاتبٌ سياسي/ العراق

يأتي احتفالُ الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين بذكرى تأسيسها الثالثة والخمسين، هذا العام، كفصيلٍ وحزبٍ يتبنّى الفكر اليساري الإنساني، بمنهجٍ علميٍّ تقدمي؛ مناسبةٌ مهمّةٌ لإلقاء الضوء على مسيرتها وطبيعة العمل السياسي الفلسطيني وتطوراته، وما اختارت الجبهة، وباقي التنظيمات والفصائل الفلسطينيّة التي تتقارب معها في الفكر والمواقف العمليّة جانب اليسار مقابل قوى وفصائل انضمت إلى جانب اليمين، في المصطلح والمفهوم السياسي، بمعناه ودلالته الطبقية والاجتماعية. وتوفرت لمن ارتبط بجانب اليمين ظروف قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، والسلطة في أجزاء من فلسطين المحتلة، واضعًا القوى والفصائل في الجانب الآخر؛ اليسار، في مأزقٍ وأزمةٍ نظريةٍ وعمليةٍ تتعمّق مع تداخل الصراع الداخلي والخارجي؛ الذاتي والموضوعي. رغم أن طبيعة المرحلة التي تعيشها كل هذه الفصائل والقوى تتسم بأنها مرحلةُ تحرّرٍ وطني، مع تمايز المهام والمتطلبات الواجبة فيها. لعلّ التجارِب التاريخيّة التي مرّت بها تعطي دروسًا كثيرةً، وتكشف عن مستويات وعي وإدراك لها ولما ينبغي أن تتحمله في كفاحها الوطني وصراعها السياسي، سواء الداخلي أو الخارجي.

وطبيعي أن تكون مجلة الهدف التي أسسها المبدع القائد غسان كنفاني، ووضع أسس عملها كمجلةٍ ناطقةٍ عن الجبهة ومنطلقاتها الفكرية والسياسية بمتغيراتها ومنعطفاتها الحاسمة، هي التي تدعو للاحتفال والكتابة والمساهمة فيه. لذا، يهمها أن يكون احتفالها تقديرًا لدورها، وقراءةً موضوعيّةً لتجربتها، وتقييمًا شجاعًا لاستمرارها؛ راهنًا ومستقبلًا. وقد تكون استجابتي نظريةً من خارجها، ومشاركةً لمعالجةٍ متقاربةٍ مع تجارِبَ مماثلةٍ لها في وطننا العربي الكبير، ومستفيدةً من كلّ ما يطرح بجديةٍ وإخلاصٍ لتطور أعمالها وتعظيم بنائها وديمومة فعاليتها على الصعد المختلفة.

وكلما تمر السنوات على القضية الفلسطينية؛ تتراكم الاستقطابات والرهانات والتدخلات والضغوط، ومعها تتصعب الظروف وتتعقد القضايا والمهام التي تتأثر بالزمن والدور والفعل والمبادرة والإصرار على الإنجاز والتمكن. وهذا يعيدنا إلى المرحلة التاريخيّة والمهمّات المطلوبة، والخصوصيّة فيها، لقضيةٍ كالقضيّة الفلسطينيّة، في ظروفٍ ذاتيّةٍ وموضوعيّة، داخليّةٍ وخارجيّة، محليّةٍ وإقليميّةٍ ودوليّة، معًا وسويّة. تبدأ من تداخلٍ بين جانبي المصطلحين، اليسار واليمين، ولا تنتهي عند تركيبتهما الطبقيّة والاجتماعيّة وتعاون قواعدهما، التي دعت الضرورة للتعبير عنها؛ نظريًّا وعمليًّا. وإذ تختلط هذه كلها في فترات الصراع التحرري، وتجتمع عند الأهداف المرحلية أو الاستراتيجية الكلية، تظل في الوقت نفسه مسائل مهمة وأساسية في اتخاذ القرار والقيادة، ووضع البرامج والخطوات المرحلية التي تبنى عليها استراتيجية التحرر الوطني والانتصار التاريخي.

الصراع الرئيسي في القضية الفلسطينية هو نفسه لكل القوى والفصائل الفلسطينية منذ نشوء القضية ومنذ انطلاق الفصائل، كحركاتٍ وأحزابٍ سياسيةٍ وأجنحتها العسكرية، وهذا ما هو مطروح في وثائقها الأساسية، وفي هذا البعد تلتقي أو تتحالف، ولكن عمليًّا تبدأ الاختلافات والصراعات، ولعلّ في تعددها المتكاثر على مساحتها المحدودة؛ سبب آخر في تفسير التدخلات الخارجية، وفي إضعاف الكل الموحد على حساب المصالح الذاتيّة لكل

فلسطين، وتناقض الرهانات والجهات أو الجهة التي يواليها، أي فصيل وتدعمه بشتى السبل أو بمختلف الأشكال. وهذا الأمر أضاف إلى ما حصل من انشطاراتٍ وانشقاقاتٍ داخليةٍ واختراقاتٍ خارجيةٍ معضلات لكل القوى والفصائل، ولكن كان أشد على اليسار، أو بمعنى آخر: أضعف من موقع اليسار عمومًا.. وهمش دوره عمليًّا على الساحة الفلسطينية وحتى خارجها، والأهم طبعًا في ارتباطها بقاعدتها الاجتماعية الفلسطينية، داخل فلسطين وفي الشتات الذي انتشر كثيرًا مع مرور الزمن وتشابك المخططات المعادية والعاملة على التصفية للقضية برمتها، وليس لقضايا اللجوء والعودة والتمثيل الفعلي.

إذا كانت الفصائل والقوى المحسوبة على اليمين الفلسطيني، وأغلب قياداتها من الرأسمالية الكبيرة والطفيلية التابعة، قد توفّرت لها عواملُ كثيرةٌ؛ اقتصاديةٌ وثقافيةٌ وسياسيةٌ واجتماعية، ودعم أو إسناد خارجي، ومن خلال تبنيها بشكلٍ ما أو ممارستها للفكر الليبرالي النفعي (القطروي – القوماني – الإسلاموي) الذي يضع شعارات ومطالب صحيحة، ويعمل على نقيضها أو يقوم بتسويقها إعلاميًّا مع تحجيمها أو تأجيلها عمليًّا، لما يوفر له مصالحه – أوّلًا – دون أن يقدم للقضيّة دفعًا أو حلًّا يرضي الشعب، ويحقّق مهمات التحرّر الوطني، في الحرية والاستقلال والعودة وبناء الدولة المستقلة على التراب الوطني والقدس الشريف عاصمتها، ولا ترعوي هذه الفصائل من استخدام أساليب التضليل أو الإغراء أو الإلهاء أو التجويع لاستمرار وجودها وإظهارها لموقع القيادة للمشروع السياسي، حتى ولو رفعت إيديولوجيا "دينيّة أو قوميّة"، بمنظورٍ ليبرالي، وأحيانًا بلا حدودٍ أو قيود، لا تخرج قياداتها منها أمام واقعها العملي، فلا تناقض بين القيادة والتعاون الأمني مع المحتل، ولا بين التديّن والتهادن المرحلي أو القبول بالمزاوجة بين الدعوات العالية الكليّة (تحرير كامل التراب الفلسطيني، من البحر إلى البحر...) والتطبيقات النازلة الجزئيّة (برامج أو أساليب التفاوض، الهدن، المصالح الاقتصاديّة والشخصيّة...)، بين التعاملات الإيجابيّة علنًا والسلبيّة خفيةً (ويجيزها لنفسه وينتقد أو يدين غيره بها)! ما يحول الكفاح والانتفاضات إلى هزاتٍ مؤقتةٍ تنتهي زمنيًّا أو تصلح لإثبات مواقف القيادة لها على حساب تأثيراتها التي لا تمنع القوى المتربّصة لها، من العدوّ المحتل والقوى الدوليّة المتحالفة معه، من طرح مخططاتها، التي تضعها أمام الشعب بموقفٍ أضعف مما هي تتصوره أو تريده، كصفقة ترامب مثلًا، وخطواتها التي كشفت العلاقات السريّة بين أطراف اليمين وأصحاب تلك المخططات التصفويّة الخطيرة.

هذه التطوّرات حوّلت القضيّة الفلسطينيّة وكفاح الشعب الفلسطيني والتضامن العربي والدولي إلى مجرد خلافاتٍ بين فصيلي اليمين الفلسطيني البارزين؛ حركتي فتح وحماس، والمصالحة بينهما. وطرحت كل فصائل اليسار والقوى الأخرى على هامش الصراع الوطني والنضالي؛ وتلك أبرز أزمة حقيقية يعيشها اليسار الفلسطيني بكل قواه، ومنها طبعًا الجبهة الشعبية. وتتحمل هذه الفصائل الفلسطينية مسؤوليةً كبيرةً من بداية مشاركتها اللعبة السياسية مع اليمين، ودخولها خيمته المعلبة والمشبوهة الأوتاد والأعمدة، وفتحت على اليسار وضعًا مربكًا ضيّع فيه مواقفه الأساسيّة ومنهج عمله، والنقطة الرئيسيّة في تعاملاته الداخليّة. ولعل صمته أو تورطه في الدخول في تحالف مع القوى الأخرى دون الإصرار على دورٍ مؤثرٍ أو قيادي لأي برنامج مرحلي ومهمات التحرر الوطني، هو عملٌ سلبي عرضه إلى ما وصل إليه؛ من خلال دفعه إلى التفرج الميداني وترك القيادة لقوى اليمين والرضوخ لمسيرتها ورهاناتها ومصالحها التي أضرت بالتوجهات والمواقف السليمة المنشودة.

كما أن ترك قيادة التحالفات التي انتظمت باسم منظمة التحرر أو بالمجلس الوطني أو بالتمثيل الشعبي في النقابات والاتحادات لقوى اليمين؛ شجعها على البروز إلى الواجهة وإضعاف اليسار عمومًا، وتهميشه؛ دورًا وموقفًا ومكانةً عمليةً، في الحل والقرار والإدارة والقيادة، وعلى جميع الأصعدة، سواء في بناء الدولة أو في مراحل النهوض الشعبي، وإدارة الصراع مع العدو المحتل الاستيطاني العنصري أو القوى الحليفة له، وهذه ليست مسألةً نظريةً وحسب، بل هي درسٌ تاريخي مهم، قدمته تجارِبُ تاريخيةٌ عديدةٌ. وهنا يقع على اليسار ليس فهمه وإدراكه ووعيه وحسب، وإنما العمل من حيث انتهى الأمر إليه؛ في عودةٍ واضحةٍ للمتطلبات الضرورية التي تؤكد على ضرورة الدور القيادي له، من خلال تمثيله الفعلي للطبقات والفئات الشعبية الأكثر مصلحةً بالتطورات التقدمية والتغيرات السليمة لأهداف التحرر الوطني، وعدم الركون للوعود أو الجزرة وهز الحبل أمامها، والعمل على محاصرة اليمين بالضغط الشعبي ورفض التساوم الاستراتيجي بأي شكلٍ من الأشكال.

بالنتيجة يحاول العدو الصهيوني وحلفاؤه دائمًا وضع الفصائل أمام خيارين صعبين، الاستسلام أو القتل؛ (بعنوانه وأشكاله)، وللأسف تسرع قوى اليمين المتنفذة، على الأقل في التجربة العملية الجارية، إلى التسارع في تفضيل الأول والسير عليه و"النضال" من أجله، دون اعتبارٍ لخطورة الخيارين ولما يؤلان إليه من بعد. وكأن الخيارين قدرٌ مفروغٌ منه، لا توجد إمكانياتٌ أخرى والنجاح فيها، وهذا ما يتطلب وعيه الآن من اليسار أساسًا. علمًا أو بالضرورة الانتباه إلى أن القوى والفصائل في جانب اليمين، ليست كتلةً صلبةً واحدة، فقد تتمايز داخليًّا بين أجنحتها العسكرية والسياسية وحتى بين رموزها القيادية؛ فبعض منهم أقرب وطنيًّا إلى اليسار منه إلى انتمائه السياسي، والحزبي، كما هو العكس في بعض أطراف اليسار. ويبقى العمل الرئيس والرهان على قدرات أغلبية الشعب وطاقاته التي لا تعد ولا تحصى، والصمود أمام الضغوط التعجيزية والاقتناع بأن وعي الشعب بمصالحه وبقدراته وبإرادته يحقق المعجزات، ويختار أساليب كفاحه التي تقود إلى النصر، وهذه مهمة أساسية لليسار عمومًا والجبهة الشعبية خصوصًا بالمناسبة.

وبحسب رغم هذه المسيرة العامة للعمل السياسي الفلسطيني للجبهة الشعبية أمور لصالحها، يجب ترسيخ خطها والتأثير فيها عند مكونات جانب اليسار؛ وصولًا إلى مرحلةٍ متطورةٍ من التنسيق والعمل المشترك ليكونَ البديل القيادي والمؤثر الفاعل في الصراع السياسي القائم. من هذه الأمور تجدد القيادات وقبول قيادات شابة؛ فكرًا وروحًا ونشاطًا عمليًّا ميدانيًّا مشتبكًا، ومأسسة العمل التنظيمي والسياسي والشعبي وقبول التغيير في تركيبه وتعبيره عن المصالح الحقيقية للقطاعات التي يمثلها ويعمل لها، والتواصل الفكري والسياسي مع المتغيرات والتطورات الفكرية والسياسية في كل الميادين المتاحة؛ عربيًّا ودوليًّا، ووضع البرامج التقدمية التي تؤكد على مصداقيّة التحليل للواقع والتغيير المنشود، هذه الأمور تتطلّب الوعي بها وتطويره في صفوف التنظيم من القيادة إلى القواعد، وحتى إلى محيطه، وتوضيح منهجه البنّاء في صيرورته العمليّة واستراتيجيّة برنامجه المقاوم.

في ذكرى انطلاقةِ الجبهةِ الشعبيّة لتحرير فلسطين: ما العمل؟

د. جمال واكيم

أستاذُ التاريخ والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية/ لبنان

في عام 1967، كانت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين قد أعلنت عن انطلاقتها؛ بعمليةٍ قامت بها مجموعةٌ فدائيةٌ عبر الحدود ضد الكيان الصهيوني. كانت الجبهة الشعبية تتويجًا لنضال شبابٍ عربي في الخمسينات؛ استجاب لتحدي نكبة فلسطين، وشكلت مجموعة شباب الثأر النواة الأولى لانطلاقة حركة القوميين العرب؛ بقيادة جورج حبش ووديع حداد وأحمد اليماني وغيرهم.

ترافقت حركة القوميين العرب، الحاضن الأساسي للجبهة الشعبية، مع الزخم الذي ميّز الحركة القوميّة العربيّة في الخمسينات والمتمثّل بقيادة جمال عبد الناصر لحركة التحرر في العالم العربي والعالم الثالث، التي تمخضت عن تحرير معظم الأراضي والبلدان العربيّة من الاستعمار القديم الفرنسي والبريطاني بين عامي 1960 و1970؛ خلال هذه الفترة تغيرت الخارطة العربيّة كثيرًا، فهذا الوطن العربي الممتدّ من المحيط إلى الخليج، الذي كانت تعلوه أعلامٌ فرنسيّة أو بريطانيّة أو غيرها، تحول إلى دولٍ مستقلّة استطاعت أن تتحرّر من الاستعمار. لذلك، فلقد كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي نتاجُ كل هذا المخاض على الصعيد العربي، وعلى صعيد الساحة الفلسطينيّة، ليتوّج رصاصًا يُطلق ضد الصهاينة؛ معلنًا عن انطلاق الجبهة عام 1967 وحركة الكفاح المسلّح ضد العدو الصهيوني.

طوال خمسة عقودٍ ويزيد؛ شكّلت الجبهة الشعبيّة الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة الأكثر تمسّكًا بالمبادئ وبخيار تحرير الأرض الفلسطينية كاملة دون مساومة، وقد أدى هذا إلى رفض قيادات الجبهة لاتفاقات "أوسلو" عام 1993 بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني، معلنةً أن هذه الاتفاقات ستؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية ولن تُعطي أي مكسبٍ للشعب الفلسطيني.

ولقد كانت قيادة الجبهة الشعبية المتمثّلة بالحكيم جورج حبش وبنائبه أبو علي مصطفى هي الأمينة على الخيار الوطني الفلسطيني المتمسّك بالقضيّة والمنطلق من رحم حركة تحرّرٍ عربيّة، ولم يكن التراجع الذي اعترى القضيّة الفلسطينيّة في العقدين السابقين؛ إلا نتاج الضرر الكبير الذي لحق بحركة التحرر العربية، والناتجة عن آثار الهزيمة عام 1967، وانحراف نظام السادات في مصر وتوقيعه اتفاقية "كامب ديفيد" مع العدو الصهيوني؛ خارقًا بذلك الإجماع العربي ومعاهدات الدفاع العربي المشترك.

الآن تقف القضية الفلسطينية أمام تحدياتٍ كبيرة، يتمثّل التحدي الأول بحالة الانهيار العربي الشامل الذي نشهده منذ غزو العراق على يد القوات الأمريكيّة أو الولايات المتحدة عام 2003. كما يتمثّل التحدّي الثاني بتساوي القيادة الفلسطينية قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاقات "أوسلو" وتعاونها مع الاحتلال. أما التحدي الثالث فهو غياب استراتيجية مواجهة واضحة من قِبَل قوى فلسطينيةٍ معارضةٍ للاتفاقات، وعدم اتفاقها على عمل برنامجٍ موحّد.

هنا، يُطرح السؤال أمام الجبهة الشعبية، ما العمل؟ وقد تكون هي الحركة الأكثر قدرة على تشكيل نواةٍ أو عصبٍ بديلٍ وطني فلسطيني؛ يستطيع بالإرث الذي تمثله الجبهة الموقف الوطني أن يجمع الجميع حولها، إذا تم

صياغة برنامج مواجهة، ليس مع الاحتلال فقط، ولكن أيضًا مع المتعاونين مع الاحتلال، وبالدرجة الأولى السلطة الفلسطينيّة المتمثّلة بأبي مازن وأعوانه. أما التحدي الرابع أمام الجبهة فيكمن في أن تكون هي أيضًا في قلب حركة تحررٍ عربية، يمكن أن ترفد القضية الفلسطينية بدعمٍ كبيرٍ على الصُعد كافة، ويمكن أن تُشكّل حاضنةً لهذه القضية، خصوصًا أن المشروع الصهيوني لا يستهدف فلسطين فقط، بل هو ينطلق من فلسطين؛ ليستهدف الأمّة العربيّة بأجمعها.

يبقى التحدي الخامس وهو في وعي قيادة الجبهة في أنّ قضيّة فلسطين هي أيضًا تُمثّل جوهر الصراع التحرري لبلدان العالم الثالث من الإمبرياليّة الغربيّة، فهنا الإطار الخامس الذي يجب أن تعمل عليه الجبهة هي في أن تكون في صلب حركات التحرّر في العالم الثالث التي يمثّل تراجع الغرب والأزمات التي يمر بها فرصةً لحركة التحرر في العالم الثالث للانطلاق من جديدٍ، وتحقيق إنجازات شبيهة بتلك التي حققتها في الخمسينات والستينات؛ لجهة تحرير بلدان العالم الثالث من الهيمنة الغربيّة.

الإرادةُ في مواجهةِ أيّة أزمة

الأسير كميل أبو حنيش

كاتبٌ وروائي/ سجن الدامون

لن نأتي بجديدٍ إذا قلنا: إن استعصاء الأزمة السياسيّة الراهنة لا تكمن في الحاضر، وإنما لها جذورها الممتدة والمتشعّبة في التاريخ الفلسطيني المعاصر، وإذا أطلقنا العنان لخيالنا في محاولة تقصي هذه الحالة في بعدها التاريخي، ربما نصل بها إلى مراحلَ ومحطاتٍ بعيدة؛ الأمر الذي لا يسمح بإجراء أيّة مقاربةٍ سياسيّةٍ واقعيّةٍ للبحث عن الحلول، وسبل الانفكاك من الأزمة والتحليق خارجها؛ لتوفّر لنا زاوية رؤيةٍ واضحة. وإذ تدرك الحالة الفلسطينية في مختلف مكوناتها السياسية والوطنية مخاطر هذه المحطة التاريخية؛ فأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية تتغذى من الإخفاق في إنجاز التحرّر الوطني، وهذا ما يتحمّل مسؤوليته الجميع، وليس طرفًا دونَ آخر.

ومن ناحيتنا – كحزبٍ – نتحمّل جزءًا من المسؤولية، ولا يجوز لنا أن نلقي اللومَ على الآخرين ونعفي أنفسنا، أو على الأقل السعي للانفكاك من الأزمات الداخلية التي تمنعنا من التحليق والقدرة على الفعل والتأثير، حتى باتت الساحة مفتوحةً لثنائية فتح وحماس فقط، في حين ظلّت بقيّة الفصائل هامشيّة الفعل والتأثير.

إنّ عدم قدرتنا – كحزبٍ – على قراءة الواقع وما أنتجته التسوية، ولاحقًا الانقسام وسيطرة حماس على القطاع، هذا ما يجعلنا غير قادرين على الرؤية الصحيحة، ومن ثَمّ تقديم الحلول والبدائل الملائمة.

وإذا أمعنا النظر في النتائج التي ما فتئت تترسّخ منذ أوسلو وحتى اليوم، وكذلك منذ هيمنة حماس على القطاع، فإنّ هذه النتائج باتت أصعب من قدرتنا على تجاوزها طالما بقينا نلعب في الهامش السياسي والكفاحي، بحيث يهيمن طرفٌ على القرار السياسي والوطني (فتح) منذ سنواتٍ طويلة، فيما يهمين طرفٌ آخرُ على قرار المقاومة (حماس) وباتت الحالةُ الفلسطينيّة رهينةً منذ سنواتٍ طويلةٍ لهذه القطبيّة الثنائيّة، فيما بقينا نحن كحزبٍ وبقية الأحزاب في موقع المتفرج وغير الفاعل، ولا حتى القادر على صناعة الحدث، وإذا شاركنا فيه نكون في موقع التابع وحسب.

فالطرف الأول، ومنذ قيام السلطة، وما نجم عنها من نشوء واقعٍ طبقي، ونخب وشرائح ومراكز قوى وأجهزة أمنية؛ باتت محكومة لمنطق السلطة والمصلحة، وليست مستعدةً للتنازل عن امتيازاتها ومصالحها، ضاربةً بعرض الحائط أي حلولٍ تقتضيها المصلحة الوطنيّة. وأصبحت السلطة في المخيال العام مجردَّ وكالةٍ أو مؤسسة توفّر الرواتب، والبحث عن حلولٍ للمشاكل التي تعترّض إمكانية انقطاعها.

أمّا السلطة الأخرى في غزة – فهي الأخرى لديها إشكالياتها المتراكمة بفعل الحصار والحروب والملاحقة، وباتت تشعر أن قطاع غزة هو قبلتها الأخيرة التي يجب الدفاع عنها بالسبل كافة، ووقعنا في فخ الحفاظ على سلطة "القلعة" على حساب المسائل الوطنيّة الكبرى.

إنّ التمترس داخل القلاع السياسيّة والحزبيّة وما تنطوي عليه من مصالحَ وارتباطاتٍ وتحالفاتٍ داخليّةٍ وخارجيّة، ترك الساحة الفلسطينيّة والموقف الوطني عرضةً للاختراق ومكشوفةً أمام المتغيّرات العاصفة؛ فالثنائيّة المتصارعة على الساحة الوطنيّة أفرزت واقعًا صعبًا أمام الجميع. أمّا الفصائل الأخرى بما فيها حزبنا، فباتت لا تملك أي

قدرةٍ على التأثير؛ ليس لأنها عاجزة وحسب، بل لأنها لا تملك الإرادة، وعلى ما يبدو رضيت بمواقعها الصغيرة طوال تلك السنوات الطويلة.

لنتحدّث بصراحة؛ نحن ليست لدينا رؤية؛ فالرؤية ليست مجرد مواقف وتصريحات إعلاميّة أو مواد مكتوبة. إنّ الرؤية حتى تكون رؤيةً يجب أن ترتبط بالقدرة على الفعل في الميدان، وإلّا فإنها لا تعدو كونها مجرد تنظير، فإذا كنّا قادرين على قراءة الواقع وندّعي بأن لدينا رؤية سياسية سليمة، وأن هذه الرؤية صائبة في تحليلها للواقع لبلورةٍ علميةٍ وواقعيةٍ، فما الذي يمنعنا من الانطلاق لترجمتها في الميدان؟

بوسعنا أن نسوق عشرات الأسباب التي تحول دون قدرتنا على الفعل والإمساك باللحظة التاريخيّة، وتبدأ هذه الذرائع والأسباب بالمال والإمكانيات المادية، ولا تنتهي بالمتغيّرات المتسارعة، وهذه الأسباب والذرائع، وإن كانت حقيقيّة؛ غير أنها في الوقت ذاته ليست واقعيّة، وإنما تعبّر عن العجز وقلّة الحيلة وافتقادنا للإرادة الكافية للشروع في عمليّة التغيير.

إنّ المعادلة ببساطةٍ وبعيدًا عن أيّة فزلكات إعلاميةٍ كلامية، ترتبط بالإرادة؛ هل نحن بالفعل نمتلك الإرادة والاستعداد والجرأة والمغامرة للمبادرة ومغادرة حالة التلكؤ والتردد وحتى البقاء تحت عباءة التبعية؟ وكيف يمكن لفعلنا السياسي والكفاحي والجماهيري والإعلامي أن يثمر بلا إرادةٍ وعزيمة؟

إنّ إشكاليّة الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة برمتها، تتمثّل بتحوّل الفصائل والحركات السياسيّة من وسائل إلى غايات، وفي الوقت ذاته تحوّلت الغاية (القضيّة الفلسطينيّة) إلى وسيلةٍ للبقاء السياسي والحزبي وحتى الشخصي. فبالرغم من امتلاكها لخطابٍ سياسيٍّ وكفاحيٍّ ووطنيٍّ مميّز، إلّا أنّنا لا نختلف في المضمون عن بقيّة الحركات التي تسعى للبقاء بأيّ ثمن. فهذه الإشكاليّة تمثّل نقطة ضعفٍ بل ونقطة مقتلٍ لأي حركةٍ سياسيّةٍ تتحوّل إلى غايةٍ بحدّ ذاتها على حساب القضايا الوطنيّة والاجتماعيّة الكبرى.

إنّ أوّل ما يجب أن نبدأ به هو المراجعة الذاتيّة؛ فقبل أن نصوّب سهامنا نحو الآخرين يتعيّن علينا إصلاح أوضاعنا الداخليّة؛ فنحن نعاني من إشكاليّاتٍ كبيرةٍ ومركبةٍ وتاريخية؛ تبدأ في طريقة إدارتنا للخلافات، وتنتهي بقدرتنا على الفعل المثابر والمثمر والعنيد وترجمة ما يجمله من رؤى ومواقف في الميدان.

أمّا الإشكالية الأساسيّة التي نعاني منها منذ سنوات طويلة وتمثّل الحلقة المركزيّة في إخفاقاتنا المزمنة تتمثّل بالتنظيم؛ نحن بصراحةٍ لدينا اهتراءٌ وتهتكٌ في مختلِف الفروع والهيئات والآليات وأساليب العمل، وهذا التهتك يقود إلى الضعف، والضعف يقود إلى المزيد من التهتك، ونبقى ندور في هذه الحلقة المفرغة دون أن نفلح في كسرها؛ فكيف يمكن لنا التصدي لمهامنا ومسؤولياتنا السياسيّة والوطنيّة الكبرى، ونحن عاجزون عن حلحلة إشكالياتنا الداخلية الصغيرة؟

المسألةُ الأخرى، مرتبطةٌ بالإرادة. نحن ماذا نريد؟

نحن لدينا خطابٌ وشعارات، ولكن ليست لدينا إرادة؛ فالخطابُ والشعاراتُ وحدهما لا يكفيان في إقناع الجماهير بالالتفاف حولنا؛ فنحن من أكثر الفصائل حديثًا عن المقاومة والثورة والجماهير، غير أننا لا نسعى ولو بالحدّ الأدنى لممارسة شعاراتنا وترجمتها في الميدان؛ ليست لدينا منهجيّة واضحة، ولا حتى عقل تنظيمي وسياسي يضبط إيقاع العمل؛ نعاني من عجز بسبب الشيخوخة، والشيخوخة لا تعني تسلّم الكبار في العمر للمهام القيادية

في الحزب على حساب الشباب؛ إنّها شيخوخة الآليات والطقوس والمنهج والخطاب والمفردات، ولا يوجد لدينا ابتكارات وتجديدات في الوسائل والآليات.. إن لدينا طاقات كافية ينبغي تحفيزها وتطوير أدائها لتتحرك وتنشط في مختلف الميادين.

أمّا معضلة المال والإمكانيات المادية، فإنّ مواصلة اجترارها والحديث عنها يشكّل معضلةً أخرى تستعصي على الفهم؛ كيف يمكن لهيئاتٍ عليا أن تواصل الحديث منذ سنواتٍ طويلة عن الأزمة المالية دون أن تتمكّن من حلها؟ باتت لدينا شكوك أنّه لو تمكّنا من حل هذه الأزمة، فإنّها قد لا تحلّ بقيّة الإشكاليّات؛ يتعيّن علينا البحث عن وسائل لحل هذه الإشكالية، وعن بدائل أخرى غير صندوق المنظمة. كما أن لدينا تقصير وتأخر عن أداء مهامنا الاجتماعية كرعاية أسر الشهداء والأسرى والجرحى والمناضلين، وفي القدرة على ترجمة شعاراتنا وخطاباتنا الفكرية والسياسية عن العمال والمرأة والفلاحين والفقراء والشباب.

إنّ هذه الأزمات يتغذى بعضها على بعض، وعلى ما يبدو لا يوجد لدينا عقل تنظيمي واحد؛ يفكّر بطريقةٍ شاملةٍ ويأخذ بعين الاعتبار التفاصيل الصغيرة؛ فالنجاح في أيّة مهمةٍ يتطلّب القدرة على الإحاطة بالتفاصيل الصغيرة قبل الكبيرة، وامتلاك الخبرة في إدارة الأزمات وحلها واختيار مربعات الانطلاق.

إن قدرتنا على الانفكاك والتحرّر من أزماتنا الداخلية التي نشكو منها منذ سنواتٍ طويلة يعني أنّنا نستطيع التأثير والتحرّك والفعل، ويظل السؤال قائمًا: هل نحن عاجزون إلى هذا الحد عن معالجة إشكالياتنا الداخلية؟

ببساطةٍ لا توجد أدواتٌ سحريةٌ في العمل؛ إنّها الإرادة. ووحدها الإرادة تصنع المستحيل، فإذا امتلك بضع أفراد في القيادة الإرادةَ والانسجام وحسن التخطيط والتنظيم والإدارة؛ سيكون بمقدورنا تحريك آلة الحزب المعطلة؛ فالأشياء تتطوّر من الحركة ولا تتطوّر من السكون.

شارك في هذا الكتاب حسب الترتيب

د. حسن نافعة

د. عابد الزريعي

محمد العبد الله

محمد صوان

وسام رفيدي

د. حيدر عيد

د. وسام الفقعاوي

عليان عليان

موسى جرادات

التيتي الحبيب

محمد أبو شريفة

نضال عبد العال

سركيس أبو زيد

وليد عبد الرحيم

معاد الجحري

غسان أبو نجم

محمد صالح التومي ـ المعروفي

د.علي بوطوالة

اسحق أبو الوليد

غازي الصوراني

عبد القادر ياسين

طلال عوكل

طارق أبو بسام

صلاح صلاح

هنادي لوباني

مروان عبد العال

د. عبد الحسين شعبان

محمد جبر الريفي

كاظم الموسوي

د. جمال واكيم

الأسير كميل أبو حنيش

لقد كثف الأمين العام المؤسس الحكيم، في استخلاص مهم يطال تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي قلبها الجبهة الشعبية، في أحد جوانبها الأبرز، عندما قال في كلمة له: إننا في المرحلة الماضية استخدمنا سواعدنا أكثر من استخدامنا لأدمغتنا؛ مرحلة كان فيها الحماس والعضلات هما المتحكمان في فعلنا وحركتنا، ولكن التجربة الطويلة والمعقدة مع العدو الصهيوني أكدت أنهما غير كافيين إذا لم يستندا إلى أساس علمي وعقلي. داعيًا: إلى ضرورة اعتماد العقل والعلم والفكر في قيادة المرحلة القادمة. لم يختلف الأمر كثيرًا منذ أن ألقى "الحكيم" كلماته السابقة عن ما جاء بعدها من "ممارسة"، أكدت أن الارتجال والتخبط والعشوائية، وإهدار المقدرات والإمكانيات والحقوق والطاقات هي التي استمرت، وباتت مشهدًا معممًا، لهذا لا يستطيع أحد أن يعفي نفسه من المسؤولية أو يحمي نفسه من النتائج المحققة في الواقع أو أن يضع نفسه خارجها، و من نافل القول، أن تنظيمًا بوزن الجبهة لن يستطيع إعفاء نفسه من المسؤولية، والتي لا تمتد نحو الماضي فقط، بل والمُستقبل أيضًا، وهذا هو المعيار الذي يليق بتنظيم وطني؛ دورًا وهدفًا ومسؤوليةً وخُلقًا، بما يؤسس لرؤية وطنية على مستوى عدم السماح باستمرار خسارة المعركة مع العدو من جانب، ومن جانب آخر، عدم استمرار خسارة مقدرات وطاقات شعبنا، بما يجعل من عملية استثمارها وتوظيفها على نحو أفضل من حيث النتائج المحققة مهمة وأولوية وطنية.

بوابة ومجلة الهدف

كل الحقيقة للجماهير

www.hadfnews.ps